شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٣٤) ٢٠٠٥/٨/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- مهمة الملك: الاصلاح وبناء الوطن
- الخلدونية السعودية في مرحلتها الأخيرة
- سيناريو التغيير داخل العائلة المالكة
- بعد مقتل العوفي: نايف ينتظر المكافأة
- المتشدون السعوديون يزيلون تراثهم

ملك المملكة المتقاطعة



مضاوي الرشيد:

رحيل الملك فهد.. ومحاسبة المرحلة

في هذا العدد

الدولة الطامسة

كل الشعوب تفخر بتراثها الحضاري وتنفق أموالاً طائلة من أجل الحفاظ على ما تركة العظماء وصانعو التاريخ والحضارة، وتدعو الزوّار في أرجاء المعمورة للإطلاع على المعالم الأثرية في بلدانها، كجزء من الاحساس بالمجد وكتعبير عن الوفاء للماضي التليد الى جانب المكسب المادي، وتعريف العالم بالمنجزات الحضارية..

من مصر الفرعونية الى اليونان الاغريقية الى العراق البابلية الى الصين الكنفوشيوسية ومروراً بالهند وبلدان الشرق الاسيوية البوذية الى الآثار الفينيقية في بلاد الشام.. شواهد حضارية لا حصر لها، عملت الشعوب على إحيائها والحفاظ عليها، وخصّصت مراكز بحث تعمل جاهدة لحماية الآثار والكشف عما غاب منها تحت الثرى من أجل إبرازه..

يغمر المرء العجب والاندهاش في جولة يقوم بها في متاحف العالم وهو يرمق آثاراً ضئيلة الحجم ولكنها كبيرة في المعنى والدلالة، وقد لايتوقف طويلاً عند مكحلة أو قطعة بالية من القماش او حتى ريشة جفّت الروح في أطرافها، ولكن بالتأكيد سيقف إجلالاً لأمة ترى في معالم ماضيها مجداً، وفي آثارها القديمة رمزاً.. هي بلاشك أمة تحترم ذاتها، وتدرك بأن من لا ماضي له لا حاضر له ولا مستقبل. ومن لا يحترم ماضيه لا يقيم وزناً لحاضره ولا مستقبله.

كل الحضارات تترك شواهد لها في حياة الشعوب، ليس بطبيعة الحال من باب التغني بالماضي فحسب تكون لمعالم الحضارات صفة المقاومة لعوامل الزوال والاندثار، كما هو حال الاهرامات في مصر او تماثيل بوذا في الهند والصين وافغانستان، وإنما أيضاً لأنها تريد لأبنائها النشوء على قيمة الوفاء، وتربيهم على معنى العطاء والانتاج..

إن الجزيرة العربية، التي ضمّت حسب كمال صليبي كل الديانات السماوية، شكّلت حاضنة نموذجية لتراث الماضين من أتباع تلك الديانات، وتجاوزت أيضاً الى غيرهم كما في مثال مدائن صالح في شمال الجزيرة العربية.. إن مصادر التاريخ تخبرنا عن مناشط معمارية لأتباع الديانات المسيحية واليهودية في الجزيرة العربية، ليست في هيئة كنائس ودير فحسب بل في هيئة أعمال زخرفية وحرفية وآثار معمارية، ولكنها إنطمست بفعل الاهمال والتخريب المتعمد.

وإذا كان لمعاول التدمير الخرساء أن تعزف عن البوح بسر الطمس الذي لحق بآثار أتباع الديانات الاخرى، فهل يخبرنا الحاملون لتلك المعاول منذ نشأة هذه الدولة عن سر طمس معالم ديننا وآثار أمتنا.. لقد أثاروا غباراً كثيفاً من وراء طعناتهم في مجدنا بحجة لا يقرّها شرع ولا عرف ولا خلق إنساني مجرد..

لم نسمع عن المصريين أنهم عبدوا الاهرامات أو أبو الهول حين أحيوا تراثهم الفرعوني، ولا تحوّلوا عن ديانة الاسلام الى عبادة فرعون، ولم نسمع عن شعوب أحيت آثارها لتعبدها أو تقرّبها الى الله زلفى، ولكن هي تعبير سامي عن الوفاء لمن آثروا وأثْروا، ووضعوا تركة تنبىء عن آثارهم الخالدة واعمالهم العظيمة.

منذ أن قامت لهذه الدولة قائمة ومعاول الدمار تعمل هدماً وخراباً في آثار الاسلام، ولم تسلم دار ولا مرقد ولا مكتبة ولا أثر للاسلام الا تم جرفه ومحوه تحت ذريعة إبعاد الناس عن عبادة غير الله وإزالة مبررات العودة الى الوثنية والشرك!! عجباً أيقال عن حفظ آثار المصطفى صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام من باب الشرك وعبادة الاوثان. فهل فعل الماضون كبيرة حين أبقوا على بيوتات النبي وأمهات المؤمنين وأهل بيته وصحابته الكرام، أم أن تلك البيوتات غدت دوراً لعبادة الاوثان؟!.

لقد آلى المتعصبون على أنفسهم الا دفن وطمس آثار تمثّل عنوان مجد لهذه الامة ولمنجزاتها الخالدة، وأضاف الجشعون اليهم قوة غاشمة محفوفة بشرعية كاذبة كيما يصبح النهب المادي مستتراً بحجج دينية واهية. فقد إلتقت نزعتان: التعصب والجشع في هذه الدولة، فالعلماء بفتاوى توفر الغطاء الديني والحكّام بشجعهم وقوة الدولة من ورائهم لتنفيذ مآرب خاصة وشخصية.

لقد زالت مساجد لعبادة الله تحت طائل التوسعة، وطمست بيوت لأولياء الله بحجة أنها قد تعبد من دون الله، ولم يُرعَ حق الله ولا العباد فيما جرى من تدمير لآثار هي علامات ترشد الناس الى عظمة الخالق، وعظمة الرسالة التي أنزلها على رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم.

إنها كارثة إنسانية حقاً بكل المعايير، فبينما تناضل مصر من أجل ملاحقة آثارها المسروقة منذ أيام الاستعمار الفرنسي والبريطاني واستعادتها، ومن أجل ذلك ترفع القضايا تلو القضايا على دول أوروبا التي سرقت من آثارها القديمة ووضعته في متاحفها، تقوم، في المقابل، معاول التعصب بهدم وطمس كل أثر لم يرق لأصحابه، وإذا من بين آثار الاسلام التي نسمع ونقرأ عنها في كتب التاريخ والآثار الاسلامية لم يتبق سوى قلة قدّرها المهندس المعماري المرموق سامي عنقاوي بعشرين بناءً يمثّلون ما نسبته ٥ بالمئة من مجمل المباني التي يعود تاريخها الى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وصحابته الكرام رضوان الله عليهم.

إنها عملية تخريب عمدية لا تنتمي الى دين ولا قيم إنسانية رفيعة، بل هي تعبير متخلف عن الجهل بالذات التاريخية وبالنور المنبعث من تلك الآثار منذ نزول الوحي على المصطفى وحتى قيام الساعة. ونختم هنا بما كتبته الدكتور مي يماني المتخصصة في تاريخ وآثار الحجاز في سياق تعليقها على مقالة (تدمير الاسلام) المنشورة في صحيفة الايندبندنت البريطانية في الثامن اغسطس للكاتب دانييل هودن التي نشرنا ترجمتها الى اللغة العربية في هذا العدد. تقول الدكتورة يماني:

يزعم حكام السعودية بأنهم خدّام للحرمين الشريفين، ولكنهم يدمّرون بصورة تامة الآثار المادية للتاريخ الثقافي للاسلام. إنهم ينفذون قوانين صارمة وضعت من قبل شرطتهم الدينية، بإسم المذهب الأكثر تعصباً في الاسلام، أي المذهب الوهابي. وفي غضون ذلك، فإنهم يدمّرون المواقع التي تحتفظ بمعنى روحي عميق وتمثل الميراث الثقافي لأكثر من مليار مسلم يتّبعون شكلاً أكثر تسامحاً وتنوّعاً من الاسلام.

إن هذا التدمير المنظّم هو إساءة واضحة للسلطة من قبل الدولة السعودية. وفيما نرقب الاتجاهات الراديكالية والعنفية في مساجد الغرب، يجب أن لاننسى الارثوذكسية الخطرة التي تسيطر على مهد الاسلام، أي الحجاز.

مهمة الملك الجديد

الاصلاح وبناء الوطن

الجميع بانتظار فعل حر من الملك الجديد يقوم على معرفة التحديات والمشاكل الراهنة، التي جرى اغفال النظر فيها وحلها لعقود طويلة على أمل أن يكون الزمن كفيلاً بطمسها أو تأجيلها.. إن المقولات الاصلاحية التي أطلقها الملك عبد الله قبل وصوله الى العرش باتت رهينة أفعال على الأرض، وقبل أن يتحول القول السياسي الى مجرد دعاية ساخرة، كما هي عادة السياسيين المحترفين.

لا الناس في الداخل ولا المراقبون في الخارج مصابون بفقدان الذاكرة البعيدة فضلاً عن القريبة، تماماً كما أن إمكانية نزع الذاكرة بات مستحيلاً، فليس هناك من ينسى حزمة التصريحات الصادرة عن الملوك والامراء السابقين حول الاصلاح والتغيير وعلى الملك الجديد أن يقرر ما اذا كان لتصريحاته حظ من الصدقية، أو ما اذا كان سيقتفي سيرة السلف وعلى حد قول شاعر قديم:

وإن أنا الا من أولئك إن مشوا
مشيت وإن يقعد أولئك أقعدِ

إن حركة التاريخ لا تسير بوتيرة واحدة، فهي تحتكم لمتغيرات موضوعية وتحدد على أساسها طبيعة الاشياء وإنعكاساتها ونتائجها.. وليس التاريخ سوى سجل حياة الشعوب التي عاشت تحولات كبرى، وصنعت أحداثاً متفاوتة في حجمها وتأثيرها.

فلا الشعب الذي حكمه ابن سعود بالأمس هو ذات الشعب الذي يخضع تحت سلطة الملك عبد الله، وإن كانت السلطة هي ذاتها لم تغيير من حيث النظرة اليها وأسلوب ممارستها. إذن ما يجب فهمه هو واقع هذه السلطة نفسه، إنه في الرؤية التقليدية الغارقة في الفئوية والحزبية لدى العائلة المالكة، التي تضبط المجتمع، تحكمه وذلك ليس عن طريق الدولة فقط بل بشبكة عصبية فائقة الكثافة تغطي الاجساد وكل الفئات وكل الطبقات دون أن يكون هناك أدنى مؤسسة مستقلة.

ماهو، إذن، هذا الجهاز الذي يحكم ويضبط وينظم ويعالج؟ إنه ليس كياناً مجهولاً، إنه مؤلف من ملك وأمراء كبار وصغار منبثون هرمياً ويؤلفون بمفردهم نخبة للسلطة. وحول هذه النخبة يدور مختلف أصحاب الامتيازات، من بطانات مستفيدة، وكبار وجهاء الدولة ووزراء والجيش والعلماء وطائفة من الاكاديميين والاعلاميين ومدراء المشاريع الذين يتمتعون بمزايا مادية.

لقد أخبرنا خليل الخليل بأن تشييد دولة القانون بات هدفاً مركزياً في العهد الجديد، وليكن ذلك حقاً، ولكن ثمة سؤال مشروع حول إمكانية الفصل العملي بين القانون والتقليد، الذي يملي سلطة الأمراء على مقدّرات الدولة، ويحدد طبيعة تداول السلطة وحجم الصلاحيات الممنوحة للأمراء. إن أولى متطلبات تطبيق القانون هو فصل مجالي الدولة والسلطة فصلاً حقيقياً وليس صورياً، فما جرى طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة أن إنضواءً تاماً ونهائياً للدولة في حيز السلطة ومنذ تلك اللحظة باتت كيانية الدولة غائبة لصالح السلطة المتضخمة التي تحوّلت هي الى كيانية مفتوحة، بما جعل الدولة بكامل حمولتها مجرد أداة سلطانية تحكمها قلة من الاشخاص النافذين بضراوة في شؤونها، ويقررون بمفردهم أو عبر حفنة من المنتفعين والمتزلفين سياسات الجهاز الاداري للدولة.

لا نتوقع أخلاقية سياسية فريدة في العهد الجديد وليس هناك طفرة جينية ينتظر حصولها مع وصول الملك عبد الله الى العرش

لا نتوقع أخلاقية سياسية فريدة في العهد الجديد وليس هناك طفرة جينية ينتظر حصولها مع وصول الملك عبد الله الى العرش، كما لا يمكن تغيير الواقع الفاسد بضربة حظ وللأبد، فلا الملك يملك الكفاءة الثورية لتحقيق حلم فجائي، ولكن ما ينتظره الاصلاحيون عموماً هو الاعلان عن برنامج إصلاحي فاعل، ينطلق من تشخيص لمشكلات الدولة الحقيقية، ويرسم خطة سير الدولة في المرحلة القادمة، وفق تصور الملك الجديد للاصلاح.

نسجّل للملك الجديد حسنة الاصغاء للمشكلات، وربما الاحساس بها أيضاً، ولكن الاصغاء والاحساس وحدهما غير كافيين ما لم يعقبهما فعل حر، فقد أصغى كثيراً وطويلاً لمشكلات تم عرضها عليه في السابق من قبل شخصيات سياسية ووطنية، وبالغ في الوعد بحلها، ولكن لم يسفر الوعد عن فعل بل أحياناً ضرب صفحاً كأن لم يكن بالأمس راعياً متحمساً لمبادىء سبق الى الاعلان عنها والترويج لها.

في خطابه الاول، حدد الملك عبد الله ملامح برنامجه السياسي والتي لم تختلف في ديباجتها عن خطابات الملوك السابقين من حيث الالتزام بالكتاب والسنة، وإن كان تشديده على إتخاذ القرآن دستوراً يتطلب وقفة عاجلة سيما بعد أن فقدت هذه المقولة صدقيتها كونها غير واقعية، وإن استعادتها في هذا الوقت بالذات تضعها في سياق المناجزة السياسية مع المطلب الاصلاحي الداعي الى ملكية دستورية.. فالدستور هنا يعني مجموعة القوانين الخاصة بطريقة تشكل سلطة وتداولها والقيود المفروضة عليها والحقوق والواجبات المنصوص عليها.

لقد بات معروفاً أن مقولة (دستورنا القرآن) مترادفة مع شمولية الحكم، أي أن الملك غير مقيّد بقانون، وله أن يمدّ سلطته بإسم القرآن الى ما لا نهاية، فالقرآن هنا لا يعني نصّاً قانونياً مشروحاً بقدر ما هو ستراً دينياً للسلطة ينطوي على رفض لأي شكل من اشكال التغيير، باعتبار أن الدين يرفض مثل ذلك بحسب العقيدة الاصولية الوهابية المتزمتة في الحكم.

إن من المهمات الكبرى المنتظرة في عهد الملك الجديد يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ـ بناء دولة الامة

السعودية دولة بلا أمة أو وطن مقولة باتت معروفة ومتداولة، فالمهمة التي أنجزها ابن سعود بقيت على حالها حيث أقام سلطة بحجم دولة، لأن بناء الامة يعني بناء الوطن الذي يحتضن مجاميع غير متجانسة ومتكافئة. فطيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة، كان الانشغال الدؤوب منصباً على تعزيز أركان السلطة وتوطيد دعائمها فيما كان هناك إغفال مقصود أو خلافه لمهمة بناء الوطن وإرساء أسس الوحدة الوطنية.. لقد كان العيش في هذه الدولة على أساس غير مشترك، أي في غياب سياسات إدماجية وثقافة وطنية توحيدية تتجاوز حدود الانشغالات الفئوية والطائفية وتدعو الجميع للانصهار في إطار وطن كبير يكونون فيه هم نواة أمة تاريخية.

إن دولة الامة مسؤولة عن تنظيم وضبط العلاقات بين الفئات المنضوية بداخلها، وهي الناظم لها إذ أن وجودها الفعلي يتحقق من خلال رعايتها وليس تواجدها داخل التفاعلات الجارية بين الافراد الذي يشكّلون الامة، لأن تدخّلها في دورة تفاعلات الامة يعني تدميرها وإحالتها الى مجرد طرف في حلبة وليس راعياً او منظماً لروابط الامة ومصالحها.

إن خذلان الدولة وانحسار دورها في بناء ثقافة الامة ونزوعها منذ النشأة الى الاحتماء بثقافة خاصة دمّر فرص تشكّل ثقافة وطنية، ودفع في الوقت نفسه الفئات الاخرى الى التمسك بتراثها الثقافي الخاص، بما يمكن وصفه بردود فعل احترازية ضد هيمنة الثقافة الخاصة الغالبة.

طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة، لم يتم العمل على صناعة ثقافة وطنية أو وضع خطاب أمة، دع عنك إنعكاس تلك الثقافة على الجهاز الاداري للدولة ومؤسساتها، فقد عاشت الغالبية العظمى خارج مدار السلطة الغالبة، فيما يشبه حالة إغتراب طويلة، لا يشعر فيها أفراد الغالبية بالانتماء لوطن أو أمة، بل وجدوا أنفسهم أقرب الى الاطارات التقليدية التي نشأوا بداخلها مع وجود سلطة في الخارج تفرض هيمنتها عليهم وتمثل مصدر تهديد لهويتهم الثقافية والتاريخية، وتحرمهم من نيل حقوقهم المشروعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد عقود من القطيعة الداخلية بين المجتمع والدولة وكذا بين فئات المجتمع، نشأت حواجز نفسية وثقافية كان لها إنعكاسات سياسية واضحة، ولم يكن إزالتها ممكناً بمجرد تغييرات في اللهجة ولا في اطلاق تصريحات معلّبة جرت العادة على استعمالها للدعاية السياسية، وقد حان وقت الفعل الحقيقي والجوهري والفعّال.

لقد كان مشروع الحوار الوطني بداية صحيحة بشرط أن يطابق المسمّى المضمون الكبير الذي يجب أن يحمله، وكان بالامكان تحويله لقاعدة كبرى ينطلق منها المجتمع بكافة فئاته سعياً وراء صناعة خطاب وطني وإعادة صياغة المجتمع المنقسم على ذاته، ليبدأ أولاً بتخفيف حدة التوترات الداخلية ويؤسس لمناخ ثقافي منفتح وحر يسمح بالقبول المبدئي لحالة التنوع وصولاً الى تعايش مشترك يكون الاصل الثقافي لبناء دولة الامة.

من المؤسف القول، أن مشروع الحوار الوطني أخفق في تحقيق أولى مهماته وأن القدر الضئيل من التفاؤل لدى المتطلعين لبناء الامة والوطن مالبث أن جفّ بسرعة، وعاد المدعوون للمشاركة في اللقاءات الفكرية بقناعاتهم القديمة ومتبنياتهم الفكرية المغلقة.. لقد كانت أجندة التيار الاصلاحي التي أعلن عنها في يناير عام ٢٠٠٣ والواردة في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) تدعو الى فتح أفق الحوار الوطني على كافة مواقع الخلل في الدولة، ثقافياً وسياسياً واجتماعياً وسياسياً، على قاعدة أن غياب آلية الحوار في الدولة كان سبباً جذرياً في

نسجّل للملك الجديد حسنة الاصغاء للمشكلات، وربما الاحساس بها، ولكن وحدهما غير كافيين ما لم يعقبهما فعل حر

وقوع أزمات عديدة، بل هو سبب أزمة الدولة كاملة.

إن مهمة كبرى تقع على عاتق الملك عبد الله من أجل صياغة ثقافة وروح لهذا الوطن الذي لم يولد بعد، ولا يمكن للثقافات الفرعية والخاصة أن تتراجع ما لم يولد خطابٍ وطني جامع يرى فيه الجميع ذواتهم، ويوفر بديلاً ناجحاً ومثمراً لكل الفئات كيما تنضوي في الاطار الوطني العام، بمعنى آخر إزالة كافة معوقات القطيعة: على المستوى الثقافي وقف تدفق أدبيات الكراهية الدينية والاقصاء الثقافي المدعوم من قبل الدولة، وعلى المستوى الاقتصادي إلغاء سياسة التمييز على أساس مناطقي ومذهبي وقبلي، وعلى المستوى السياسي توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق أفضل تمثيل شعبي في الجهاز الاداري للدولة. إن بناء الوطن لا يُخلق بمجرد إطلاق موجة عارمة من الشعارات السياسية التي ندرك سلفاً بأنها سريعة الانكسار، فهناك تغييرات في البنى يجب أن تتم بالتزامن مع تلك الشعارات، سيما في زمن باتت فيه مصداقية الدولة تحت المجهر.

ـ تحقيق العدالة: في مفهومها الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

إن الدولة قد تستعيد بفعل نمو المداخيل مفهوم دولة الرعاية، وليس الاعلان عن زيادة مرتبات العاملين في القطاع الحكومي وموازنات بعض المؤسسات الاجتماعية والمدنية سوى تعبيراً متزايداً عن إعادة إحياء مفهوم دولة الرعاية التي تنذر نفسها لحماية الافراد. لقد عوّدتنا الدولة من خلال تجارب سابقة أن الرفاه الاقتصادي يتم التوسل به كبديل عن الاصلاح السياسي، وإن ثمة مؤشرات ذات دلالة قوية ظهرت مع بداية العهد الجديد منها الاعلان عن زيادة الرواتب، وزيادة ميزانية الصندوق العقاري والمعونات الاجتماعية. فهناك احتمالان لذلك: الاول ضآلة التغييرات السياسية المقررة بموازاة ضخ المزيد من المال، والثاني لجوء الدولة الى حلحلة المشكلات الاقتصادية المحلية كبديل نهائي عن مطلب الاصلاح الشامل.

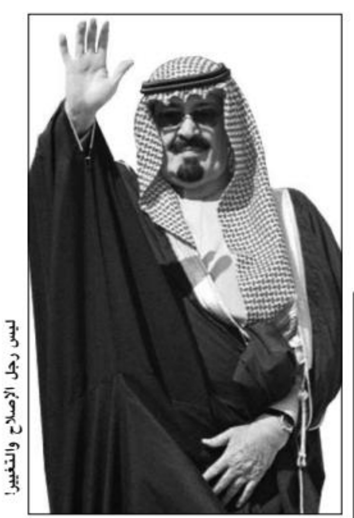
قد تكون مصادفة ارتفاع أسعار النفط مع وصول عبد الله الى العرش بارقة أمل إقتصادية ولكنها قد لا تكون كذلك على المستوى السياسي، وإن الاكتفاء بتغييرات في المستويات المعيشية للمجتمع سيبقي على جذور أزمة الدولة، إذ أن العدل في مفهومه الشامل يتطلب أكثر من ذلك.

إن بادرة الافراج عن الاصلاحيين مع وصول عبد الله الى العرش لقيت ترحيباً شعبياً، وإن كانت تقليداً متوارثاً لدى الملوك السعوديين. وهناك مبادرات منتظرة أخرى في مجال اطلاق الحريات العامة وأهمها حرية التعبير والرأي والنقد والمحاسبة ووضع تشريعات لحماية حقوق الانسان حيال تعدّيات الدولة، وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل بحرية تامة دون قيود من قبل أجهزة الامن، وإزالة كافة أشكال الرقابة على وسائل الاعلام والصحافة، والسماح لكافة الفئات للتعبير عن وجهات نظرها بصورة سلمية وعبر الوسائل المشروعة.

إن عملية الاصلاح بمفهومها الشامل يجب أن تطال أنظمة القضاء والتعليم وإعادة تقييم للسياسات الاقتصادية والامنية والدفاعية وإشراك المجتمع في تقرير مصيره، إذا ما أريد لوطن أن ينمو بصورة طبيعية.

ليس رجل إصلاحات ولم يكن

ملك المملكة المتقاطعة


ليس رجل الإصلاح والتغيير!

قد يكون من المجازفة بمكان القول بأن الإصلاحات السياسية في المملكة على الأبواب لمجرد أن مات ملك وقام مكانه ملك آخر؛ فالإصلاح كمفردة لم تدخل القاموس السعودي سوى من الناحية اللفظية، حيث يدور كلام كثير حولها وعنها دون أن تتحول الى واقع ملموس.. فكل ما يجري مجرد كلام في كلام.

والإصلاح والتغيير لا يعتمد على حسن النوايا كما يفعل الكثير ممن يدّعون بأنهم من الإصلاحيين، أو من دعاة الإصلاح، الذين خدعوا المرة تلو الأخرى بدعاوى الإصلاح الى أن تأكدوا بأن الوعود لا تعدو أوهاماً حين دهمهم الأمير نايف بقواته فاعتقل قيادتهم. هناك فقط تأكدوا بأن الإصلاح ليس فقط عملية صعبة وتتطلب ثمناً غالياً من النضال والتضحية من أجله، بل وتأكدوا أيضاً بأن سمة الحكم السعودي أبعد ما تكون عن التغيير والقبول بالإصلاح بأي شكل جاء وبأي وسيلة حدث.

الآن وقد مات الملك فهد، جاء اختبار آمال البعض، من خلال اختبار الملك الجديد في سياساته وقراراته.

لقد حان الوقت لندرك مدى صدق مقولة أن الأمير (الملك عبدالله) هو رجل الإصلاح، أو أنه إصلاحي بالفطرة! أو على الأقل هو أفضل من غيره من السديريين.

وحان الوقت لندرك حقيقة تبرير صمت الأمير (الملك الحالي) فيما يتعلق بخذلانه للإصلاح والإصلاحيين الذين قذف بهم الجناح السديري في السجون دون أن تصدر منه كلمة اعتراض وكأنه لا سلطة له. لقد أطلق الملك عبدالله سراح المعتقلين الإصلاحيين، وهذه بادرة تسجل له، ولكن هل هي خطوة للإعتذار عن الماضي، أو خطوة في طريق الإصلاح، أم أنها مجرد خطوة يراد تسويقها محلياً وغربياً (لدى الأميركيين) تفادياً لضغوط تمارس على العائلة المالكة أخذت في التصاعد؟

إمكانية الإصلاح في عهد عبدالله

لا شك أن الإصلاح في المملكة له بعض الآفاق؛ وأهمها ونحن نتحدث عن عهد جديد، حقيقة أن كل ملك جديد يحاول أن يختط له مكانة في تاريخ البلاد، وأن يظهر لشعبه ـ على الأقل في سنوات الحكم الأولى ـ أنه شخصية مختلفة وأنه جادّ وعازم على تحقيق الرغبات الشعبية وخدمة الشعب، وهذا هو مضمون رسالة الملك عبد الله الأولى لشعبه بعيد وفاة الملك فهد. بيد أن هذه الرغبة في الإصلاح لا يُعلم اتجاهها، ولا إمكاناتها، ولا مداها الزمني، ولا المعوقات التي تنتظرها.

قد يهتم الملك عبد الله بمسائل اقتصادية، وليس بالموضوع السياسي (الإصلاح السياسي)؛ ثم لا ننسى أنه وبحكم السنّ فإن أمامه وقت ضيّق ليسجل له مكانة في التاريخ، تاريخ البلاد.. فما عساه صانعاً في ظرف ٣-٥ سنوات، وهل تخف الرغبة في الإصلاح بمجرد أن وصل الى الحكم فتكون تلك الشعارات السابقة لوصوله الى الحكم مجرد خدعة للجمهور، أم ان الرغبة ذاتها لن تلبث ان تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى تنتهي؟ أم هل تصطدم الرغبة ـ إن كانت حقيقية ـ بمقاومة شرسة من إخوانه السديريين ـ شركائه في السلطة ـ فتقضي على آماله بالتميّز ملكاً من سلالة ملوك؟!

رحيل الملك فهد لا يعني الإصلاح، وعوامل ديمومة الإستبداد أكثر وضوحاً ورسوخاً

هناك فرصة لاحت بموت الملك فهد لإحداث تغيير سياسي، ولكنها فرصة صغيرة تتآكل زمنياً، قد لا يستطيع الملك الحالي اقتناصها في وقتها، والمضي بها الى آخر الشوط.

وهنا تأتي مسألة أهم بكثير من سابقتها، وهي مدى صدقية وجدية رغبة الأمير عبدالله في الإصلاح. لقد قال لدعاة الإصلاح حين استقبلهم واستلم منهم خطاب الرؤية، بأن (رؤيتكم مشروعي).. الى أي حدّ هو صادق في هذه المقالة؟ والى أيّ مدى هو مستعدّ للدفاع عنها وتطبيقها؟

وثيقة الرؤية الوطنية تطالب بتوسيع دور المجتمع في صناعة القرار السياسي، عبر دستور يصوت عليه الشعب وعبر مجلس منتخب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع هامش الحرية للأفراد والتجمعات والأفكار، وإصلاح القضاء، وإعطاء المرأة حقوقها، وطالبت بتنمية متوازنة بين المناطق، والقضاء على المناطقية والطائفية، الخ. فلنرَ ما إذا كانت وثيقة الرؤية تمثل مشروع الملك الجديد أم لا؟ سنفترض أن هناك رغبة لدى الملك الجديد باتجاه الإصلاح السياسي وغيره (الإصلاح الشامل حسب تعبير وثيقة الرؤية) وسنعتبر هذه الرغبة ـ بغض النظر عن مداها ـ عاملاً مشجعاً في إمكانية تحقق مشروع إصلاحي قريب.

إضافة الى هذا، فإن الظرف المحلي والإقليمي مواتٍ للرغبة السعودية. فالسعوديون يتحدثون دائماً عن أن الإصلاح شأن داخلي لا يأتي عبر الضغوط الخارجية أو حتى الداخلية. حسنٌ، لقد تقلّصت الضغوط الأميركية، خاصة بعد زيارة عبد الله الأخيرة لواشنطن، فيما الأخيرة مشغولة في المستنقع العراقي.. وعلى الصعيد المحلي فإن سورة العنف الوهابي الأعمى أخذت في الإنحدار، كما أن دعاة الإصلاح السلمي لازالوا يلتقطون أنفاسهم بعيد حملة الإعتقالات التي قام بها نايف؛ وبالتالي فإن بإمكان الملك الجديد الإقدام على الإصلاح والمجادلة بأن ما يقوم به إنما هو نابع من فهمه للوضع المحلي ومن إرادته في تحقيق الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية.

العوامل المضادة للإصلاح في العهد الجديد

هناك العديد من العوامل تجعل من الإصلاح أمراً مستبعداً في العهد الجديد. إن البحث في هذه العوامل تجعل صانع القرار أبعد ما يكون عن التغيير، بعضها عوامل موضوعية وأخرى عوامل شخصية.

العامل الإقتصادي يلعب دوراً مشجّعاً للنكوص عن أي إصلاحات مزمعة ـ إن كانت فعلاً مزمعة. فأسعار النفط المرتفعة مع ارتفاع معدل الإنتاج الى نحو عشرة ملايين برميل

يومياً، وفّر للحكومة السعودية أداة مزدوجة للتخلص من مشاكلها الإقتصادية بتخفيف نسبة البطالة والصرف على المشاريع التنموية من جهة؛ ومن جهة ثانية تمكنها الإيرادات النفطية من إخماد الضغوط الآتية من الغرب، وبالذات من واشنطن ولندن. فالأخيرة تستعد لعقد صفقات سلاح جديدة مع السعودية، أما واشنطن فهناك مؤشرات على أن الملك عبد الله قد عقد اتفاقية سرية أثناء زيارته الأخيرة لبيع أميركا نفطاً رخيصاً، ولإعادة فائض الأموال من جديد كاستثمارات في سندات الخزانة الأميركية. وأخيراً، فإن ما يشبه الفورة النفطية قد بدأ ومن شأن ذلك أن يشغل عموم الطبقة الوسطى ـ المحركة الأساس للحدث والفعل السياسيين ـ عن طموحاتها السياسية ودفعها باتجاه تحقيق مكاسب اقتصادية شخصية وآنية.

إنها فرصة جادت بها السماء لكي تتخفف العائلة المالكة من أعبائها المحلية والخارجية فتوصد الباب السياسي طالما أن البديل الإقتصادي متوافراً ولو الى حين؛ خاصة وأن جمهور الطبقة الوسطى السعودي دخل السياسة مطالباً بالإصلاح على خلفية تردّي الأوضاع الإقتصادية، وبإمكان العائلة المالكة إعادة ذلك الجمهور الى (حظيرته) السابقة، عبر البوابة الإقتصادية نفسها. ولهذا فالويل كل الويل للعائلة المالكة إن فشلت هذه المرة أيضاً في إدارة الرأسمال المحلي باتجاه حل المشاكل الإقتصادية. إن الشعب لن يغفر لها ذلك، وسيتبلور ذلك سياسياً بشكل عنيف.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالنظر الى حقيقة أن الإصلاحات إنما تمثل محصّلة ضغوط محليّة ودولية، فإنه يمكن القول والحال هذه، بأن انشغال الأميركيين والأوروبيين عموماً في المستنقع العراقي قد خفف الضغوط على حلفاء أميركا في المنطقة وأعدائها على حدّ سواء فيما يتعلق بتطبيق إصلاحات سياسية تكفي الغربيين معالجة ارتدادات الإستبداد في أراضيهم. وبالرغم من أن القناعة الغربية والأميركية لم تتغير من جهة حقيقة أن المملكة مصدر حقيقي للإرهاب كما هو واضح اليوم في العراق، حيث أن السعوديين السلفيين يقومون بما يصل الى ٦٥٪ من مجمل العمليات الإنتحارية، وحيث أخذ التيار الفكري السلفي الممول مادياً وفكرياً من السعودية يحشد مجمل قواه في العراق، فضلاً عما تقوم به خلايا القاعدة في أماكن شتى من العالم، وهي خلايا سلفية نمت في أحضان فكر إقصائي سلفي وهابي صنع في المملكة العربية السعودية.. بالرغم من هذا، فإن هناك هدوءً في الضغط الغربي، يحاول السعوديون إنهائه بالتنازلات السياسية والإقتصادية والأمنية من أجل ترطيب العلاقة مع الغرب ومؤسساته والتعاون معه في (مكافحة الإرهاب).

قد يرتفع الضغط كلما مارس أتباع المذهب الرسمي دوراً خارج الحدود للتحريض على العنف، وكلما اكتشف دور لسعوديين سلفيين ضالعين في استخدام العنف، كما حدث مؤخراً في تفجيرات لندن. فالوهابية غير مؤتمنة في إمكانية توريطها للحكم السعودي بممارسات عنف في الخارج. لكن على الصعيد الآني، فإن التخفف من الضغوط الغربية يمنح صانع القرار السعودي التلكؤ في الإصلاحات والتحلّل من الوعود وترحيلها الى سنوات قادمة (٢٠ سنة كما قال عبدالله للأميركيين قبل نحو شهرين)!

على الصعيد المحلي حدث أمران يشكلان دفعاً للقوى المعاندة للإصلاح: اولهما إضعاف التيار الإصلاحي الذي هو بحاجة الآن الى ترتيب أوراقه من جديد استعداداً للمعركة القادمة؛ وثانيهما عزل قوى العنف داخل التيار السلفي بأقل الخسائر الممكنة، بحيث بقي التحالف الوهابي ـ السعودي قوياً رغم كل الضغوط الخارجية والمحلية. هذا التحالف المحافظ والأصولي معاد بطبعه لأي إصلاح ديني أو سياسي، وهو تحالف قائم على الفئوية والإستئثار الديني والسياسي والمناطقي، وقد أثبت نجاعته في مقاومة الموجة الإصلاحية الأخيرة، كما موجة العنف. في الأولى من خلال الأحكام التي صدرت ضد الإصلاحيين وهي أحكام لا تمت الى الحق والعدل ولا إلى الدين بصلة، وفي الثانية من خلال الطعن الدائب في مشروعية العنف ضد الحكم القائم وتغييره بالقوة أو حتى بالسلم. إن صمود التحالف الوهابي السعودي الذي هندسه سلطان ونايف رغم بشاعة أحداث سبتمبر وآثارها، ورغم سقوط الطالبان وديكتاتور العراق، ورغم موجة التطرف والعنف المحلية، ليدل على أن النيّة تتجه الى شيء آخر وليس الى الإصلاح.

الإصلاحيون مطالبون بالكفّ عن تسويق عبد الله شعبياً الى أن يُطبّق ما وعد به من إصلاحات

وأخيراً في الموضوع الشخصي، فإننا لا نعلم لماذا صدق البعض ماكنة الدعاية الحكومية بأن الأمير عبد الله رجل إصلاح؟! منذ متى كان الرجل إصلاحياً، ومنذ متى يتمتع بمقومات الرجال المصلحين الشخصية؟! وأين هي مؤشرات برنامجه الإصلاحي؟


أباطرة الإستبداد!

لنكن واقعيين، لا الملك عبدالله ولا أي أحد من إخوته يريد الإصلاح بالمعنى الذي في أذهاننا؛ ولم يحدث إلا نادراً في التاريخ أن أقدم شخص او نظام محافظ على الإصلاح اختياراً بدون ضغوط. ما نشهده اليوم من خلاف حول الإصلاحات بين الأمراء هو مجرد تكتيك، الأصل والإستراتيجيه فيه هو الحفاظ على السلطة أو أكثرها بيد آل سعود.. والباقي مجرد وسائل تكتيكية لتنفيس الضغوط الداخلية والخارجية.

كيف لنا أن نكتشف اليوم وبعد أن وصل القادة الى فوق الثمانين عاماً من العمر أنهم أصبحوا إصلاحيين؟! أين كانوا يختبؤون وماذا كانوا يصنعون؟ سيقول البعض بأنه لم يكن لعبد الله من الأمر شيئاً!

لنرَ أين هي الإصلاحات في المسائل التي كان له من الأمر فيها شيء! في الحرس الوطني، في الإقتصاد، في الشأن الإداري، في مكافحة الفقر، في مواجهة الفساد.. لا نكاد نرى شيئاً ذا قيمة يعتدّ به، ويستحق من أجله أن يطلق عليه لفظة إصلاحي أو مصلح أو رجل التغيير أو ما أشبه.

ليست لعبد الله لا الرغبة ولا الإمكانية في الإصلاح السياسي وغيره. لقد طال به العمر، وقصر وقت الإصلاح ويكاد يفوت قطاره.

للإصلاح رجال ليس عبد الله منهم، حتى لو آمن بالإصلاح. فهو رجل ضعيف الشخصية لا يمتلك الشجاعة ولا الإرادة ولا التصميم في الدفع ببرنامجه الإصلاحي إن كان له برنامج أصلاً. وزيادة على ذلك، فإن رجال عبد الله المحيطين به ضعفاء في مجملهم، غارقون في مناطقيتهم وفئويتهم، قليلي الخبرة وحتى الكفاءة العلمية.

لا يجب أن نخدع ولا أن نسدّ أبواب الأمل كاملة، فاحتمال الإصلاح (الجزئي) لا يزيد ربما عن عشرين بالمائة؛ أما الباقي فدعاية فجّة سرعان ما تتطاير فقاعاتها، فنكتشف أنها مجرد زبدٌ لا ينفع الناس ولا يستحق أن يمكث في الأرض.

أزمة الوراثة في مُلك أصابه البِلا

الخلدونية السعودية في مرحلتها الأخيرة

مات الملك فهد عن عمر تجاوز ٨٧ عاماً حسب التقويم الهجري، و٨٤ عاماً حسب التقويم الميلادي.

والملك عبد الله الحالي يبلغ من العمر ٨٤ عاماً حسب التقويم الهجري، و٨١ عاماً حسب التقويم الميلادي.

أما ولي العهد الجديد الأمير سلطان فيبلغ ٨٢ عاماً و٧٩، حسب التقويمين الهجري والميلادي.

ومع أننا لا نعلم من سيكون النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (رغم أنه من المتوقع أن يكون الأمير نايف) فإن كل الإحتمالات تفيد باحتمال وصول أشخاص تجاوزوا الرابعة والسبعين من العمر على الأقل.

هذا يدفعنا الى التساؤل التالي:

ماذا سيحدث لو مات الملك عبد الله؟ أو قبله أو بعده مباشرة ولي عهده سلطان؟ ولماذا تكون الدولة مرهونة لعجزة مضى على وجودهم في السلطة أكثر من أربعين عاماً؟

الأعمار بيد الله! لا شك في هذا.. ولكن حسب سنّة الله في خلقه فإن أفضل التوقعات لا تعطي الملك عبد الله سوى بضع سنين ليبقى في الحكم.. فاحتمالات موته مفتوحة، وقد كان البعض يتوقع موت عبد الله قبل موت الملك فهد نفسه، والسبب أن الرجل مصاب بالقلب وقد وقع أكثر من مرة صريع المرض، جرى الحديث معها عن (انفلونزا) حادة أدخلته المستشفى!.

كذلك فإن ولي العهد الجديد الأمير سلطان مبتلى بأمراض عديدة بينها الكلى والمعدة والركبة وقد أُدخل المستشفى قبل بضعة أشهر لاستئصال ورم من المعدة، وسرت شائعات بأنه مصاب بسرطان الأمعاء.

إن أعضاء اللجنة المركزية من الأمراء القابضين على السلطة في المملكة ـ من جيل أبناء الملك المؤسس عبد العزيز ـ لا يستطيعون اليوم تقديم شيء جديد للبلاد، ولا يمكن أن يتوقع منهم أن يفعلوا ذلك كونهم كانوا على رأس السلطة فترة طويلة من الزمن وقد نضبت لديهم الأفكار والإبداعات، وتجمّد النظام كلما تقدّمت بهم الشيخوخة.. والأزمة في واقع الأمر أبعد مدى من البحث عن إبداعات حلول لمشاكل البلاد المعاصرة، بل تتجلّى في احتمالية أن يكون الموت ـ كلاعب سياسي أول ـ عنصراً مدمّراً لقواعد المُلك وحسابات الوراثة.

إن المملكة ـ كما غيرها من الدول، خاصة غير الديمقراطية ـ لا تستطيع أن تتحمل وفاة قيادتها كل سنة أو اثنتين، وربما أقل أو أكثر، حسب حكمة الخالق وتقديره؛ فتوازنات القوى التي لا تُبتنى إلا بصعوبة بالغة في بلد يزيد فيه عدد أعضاء العائلة المالكة على العشرين ألف نسمة! فإذا ما فاجأهم موت ملك جديد تهدّم ما ابتني، على أمل إعادة تشكيل السلطة بأقل الخسائر وبدون نزاعات حادّة. ولعلنا ندرك خطورة دور الموت (كلاعب سياسي) بملاحظة أنه بالرغم من غياب الملك فهد عن الساحة السياسية المباشرة لنحو عقد مضى قبل موته إلا أن أخوته لم يتوصلوا الى ترتيب الأمر وتقاسم السلطة في غيابه، وحتى اليوم وبعد أن مات الملك فهد، فإن الأمور لم تحسم سوى القليل منها: أي تحديد من هو الملك ومن هو ولي عهده! ويبقي منصب النائب الثاني ووزارات السيادة وأمراء المناطق والوزارات وحتى المحافظين وغيرهم.


فهد: رأس الجناح السديري

إذن لماذا لم تنتقل السلطة الى الجيل الشاب لتجنّب عواقب الإنكسار؟ لماذا لم يتفق الأمراء الكبار على إقحام أبنائهم في السلطة ليحلوا محلّهم؟

لا يبدو أن ما يسمّى الجيل الثالث ـ جيل حفدة الملك المؤسس ـ سيصل الى السلطة العليا في المدى المنظور. فالآباء مصرّون على تولي زمام السلطة مباشرة كلٌ في موقعه (وزارة الداخلية والدفاع


سلطان: الخليفة الجشع


نايف: كرباج الداخلية

والحرس الوطني وغيرها). وبالرغم من أن الأبناء أخذوا باحتلال مواقع لهم في السلطة كمساعدين لآبائهم وراحوا يديرون سلطة آبائهم بكثير من الصلاحيات (محمد بن نايف في الداخلية وخالد بن سلطان في الدفاع ومتعب بن عبد الله للحرس الوطني ومنصور بن متعب في البلديات) إلا أن


سلمان: مرشح تسوية

ذلك جعلهم مجرد أدوات في معركة آبائهم الرئيسية لتسنم كرسي الملك، أي أنهم مجرد جنود في معركة، المنتصر فيها هو آباؤهم.

لا يبدو أن هناك مبررا لعدم الإنسحاب من السلطة ـ بالنسبة لجيل أبناء الملك المؤسس ـ سوى القول بأن السلطة مغرية، بل شديدة الإغراء، يصعب التنازل عنها حتى للأبناء المقربين، فكيف يمكن أن يتنازل عنها لأبناء الأخ الشقيق وغير الشقيق؟!

الآن وقد رحل الملك فهد وتولى عبد الله كرسي الملك، فإنه مطالب وهو في (شهر عسله) أن يشكل حكومة جديدة، يفترض أن تعلن في منتصف سبتمبر القادم، فما عساه فاعل؟

إن الإتجاه الذي يبدو محتملاً جداً أن لا تتوسع قاعدة السلطة من جهة إشراك أمراء جدد كثيرين اعتبروا مقصيين من قبل الجناح السديري المسيطر على الحكم لثلاثين عاماً خلت.. فالأمير عبد الله وإن لم يكن سديرياً فإنه يتجه لقبول تقاسم السلطة، وضمان شيء منها لإبنه متعب.. وهو بهذا يجعل المعركة داخل العائلة المالكة وكذا المنافسة محصورة في نسل القائمين على الحكم حالياً. وهذا يجعل من عبد الله وحيداً ويفجر الوضع لديه مثلما سيفجر الوضع لدى الجناح الآخر.

كيف؟

المساومات داخل العائلة المالكة

ستكون المساومة الأولى حول منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، حيث يصرّ سلطان على أن يكون نايف وزير الداخلية هو ولي العهد القادم. وهذا ما لا يقبله الملك عبد الله ومن ورائه الأميركيون، كلّ لغرضه: فعبد الله يريد تعيين مرشحه متعب وزير البلديات أو بدر نائب رئيس الحرس الوطني أو عبد المجيد أمير مكة، وهو أقوى المرشحين لدى عبد الله، إضافة الى وجود إسم طلال وهو أضعف المرشحين على الأطلاق.

كل هؤلاء المرشحين هم أضعف من الناحية الفعلية من نايف. وسيغضب هؤلاء إن تنازل عبد الله لنايف.

أما الأميركيون فيريدون تجديد شباب (مملكتهم) حتى يطول عمرها، ويطول نهبهم لها.

وفي الجناح الآخر، فإن سلطان يجد نفسه مجبراً على ترشيح نايف كنائب ثان، بالرغم من أن عبد الرحمن ـ نائب وزير الدفاع ـ أكبر من نايف سنّاً، وهو يرفض إلا أن يحتل مكانه. كذلك فإن الأمير سلمان يطمح أن يكون مرشح تسوية، بديلاً لنايف ولمرشحي الملك عبد الله.

المساومة الثانية ستكون في محيط حلفاء الملك عبد الله، فهذا الأخير سيجد نفسه مرغماً ـ وقد أصبح ملكاً، ومن ثمّ قائداً أعلى للقوات المسلحة ـ أن يتخلّى عن رئاسة الحرس الوطني التي تشبّث بها الى آخر لحظة لضمان وصوله الى كرسي الملك. المرشحون لمنصب نائب الحرس الوطني هما: بدر بن عبد العزيز كنائب للرئيس، ومتعب بن عبد الله الذي يقوم فعلياً بإدارة الجهاز بالنيابة عن والده. من يتولى رئاسة الحرس الوطني فإنه يضمن لنفسه ـ وإن شاء لأبنائه ـ مقعداً مهما في السلطة، ولهذا فإن من المحتمل أن تسند رئاسة الحرس لمتعب، وهذا ما سيفجر الخلاف بين عبد الله وحلفائه.

المساومة الثالثة ستكون في حريم الجناح السديري الذي يريد أن يبقى قابضاً على السلطة بوجود الملك عبد الله أو بدونه، فقد يرى ولي العهد ـ الأمير سلطان ـ التنازل عن وزارة الدفاع لإبنه خالد وليس لنائبه وشقيقه عبد الرحمن، وهذا الأخير قد يخسر منصب النائب الثاني ووزارة الدفاع معاً، وحينها سيجد من الصعوبة بمكان أن يأتمر بأمر الوزير الجديد، وهو ابن اخيه خالد بن سلطان.

هناك احتمال أن يتولى الأمير نايف وزارة الدفاع مقابل تخليه عن وزارة الداخلية التي قد يتولاها سلمان ـ أمير الرياض ـ وهذا احتمال ضعيف، فوزارة الداخلية من حيث الصلاحيات أكبر وأقوى من وزارة الدفاع، وهي ـ أي الداخلية ـ توظف نحو نصف إجمالي موظفي الدولة، وهي الأقرب في السيطرة والحضور في ذهنية المواطن، فضلاً عن أن الداخلية تحت إمرة نايف قد سلبت العديد من الوزارات والمؤسسات كثيراً من صلاحياتها: كوزارة الإعلام ووزارة العدل ووزارة الحج وغيرها.

المساومة الرابعة هي أن نايف لن يتخلّى ـ كما يعتقد ـ عن وزارة الداخلية إلا في حالات صعبة: أن يصبح نائباً

ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وحينها قد تنتقل وزارة الداخلية الى إبنه (محمد بن نايف) وليس لأخيه ونائبه في الوزارة (أحمد بن عبد العزيز). لكنه قد يقايض وزارة الداخلية بمنصب النائب الثاني، وقد تخرج الوزارة الى أعضاء في الحزب السديري: كأخيه الأمير سلمان. ومن المحتمل جداً أن يرفض الملك عبد الله أن تبقى وزارة الداخلية في يد الجناح السديري إذا ما سيطر الجناح نفسه على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (الرجل الثالث في الدولة).

إذا ما أصبح نايف نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، فإن إخوته السديريين لن يقبلوا بأن يكون إبنه وزير داخلية، فالأمير سلمان ـ أمير الرياض ـ سيحتل واحداً من ثلاثة مناصب ستكون شاغرة: إما أن يكون نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ـ كمرشح تسوية ـ أو أن يتولى وزارة الدفاع والطيران خلفاً لولي العهد سلطان، أو أن يكون وزيراً للداخلية خلفاً لنايف في حال أصبح رجل الدولة الثالث.

هنا تبدو التغييرات عاصفة في الجناح السديري. فبالرغم من أنه لم يخسر كثيراً من سلطاته بموت الملك فهد، كما كان متوقعاً، وبالرغم من أن هذا الجناح في طريقه للسيطرة على الأمور وإدارة دفة الدولة من وراء عبد الله (كديكور) اللهم إلا إذا فاجأنا الملك عبد الله بشيء غير متوقع، وأظهر شجاعة وبراعة في تكسير القوى المنافسة.. بالرغم من هذا، فإن محاولات توريث مراكز القرار والوزارات من الآباء الى الأبناء ستكون عاملاً حاسماً في إضعاف السديريين كما في إضعاف خصومهم، وبينهم الملك عبد الله.

(الخلدونية) السعودية

إن ما أسماه ابن خلدون بـ (الإنفراد بالمجد) سيكون السمة الفاقعة في الحكم السعودي الجديد ـ القديم. وكما تفككت عصب كثيرة داخل العائلة السعودية المالكة فأزيحت لصالح عصبة الملك المؤسس (كما في: العرائف، آل الثنيان، آل الفرحان، آل جلوي، أخوة الملك المؤسس وأبناء إخوته، وغيرهم).. فإن عصبة الملك المؤسس (أصحاب السمو الملكي!) قد تفتتوا وأزيح الكثيرون من دائرة صنع القرار.

لقد رحل الأبناء الأقوياء والكبار أبناء الملك عبد العزيز، فآلت السلطة الى البيت السديري.

رحل تركي، الإبن الأكبر للملك عبد العزيز، باكراً، وقد تولى ابن تركي (فيصل) فيما مضى من العقود مناصب عالية قبل ان ينطفئ ذكر هذا الجناح.

ورحل سعود، الملك، وانتهى هو وأبنائه هملاً، رغم أنه خلف نحو ٦٤ إبناً ومثلهم وأكثر من الإناث. وقد تولى بعض أبنائه في حياته مناصب عالية بينها الحرس الملكي ووزارة الدفاع. وقد (طار) الجناح بإقالة أبيهم ولم يتول أحد منهم منصباً اللهم إلا في رئاسة بعض أندية الكرة! وطفر واحد منهم لمنصب عال (مشاري) فصار (مسؤول الحرس الوطني في الشرقية!) ثم أصبح مسؤول أمارة صغيرة!

جناح وزير الدفاع الأول منصور انتهي أيضاً، وقد كان مقدّراً للرجل لو بقي على قيد الحياة أن يكون الملك الثالث للسعودية. وقد كانت هناك فرصة لشقيقه (مشعل) أن يمسك بزمام الأمر فيصبح ملكاً، لكنه أضاع الفرصة، فخسر وزارة الدفاع أولاً، وخسر ولاية العهد ثانياً، رغم أنه أكبر سنّاً من سلطان. قيل أن هذا الأخير استرضاه بالمزيد من المال ووعده بتعيين أبنائه أو بعضاً منهم في مناصب في الدولة، ضئيلة الأهمية. وكان مشعل في محاولة منه لإلفات النظر الى قدرته على المشاكسة، قد انحاز الى جناح ولي العهد، فصار يظهر معه في حله وترحاله، وكأن في ذلك إشارة الى أنه الرجل القادم لولاية العهد كونه أكبر سنّاً، ثم ما لبث ان عقد صفقته مع سلطان قبل نحو أربعة أعوام.

هناك أيضاً أبناء الملك خالد وأبناء محمد أبي الشرين وأبناء ناصر وسعد


محمد بن فهد: هل يخسر منصبه؟

وغيرهم، تمّ تجاوزهم، مثلما تم تجاوز الآباء ـ بالنسبة لناصر وسعد وحتى محمد. وهناك مساعد الذي تزوج شمّرية أولدت له إبناً (خالد) قتله فهد في مظاهرات ١٩٦٤ حين كان الأخير وزيراً للداخلية احتجاجاً على تأسيس محطة تلفزيون! أي متطرف ديني! كما أولدت آخر (فيصل) انتقم لمقتل أخيه فقتل الملك فيصل!

ورحل من ابناء عبد العزيز كثيرون


سلطان بن فهد: رئيس رعاية الشباب

آخرون عن السلطة أو عن الحياة. طلال، الأمير الأحمر، يحاول في هذا الظرف أن يحصل على موطئ قدم في السلطة وتجاوز الفيتو العريض الذي امتد لأربعين عاماً من الجناح السديري! ها هي الآن فرصة، فهل يتم اقتناصها؟!

لقد دأب طلال يذكرنا بأحقية أبناء عبد العزيز في الحكم، وأحقية أحفاده كذلك، وهو ما أشار اليه النظام

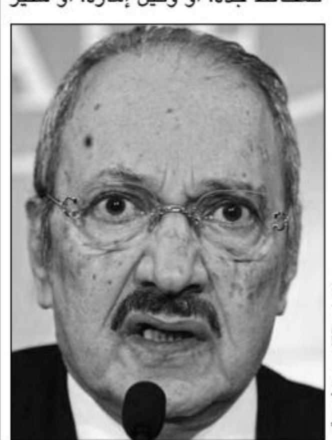
الأساسي الذي ما فتئ يذكرنا به طلال، وبالتالي أحقية أبنائه (الوليد خاصة) أن يرشح نفسه للحكم او لولاية العهد! حتى ابنة طلال - وبعد أن مات فهد - رأت أن من حق والدها أن يتولى دوره وأن يأخذ حقه من السلطة، وفق قاعدة السنّ، فانبرى طلال ليقول بأن ما قالته ابنته مجرد رأي شخصي!

ماجد ونواف، شقيقان أفل دورهما. الأول كان وزيراً للبلديات ثم اميراً لمكة قبل أن يتوفى، والآخر أصبح رئيساً



الملك عبدالله: ماذا بعد شهر العسل؟

للإستخبارات، الى أن تقاعد أو أُقيل وصار مستشاراً للملك، وهي الوظيفة التي تتسع لجيوش من العاطلين من الأمراء وموظفي الدولة الكبار العجزة! بيد أن كلا الشقيقين قد أمّنا لبعض أبنائهما دوراً في السلطة وغنائمها، كمحافظ جدّة، او وكيل إمارة، أو سفير



طلال: إقتناص الفرصة

في دولة أوروبية!

وهكذا لم يبق من الرؤوس الكبيرة إلا الجناح السديري ككتلة متبلورة متمرسة في الحكم ومستأثرة بالسلطة.

غير أن الداء الموصوف (خلدونياً) جاء ليفتت العصبة ضمن العصب الأخرى. فإذا كان السديريون قد سيطروا على الدولة بفعل عصبتهم وقوتها عددياً، فإنهم اليوم - وضمن المؤشر العام - الى أفول.

العصبة السديرية تكونت من سبعة أخوة: الملك فهد، سلطان ولي العهد ووزير الدفاع، تركي بن عبد العزيز: كان نائباً لوزير الدفاع حتى ١٩٧٨م وقد خرج من المملك وهو يعيش في هلتون القاهرة منذ عقود!، وعبدالرحمن بن عبد العزيز وقد تولى منصب نيابة وزارة الدفاع، ونايف وزير الداخلية منذ الستينيات، وسلمان أمير الرياض منذ أكثر من نصف قرن!، وأحمد نائب وزير الداخلية.

لقد ترحّل إثنان بالإقصاء أو بالموت: الأمير تركي، والملك فهد.

الخمسة الباقون كانوا يشكلون عصبة قوية الى ما قبل موت الملك فهد، فهو رأس العصبة وعامل وحدتها حتى في مرضه.

الذي قد يتضح خلال الأسابيع القادمة الآتي:

ضعف أبناء فهد

إن أبناء الملك فهد سيضعفون بوفاة أبيهم، ولا يمنع إضعافهم سوى توازنات القوة مع جناح الأمير عبد الله. هذا الجناح يتكون من: محمد بن فهد (أمير المنطقة الشرقية) وهو أكبر الأبناء الأحياء بعد وفاة فيصل بن فهد رئيس رعاية الشباب (بسبب الإدمان على المخدرات)، وسعود بن فهد ويتولى منصب نائب رئيس الإستخبارات، ويقال انه أكثر اتزاناً من البقية وإن كانت صلاحياته قليلة، وسلطان بن فهد الذي اشتهر بالصلف ويتولى حالياً منصب الرئيس العام لرعاية الشباب بمرتبة وزير، وأخيراً هناك عبد العزيز بن فهد، ويطلق عليه لقب: (الطفل المعجزة!) وقد كان أثيراً لدى والده، وقد عُيّن وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، لا لسبب إلا لقربه من الملك (المقعد) قبل موته، وكأن ذاك جاء إرضاءً له.

ومن هنا فيحتمل أن يكون عبد العزيز أو (عزيّز) أكبر الخاسرين. والحقيقة فإن محمد بن فهد نفسه غير مرغوب فيه من بعض أطراف الجناح السديري (الأعمام) نايف وسلمان بالذات. فالأول لايزال غاضباً عليه رغم أنه زوج ابنته بسبب أنه اقتلع سعود بن نايف كنائب له، فأرسل ليكون سفيراً في اسبانيا. والثاني - يقال - أنه مازال متأثراً بالمماحكات التي كانت بين ابنه فهد بن سلمان وقد كان أول نائب لمحمد بن فهد في إمارة الشرقية، قبل أن يتوفى بسبب الإدمان على المخدرات أيضاً.

بيد أن فرصة النجاة الوحيدة لأبناء فهد من الإبعاد هي الإختلاف حول البدائل. فالجناح السديري، أو لنقل رؤوسه الحالية: سلطان ونايف وسلمان، قد لا يمانعون في إزاحة أبناء فهد، خاصة محمد الذي جعل المنطقة الشرقية إقطاعية خاصة به، وعبد العزيز الذي طفا الى السطح السياسي بفعل المتناقضات وحب الملك فهد له. لكن تلك الإزاحة فيما لو أريد لها أن تحدث، فيجب أن يكون الإستبدال لها من داخل الطاقم السديري، او تدخل ضمن المساومات في عملية المحاصصة بين الجناحين المتنافسين. قد تحدث صفقة أوسع يُبعد فيهما بعض أبناء الملك فهد ضمن ترتيبات بعيدة المدى.

لقد قيل - وهو صحيح - أن عبد العزيز بن فهد كان أشد المتأثرين بموت والده؛ ولكن السبب ليس برّ الإبن بالأب الذي منحه كل الجاه والمال (بما فيها مليارات من الميزانية تسحب بإسم الملك المقعد، وحساب في البنك الأهلي تأتيه عوائد ٣٠٠-٥٠٠ ألف برميل يوميا، بإسم توسعة الحرمين الشريفين!) وإنما خشية على البطة التي تبيض ذهباً، وأي ذهب! إنها مليارات من الدولارات سنوياً!. كان (عزيّز) مهووساً

ببقاء أبيه حيّاً بأية صورة، وبالكيفية التي سيظهر بها أمام مجلس الوزراء، وقد كانت أحاديثه ومناقشاته مع الأطباء تدور حول هذا الأمر: كيف يظهر الملك ـ قبل موته طبعاً ـ بشكل غير ملفت أمام كاميرا التلفزيون السعودي. كان قلقه واضح الأسباب، حتى بعد أن تبيّن موت الملك سريراً في حدود يوم ٢٦ يوليو، أي قبل نحو خمسة أيام من إعلان موته، كان من رأي عبد العزيز أن يبقى أبوه محنّطاً في المستشفى الى أن يشاء الله، الأمر الذي ولّد نزاعاً مكشوفاً بينه وبين أخيه سعود، الأمر الذي استدعى تدخّل أخيهم الأكبر مبيّناً لهم إن قرار بقائه من عدمه لا يعود إليهما وإنما الى (الأعمام).

وهكذا فإن احتمالية ضعف أبناء فهد قويّة جداً، ربما لا تصل الى إقصائهم التامّ. من المؤكد أن مخصصات الملك فهد ستتوقف عن (عزيّز) الذي هو ليس في حاجة إليها لتقوية موقفه السياسي، فلديه المزيد منها. ومن المحتمل أيضاً أن يحوّل عزيز وإخوانه على مناصب أدنى.

لقد حدث أن تم تجاوز أبناء الملوك بعد وفاة آبائهم كأبناء سعود وأبناء خالد، فالأولون كان مغضوباً عليهم من العائلة، واللاحقون كانوا ضعفاء الشخصية والكفاءة كوالدهم الملك خالد، بحيث انه لم يتول منهم أحد أي منصب ولم يشهد لهم موقع أو ذكر، اللهم إلا مؤخراً حين عيّن أحد أبناء خالد نائباً لإمارة منطقة عسير. أما أبناء فيصل فقد كانوا متعلّمين، وكانت هناك حاجة إليهم من جهة التوازنات السياسية، فبالرغم من أبناء فيصل يميلون الى سلطان باعتباره كان الأقرب الى أبيهم، فإن عبد الله الفيصل مثلاً ـ وهو بالمناسبة أكبر عمراً من عمّه الملك فهد! ـ على خصام مرير مع عمّه سلطان.. وأكثر أبناء فيصل وإن كانوا (مسالمين) تجاه الجناح السديري، إلا أنهم غير أثيرين. وفي طرف أبناء فيصل فإنه ظهر بينهم من يتهم الملك فهد، بأنه (مهندس) مقتل الملك فيصل بالتعاون مع الأميركيين.. هذا هو رأي محمد الفيصل، الأكثر قرباً من الملك الراحل فيصل، وقد تولى وكالة وزارة المياه.. وقد كان الى فترة ما ممنوعاً من العودة الى البلاد، ولازال مضايقاً من قبل الجناح السديري، ويجري التعتيم على نشاطاته، بل أن فيتو سياسية كبيرة تنتصب فوق رأسه.

في المقابل، لا يتمتع أبناء الملك فهد بخصال أبناء فيصل، لا من جهة التعليم ولا من جهة الكفاءة؛ كما أن توازنات القوى داخل العائلة المالكة لا تخدمهم مثلما خدمت أقرانهم أبناء الملك فيصل. ولهذا، فإن إمكانيّة التضحية بهم أقرب من بقائهم.

السديريون الجدد

من المتوقع صعود دور أبناء الثلاثي السديري الأمراء سلطان، ولي العهد ـ ونايف، وزير الداخلية ـ وسلمان، أمير الرياض. من بين أبناء سلطان الذين يتوقع لهما الصعود: خالد بن سلطان، الذي قد يصبح وزيراً للدفاع، أو الرجل الأول في الوزارة بمسمّى الرجل الثاني! أما الإسم الاخر، فهناك الأمير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن. فرغم أن استقالته كما تبدو ظاهرياً ليس لها علاقة بموت الملك، إلا أنها في صميم العلاقة بينه وبين عمّه الملك الحالي عبد الله الذي عمل على إقصائه، كونه العقبة بينه وبين ترطيب العلاقة مع الأميركيين الذين يقفون اليوم وراء عبد الله بكامل قوتهم، بعكس ما كانوا يعتقدونه بشأنه في السابق.

الآن وقد أُزيح من منصبه كسفير، فإنه قد يوضع في منصب سياسي أو عسكري، كونه في الأساس طيار عسكري. ومن المحتمل أن يصبح بندر وزيراً للخارجية بشروط تقييدية من الملك الجديد، وذلك خلفاً للأمير سعود الفيصل. الأخير هذا كان مرجحاً له أن يُقال أويتقاعد، خاصة وأنه مصاب بمرض (باركنسون) ليحلّ محلّه أخوه تركي الفيصل، السفير في لندن. لكن استقالة بندر وإن لم تكن مفاجئة، حتّمت وضع تركي الفيصل في واشنطن،



خالد بن سلطان: مرشح الدفاع

وبالتالي فإن منصب وزارة الخارجية سيكون شاغراً أمام السديريين.

الأمير عبد الله لا يمتلك مرشحاً قوياً لوزارة الخارجية، فليس هناك ثمة أسماء معروفة ولها خبرة بالشأن السياسي؛ ويبدو أن بندر بن سلطان هو المرشح الأكفأ لهذا المنصب. وإذا لم يصل الجناحان المتنافسان الى تسوية ما بشأن الوزارة، فإن الأمير عبد الله سيبقي سعود الفيصل وزيراً، وقد كان بقاء الأخير معتمداً على دعم عبد الله



سلطان بن سلمان: وزيراً للسياحة

منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن خلافاً لرغبة الملك فهد، الذي عمل على تقليص دوره الى أبعد الحدود.

من الواضح أن الجناح الفيصلي (أبناء الملك فيصل) آخذ في التآكل والضعف، حتى وإن بقيت الخارجية بيدهم، إذ لا توجد أسماء جديدة مرشحة

لديهم، ولا يبدو أن المتنافسين يقبلون بإعطاء هذا الجناح سلطات إضافية لأبناء الأبناء أو لإخوتهم الذين يتولى بعضهم مناصب عسكرية/ أمنيّة.

فضلاً عن هذا، فإنه إذا ما قرّر الأمير عبد الله إجراء تغييرات راديكالية في المناصب، وهو أمرٌ غير متوقع، فقد تتم التضحية بخالد الفيصل كأمير لمنطقة عسير ليمنحها أحد أبناء الأمراء الآخرين المتحالفين معه، خاصة وأن خالد الفيصل مقرّب (أكثر من اللازم)



سعود الفيصل: الخروج من الوزارة

من الجناح السديري خاصة من ولي العهد سلطان.

أبناء نايف يمكن توقع صعودهم مجدداً. فمحمد بن نايف ـ الإبن الأثير لوزير الداخلية ـ لا يتوقع أن يخسر موقعه او مكانته. حتى في اكثر الأحوال سوداوية، سيكون أبوه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، في حين سيبقى الشخصية الثالثة تقريباً في الوزارة في



ماجد: أمير مختلف

حال ذهبت الى جناح عبد الله.

سعود بن نايف، سيعود على الأرجح الى المملكة ليتولى نيابة إمارة أو ـ من المحتمل ـ أن يصبح أميراً لمنطقة. من يدري؟ فقد يطاح بمحمد بن فهد ويحل سعود محله، وقد يُمنح إمارة عسير، أو إمارة مكة في حال تولى عبد المجيد بدفع من الملك عبد الله منصب النائب الثاني أو منصباً آخر أرفع في الوزارة.

أبناء سلمان ـ أمير الرياض ـ سيبقون في مناصبهم على الأقل إن لم يرشحوا لمناصب أعلى. فهناك عبد العزيز بن سلمان وكيلاً لوزارة النفط، لا يرجح أن يتولى الوزارة، فقد جرى العرف لتركها لأحد أبناء (العامة) في حين تدار فعلياً وبأكثر من طريقة عبر الأمراء أنفسهم. هناك سلطان بن سلمان الذي يرأس هيئة السياحة، وسيبقى على الأرجح في منصبه، وقد تتحول الهيئة الى وزارة يكون الأمير أول وزير لها. أبناء سلمان الآخرين سواء في نيابة الإمارة أو في حقل الإعلام أو غيرهما قد تكشف الأسابيع القادمة عن تسنمهم مناصب رفيعة.

وفي حال تولّى سلمان (الأب) منصباً أعلى: وزار الدفاع مثلاً او الداخلية أو منصب النائب الثاني، فإن إمارة الرياض لن تكون على الأرجح بيد أبنائه، بل قد تنتقل الى أحد إخوته (السديريين المستضعفين!) أحمد أو عبد الرحمن؛ أو لنائب سلمان المهمّش الأمير سطام. يجب التذكير هنا بأن الملك عبد الله على علاقة جيدة بأخيه الأمير تركي المقيم في القاهرة، وقد يدفع بالأمور الى تولية أحد أبنائه منصباً رفيعاً، وقد يقدم أبناء تركي للترشيحات كحل وسط مع الجناح السديري.

وملخص القول أن أزمة السلطة في المملكة أخذت تضيق دائرتها، ولم تعد مفتوحة كما كانت أمام جمهرة من المتنافسين، ولا بين عصب عشائرية متكافئة، بل أن الذي يجري هو ـ في واقع الأمر ـ تفتيت للعصب الكبيرة لتشكيل عصب أصغر تستأثر بكامل السلطة بشكل لم تشهده البلاد في تاريخها منذ تأسيسها، بحيث أصبح كل أمير في موقع السلطة عصبة مستقلّة، يستقوي فيها بمكانته المباشرة من الملك المؤسس، ويعضده فيها عدد غير قليل من الأبناء المطالبين بحقهم في الحكم، وبحقهم في الثروة التي طال الإستئثار بها على يد السديريين.

سيكون الإستئثار سمة السلطة في المملكة، فمن ملك استأثر، ومن حَكم تفرّد بالمجد (الخلدوني) ومن تفرّد أزاح المنافسين وقرّب رابطة الدم أكثر وأكثر (الأبناء بدل الأشقاء والإخوان، والشقيق بدل الأخ غير الشقيق) وبهذا تحتكر السلطة فيحتدم الصراع وتقترب المنافسة من نهايتها: صراع على السلطة مكشوف، نرقبه نحن وغيرنا بشكل لم نألفه من قبل؛ قد يفضي لاحقاً الى صراع مسلّح، وهناك من يحذر من قيام الجناح السديري بانقلاب عسكري، وهناك من يتهم وزير الداخلية بالتهوّر وقد يقوم هو الآخر بانقلاب أبيض يطيح بسلطة الملك عبد الله وكذلك سلطة شقيقه سلطان!

أما حفدة المؤسس، فينتظرون بيأس دورهم القادم؛ لقد بلغ الكثير منهم من الكبر عتيّا؛ وصارت الحاجة ماسّة الى توريث السلطة لا الى الجيل الثالث، جيل أحفاد المؤسس، بل الى جيل أحفاد أبناء المؤسس.

الصراع على السلطة اليوم لا يقوم به الأبناء إلا كأدوات، في حين أن جوهر الصراع قائم بين الأمراء الكبار، أبناء عبد العزيز، الذين يوصفون بالحكمة واليقظة والخبرة.

هؤلاء قد لا يشحذون سيوفهم لتلبية تطلعاتهم في السلطة، أو في الحقيقة في الحكم المطلق، كما حدث مع الملك سعود وفي عهده، ولكنهم يهيؤون في حياتهم كما سيكون في مماتهم استخدام السيوف من قبل الأبناء والحفدة.

وفي حين يرفض آل سعود التغيير، حتى ضمن حريمهم الخاص، ولا نقول حريم السلطة العام، اي المفضي الى مشاركة الجمهور في السلطة، فإن (الموت) سيكون لهم بالمرصاد، وسيكون أحد أهم العوامل التي قد تأتي على حكمهم من القواعد.

ماذا بعد الملك فهد؟

الملك وأسئلة المرحلة الجديدة

ربما يكون عهد ما بعد الملك فهد الأكثر إثارة للاسئلة، بخلاف الملوك السعوديين السابقين الذين أثارت عهودهم أسئلة من نوع ما حول التغييرات المتوقعة أو المرتقبة التي يؤمل أن يقوم بها أعقابهم ولكنها جاءت في ظروف مغايرة وتوقعات أيضاً متدنية فضلاً عن تطلعات شعبية محدودة.. في حقيقة الأمر، إن ثمة قائمة تمنيات يخلقها رحيل ملك وقدوم آخر، وقد يكون موضوع الاصلاح السياسي والاقتصادي الأبرز من بين موضوعات أخرى.

حقبة الملك السابق، بفعل طول أمدها وتقلباتها الحادة، أنتجت أسئلة مرتبطة بقضايا عديدة أبرزها: الاوضاع الاقتصادية، العلاقة بين الدين والدولة، الاصلاح السياسي، الحريات العامة (على سبيل المثال حرية التعبير، الاجتماع، الصحافة، التظاهر السلمي، العمل النقابي).

واذا كان الملك فهد حمل أوزار مرحلة شهدت فيها البلاد سلسلة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإنها ألقت بتبعاتها على من يخلفه، وإن كانت البداية حتى الآن إيجابية، في بعدها الاقتصادي على الاقل، كون حقبة الملك الجديد تدشن في سياق تزايد مضطرد لأسعار النفط، وانفراج أمني نسبي غير مأمول بخاصة مع بقاء قضية العنف غير محسومة بصورة نهائية، رغم مقتل زعيم القاعدة في السعودية صالح العوفي وهكذا بقاء جوهر المشكلات الكبرى الاقتصادية والامنية والسياسية، وهي مشكلات بحاجة الى إجابات حاسمة وجوهرية.

لاريب أن ما هو منتظر من الملك الجديد كبير وكبير جداً، فالحقبة الماضية تعدُّ الأطول في تاريخ السعودية، فقد شهدت تحوّلين متعارضين على المستوى الاقتصادي أولاً، فبعد بلوغ الطفرة الاقتصادية ذروتها وصلت الاوضاع الاقتصادية في عهده الى أسوأ مستوى منذ السعبنيات، كما شهدت أسوأ تحوّل أمني في تاريخ البلاد، حيث عاشت البلاد سلسلة حوادث تفجيرات وانفلاتات أمنية غير مسبوقة مع انتشار السلاح وتشكّل جماعات تنظيمية مسلّحة لم تفلح الدولة في القضاء عليها فضلاً عن وضع أسس حل نهائي، الى جانب تنامي التيار الاصلاحي الوطني الحاضن لطيف واسع من القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد.

مهما قيل، فإن الملك عبد الله لم يكن بمعزل عن تداعيات المرحلة السابقة فقد كان شريكاً غير كامل في ما جرى، وإن كانت الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها سلفه تعفيه جزئياً من أوزارها، وإذا كان ثمة ما يجهله الملك الجديد عن طبيعة التواطئات الداخلية بين العصبة السديرية فإن موقعه كولي للعهد وأحد صنّاع القرار داخل العائلة المالكة يلقي عليه مسؤولية ثقيلة، رغم أن فرصته في التنصّل من المسؤولية أوفر من أخوته الألدّاء. ربما كان توسّل الملك الجديد بالصمت التكتيكي في المرحلة الماضية كان مفهوماً من أجل الوصول الى السلطة بطريقة هادئة وسلمية، ولكن هذا الصمت غير مغفور وغير مفهوم من قبل المتضررين من الجناح السديري، فالضحايا لا تنتظر تفسيرات نظرية للشركاء المباشرين وغير المباشرين في الظلم الواقع عليهم.

ثمة قائمة تمنيات يخلقها رحيل ملك وقدوم آخر، وأن الاصلاح السياسي والاقتصادي الأمل الأبرز في عهد الملك الجديد

مهما يكن، فإن الملك الجديد ورث عرشاً محاطاً بطائفة أسئلة عاصفة في ظل أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية متقلبة، ولا مجال حينئذ سوى المواجهة المباشرة وتقديم إجابات بصرف النظر عن مكنونها الاقناعي، فصمت الملك معيب وغير مبرر، بخلاف ما كان عليه الحال إبان ولايته للعهد حين لاذ بالصمت في قضية الاصلاحيين، فكان ذلك دليل وهن.. إن تجربة الملك خالد غير قابلة للتكرار هذه المرة، فهي تجربة مفصولة كون الملك لم يكن يستند على تحالف داخلي أو كفاءة شخصية فريدة، وإن إعادة بناء هيبة الدولة والحفاظ عليها يتطلب وجود ملك قوي وقريب من قضايا الناس الذين لم تعد مجرد الهيبة الامنية كافية لتقديم فروض الطاعة أو الامتثال لقوانينها، فالناس باتت تحترم المصلح القادر على حلحلة مشكلاتها، وأن المقولة القديمة بأن الناس تحترم القوي لم تعد ممكنه، فالقوة السابقة كانت تستمد جزءا جوهرياً من مكوّنها من الوهم المصنّع إعلامياً، ومع انكاشف قوة الدولة في تجارب عديدة بات الاقناع القائم على التراضي وحده السبيل لصناعة ولاء حقيقي وفعّال.

الملك الجديد يحتفظ بقوة هائلة فيما لو قرر إستعمالها في الاتجاه الصحيح، أي في تعديل مسار الدولة لجهة إعادة تنسيج الفئات الاجتماعية داخل الاطار التكويني للدولة، وتفكيك الأطر القديمة المسؤولة عن نشوء نزوعات عصبية ضيقة تجنح الى احتكار السلطة والثروة.. إن حزمة المشكلات التي أنتجها انقباض السلطة لم تكن قابلة للحل في ظل استمرارية وفاعلية الاطر القديمة، إذ لا يرتجى حل من مصدر المشكلة.

لاريب أن الملك الجديد يواجه تحديات كبرى داخل العائلة المالكة ومن الجناح السديري على وجه التحديد، وهناك تحديات أخرى تفرضها الاوضاع الداخلية الامنية والسياسية والاقتصادية، ويعود بعضها الى شبكة التحالفات القديمة التي ساهمت بصورة وأخرى في تعزيز الاطر القديمة.. إنها تحديات تتطلب الى جانب الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الملك المزيد من الجرأة والشجاعة لايقاف مسيرة تدهور الدولة. إن الانفراجات الاستثنائية التي لجأت اليها العائلة المالكة في الحقب الماضية لم تعد كافية لانقاذ الدولة والمجتمع، فهناك ملفات عالقة لسنوات طويلة تتطلب فتحاً صريحاً ومباشراً، وقد بات أمر تسويتها ملحّاً وضرورياً لكل من الملك الجديد وحلفائه داخل العائلة المالكة وهكذا للمجتمع.

ثمة ثمن باهظ ربما يتقرر على الملك الجديد دفعه، نتيجة الصورة البارقة التي رسمها عن نفسها وساهم فيها عدد من أفراد حاشيته وأعانته على إتمامها طائفة من رجال الاعلام، فهو يقف الآن أمام محك الجدارة الفعلي، لا يغني فيه عذر القصور، أو تكالب الاخوة الالدّاء.. ولا ريب أن الملك عبد الله يقدّر تمام التقدير موقعه وأن السنوات الماضية التي كان ينوب فيها عن الملك فهد قد زوّدته بزخمٍ كبير وربما

خاض خلالها تجربة تأهيلية مكثّفة يضطلع خلالها بأمور الملك، وهذا معنى الانسيابية في الحكم السعودي كما جرى هذه المرة، فقد كان الى حد ما ملكاً غير متوّج، وإن كانت الجبهة السديرية حاولت كبح تطلعه القيادي على مستوى صناعة القرار الداخلي.. الحال يختلف الآن، فإن عبد الله بات ملكاً مطلق اليد، وأن القيود المفروضة عليه من داخل العائلة المالكة تبدو من الناحية النظرية غير قابلة للتبرير والتمرير.

من اللافت في تصريحات الامراء الكبار أن ثمة تأكيداً على استمرارية السياسات القائمة، في محاولة لاحباط النظرات الاولية التي تقوم على أساس أن وصول الملك عبد الله الى العرش يعني أن ثمة تغييرات جوهرية في بنية الحكم ستجري بصورة متسلسلة. وفيما يبدو أن تلك التصريحات تصدر من الامراء الكبار الذين يخشون من استعمال الملك الجديد لصلاحياته المطلقة والتي قد تفضي الى تبدّلات غير مرضية للجناح المستفيد. إنها تصريحات تنمّ عن الخوف المستتر من اضطلاع الملك عبد الله بدور قيادي كامل، يتجاوز فيه التوافقات الشفهية بين الامراء الكبار، معوّلاً فحسب على مواد النظام الاساسي. لاشك أن الامراء السديريين عملوا ما بوسعهم لمواجهة مرحلة يصبح فيها عبد الله ملكاً.. فالنظام الاساسي الذي جرت صياغة مواده كيما تعطي للملك السابق صلاحيات مطلقة ليس صالحاً الآن ولا يخدم مصالح العصبة السديرية، فهو نظام مؤسس على حفظ مصالح فئوية وضيقة، وأن الاستمرار بالعمل به في هذه المرحلة يمثل تفويضاً مفتوحاً للملك عبد الله بإتخاذ ما يراه مناسباً.. قد يضطر بعض الامراء الى تشجيع خيار الملكية الدستورية درءا لتغوّل دور الملك عبد الله، وإن كان تشجيعهم لا يعدو أكثر من استخدام مؤقت لهذا الخيار من أجل الابقاء على توازن معادلة السلطة.

تبدو أمام الملك عبد الله فرصة بناء إصطفاف شعبي واسع يضعف الجبهة السديرية، وقد يتحوّل بالفعل الى رمز كاريزمي فيما لو قرر مقاربة المشكلات الرئيسية المؤجلة والتي تتطلب حلاً عاجلاً وجوهرياً.. إن الاستجابة المخيّبة التي أبداها الملك عبد الله إبان ولايته للعهد حيال موضوع الاصلاح السياسي، والتي مثّلت إنتصاراً سديرياً بإمتياز تفرض على الملك الجديد موقفاً متقدماً يتناسب وموقعه كملك.

إن أولى المشكلات التي تواجه الملك عبد الله إيجاد تسوية مرضية داخل العائلة المالكة من خلال إعادة التوازن لعملية تقاسم السلطة، فقد بات واضحاً أن التسلسل الوراثي داخل العائلة المالكة محتكراً للعصبة السديرية، وأن استمراره سيخلق فرص نزاع ضارٍ على السلطة في المستقبل، إذ لن يدوم سكوت الاجنحة الاخرى على مصادرة حقهم التاريخي المزعوم في الحكم من قبل الجناح السديري، الذي سيمسك السلطة بتمامها بعد الملك عبد الله.

مع وصول الملك عبد الله للعرش، بدأت الاجنحة الاخرى المهمّشة تحركاً نشطاً لتقديم الدعم والولاء للملك الجديد وإبداء استعدادها للتحالف معه في مقابل الحلف السديري لجهة إحداث تعديل جوهري في بناء الحكم السعودي الوراثي.. يدرك أبناء عبد العزيز من خارج البيت السديري أن ليس أمامهم فرصة أخرى قابلة للتكرار بعد رحيل الملك عبد الله، واذا ما مرقت دون نتائج مثمرة، تحول دون إمكانية إعادة بناء الحلف السديري فإن مصير الدولة السعودية الحديثة سيفضي الى عمليات نبذ متواصلة داخل العائلة المالكة بما يبقي دائرة السلطة في حدود ضيقة للغاية، وقد تضيق الدائرة بصورة مضطردة في المستقبل مع إزاحة إثنين أو أكثر من داخل العصبة السديرية.

إن وضعاً كهذا لاشك غير مقبول لدى أغلبية أفراد العائلة المالكة، وهو غير مقبول بالضرورة لدى الملك عبد الله الذي يجد صعوبة بالغة في إدارة الدولة فيما تخضع أهم مفاصلها

الملك الجديد ورث عرشاً محاطاً بطائفة أسئلة عاصفة حول الاصلاح والحريات العامة ولا مجال سوى تقديم إجابات عملية

(الداخلية والدفاع، وإمارات المناطق الرئيسية) تحت سلطة الجناح السديري.. إن ثمة فرصة سانحة للملك عبد الله كيما ينقل الدفاع الى أمير من خارج الجناح السديري، بدلاً من توارثها من قبل أبناء الامير سلطان، الذي سيكون وصوله الى العرش تمكيناً نهائياً لعقبه.

لا يمكن بواقع الحال أن يدشّن الملك عبد الله عهداً جديداً مع بقاء مواقع السلطة محتكرة بين فئة محدودة من السديريين، إن ملامح التغيير التي بدأها الملك عبد الله إبان ولايته للعهد ستبقى باهته ومنقوصة وغير مضمونة ما لم تتأسس على قاعدة عريضة من المشاركة من داخل وخارج العائلة المالكة.

قد تكون السلطة المطلقة لوزير الداخلية الامير نايف أبرز العقبات التي تواجه الملك عبد الله، كونها تصطدم مباشرة بالسياسات الداخلية التي يأمل تطويرها في العهد الجديد، في ظل إصرار الامير نايف على إبقاء الامن الداخلي قضية غير قابلة للتنازل.. إن الافراج عن الاصلاحيين بقرار من الملك عبد الله لم يكن سوى تقليداً ملكياً متبّعاً مع بداية كل عهد جديد، ولم يكن تنازلاً من الامير نايف الذي تعاطى مع ملف الاصلاحيين بطريقة الثأر الشخصي.. إن الدول التي شهدت نزاعاً بين رأس الدولة ووزير داخليتها تكون في الغالب عرضة لتقلبات داخلية غير اعتيادية، ولا يجري حسم الخلاف عادة بصورة سلمية، سيما في حال تصلّب وزير الداخليه وتمسّكه بموقفه وسلطته، ما لم يتوصل الاخير الى قناعة بضرورة الرضوخ لمعادلة الحكم ومملياتها..

منذ الحادي عشر من سبتمبر، كان الامن القضية المركزية، والتي لعب فيها وزير الداخلية دوراً طاغياً يتجاوز أحياناً سلطة الملك وولي العهد. إن ظاهرة العنف التي تفجّرت خلال السنوات الماضية منحت وزير الداخلية سلطة إستثنائية، والتي تعامل معها كقضية مستقلة معزولة عن صلاحيات ولي العهد.. وقد نجح الامير نايف أيضاً في إدخال قضية الاصلاحيين في المجال الامني، وكان في ذلك إضرار شديد بمكانة ولي العهد ولاشك أنها تمثّل واحدة من المحاذير التي تحول دون منح الملك الجديد ولاءً مفتوحاً.. من الثابت أن ثمة أسئلة كثيرة ترتبط بنظام الحكم والاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تركها سلفه وقد بات أوان الاجابة عنها وبصورة حاسمة.



الملك خالد: تجربة غير قابلة للتكرار

عبد الله ملكاً

سيناريو التغيير داخل العائلة المالكة

في الظاهر، كان الانتقال السلمي للسلطة بعد رحيل الملك فهد قد أحاط الخلافات الكامنة داخل العائلة المالكة بستار من الغموض وربما أجّل الى أمد محدود بروز التنافرات الحادة الى السطح رغم وجود مؤشرات قوية على تشقق القشرة الخارجية لبنية العائلة المالكة عن خلافات حادة تعكس طبيعة استقطابات مرحلة ما بعد الملك فهد. إن الالحاح الشديد على إبقاء الاخير ملكاً بصرف النظر عن قدرته على الاضطلاع بمهام الملك، برغم العلل المخلّة بالقوامة السياسية قد أضمر لأجل غير مسمى التباينات الحادة في العائلة المالكة، وبخاصة أن الشخصية التي تلي العرش بعد الملك فهد ليست مورد قبول لدى الجناح السديري المهيمن على الجهاز الاداري للدولة.

ربما كان النظام الاساسي والتسلسل الوراثي المنتظم في الحكم الى جانب الفترة الزمنية الطويلة لمرض الملك الراحل والتي ساهمت في توفير فرصة كافية للاخوة الألدّاء لتسوية خلافاتهم بطريقة توافقية.. كل تلك العوامل وفّرت بيئة مناسبة لانتقال السلطة بحسب التسلسل الهرمي، الا أن خلافات الكبار على المواقع الرئيسية أغفل حالات التذمر التي ستفرزها المواقع الدنيا. فقد جرى تجاهل الاجنحة الاخرى داخل العائلة المالكة، تلك الاجنحة التي ظلت ترقب الاوضاع الداخلية أملاً في وجود فرص مناسبة أو تصدّع الجناح السديري لدخول حلبة الصراع على السلطة بقدر كبير من الجرأة، ولم يكن تصريح بنت الامير طلال والتي أعربت عن حق والدها في ولاية العرش، أسوة بباقي أبناء الملك عبد العزيز سوى إشارة قوية الدلالة على التطلعات المستترة التي بدأت تستعلن نفسها تدريجياً، وهناك من أحاديث المجالس الخاصة ما يكفي للتعبير عن إنتعاش الميول الكامنة لدى شريحة كبيرة من الامراء وبخاصة أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز الذين صادر الجناح السديري حقهم في الملك.

لعل من أبرز القضايا الخلافية التي ظهرت بعد رحيل الملك فهد، والتي عبّر عنها تصريح وزير الخارجية الامير سعود الفيصل حول تعيين النائب الثاني للملك، والذي إعتبره (إختياراً ملكياً)، مع أن تعيين النائب الاول هو أيضاً إختيار ملكي بحسب النظام الاساسي فيما لا إشارة صريحة على أن الملك يعيّن نائباً له بالفرض، ولكن لوجود توافق على مسمى النائب الاول وولاية العهد فإن الامر لم يتطلب توضيحاً من وزير الخارجية. إن منصب النائب الثاني هو جزء من النتوء النافر لخلاف قابل للتفجّر بين أجنحة العائلة المالكة.

تصريح الامير سعود الفيصل يأتي في سياق خلاف حاد بين الملك عبد الله والامير نايف والجناح السديري بأكمله، حيث يثور الجدل حول تعيين نائب ثاني للملك عبد الله من خارج الجناح السديري، وهو ما يلقى تأييداً من الاجنحة الاخرى المهمّشة داخل العائلة المالكة، ويتوافق هذا الموقف مع ميول الملك عبد الله وجناحه التقليدي لجهة توسعة قاعدة المشاركة من العائلة المالكة في السلطة بما يمنح الملك عبد الله فرصة صناعة جبهة قوية تحرم غريمه التقليدي من فرصة إضعاف سلطته أو حتى إختطاف الدولة بالكامل بعد غيابه. ليس هناك غير الجناح السديري من يرغب في إعادة تشكيل العصبة السديرية في المستقبل، أي بعد رحيل الملك عبد الله، حيث سينفرد الجناح السديري بكامل الكعكة، فيما لا مجال فيه حينئذ لأي من الاجنحة الاخرى لنيل فرصة في الحكم. إنها الفرصة التاريخية الوحيدة لدى الاجنحة الاخرى لتصحيح الاختلال داخل معادلة السلطة.

للملك صلاحيات مطلقة بحسب النظام الاساسي، ولكن التقاسم التوافقي على السلطة يجعل تغيير المواقع الرئيسية للسديريين صعباً

ما يظهر حتى الآن أن ما تم حسمه هو موقعا الملك وولي العهد، وهناك مناصب أخرى خاضعة للتبدل، فالتموقعات المنتظرة في الجهاز الاداري للدولة تخفي خلافات على درجة كبيرة من التعقيد. إن التكهنات التي أثارتها إستقالة السفير السعودي في واشنطن الامير بندر بن سلطان، وهي بالمناسبة كانت علامة على الموت الوشيك أو الواقع للملك فهد، تلتها تكهنات أخرى حول مواقع أخرى يدور حولها الخلاف. ويبدو من المؤكد أن منصب وزير الدفاع بات من نصيب أحد أبناء الامير سلطان رغم أن ذلك سيثير سخطاً بالغاً داخل الجناح السديري نفسه. فهناك إصرار شديد على إبقاء وزارة الدفاع تحت سيطرة عائلة الامير سلطان كأحد مصادر قوته الرئيسية، إذ لا يمكن لولي العهد الجديد بحسب التواطئات الجديدة داخل العائلة المالكة وبحسب النظام الاساسي تولي (وزارة)، بخلاف ولي العهد السابق (الملك الحالي) الذي تولى رئاسة الحرس الوطني دون أن يصدق عليها مسمى (وزارة).

الملك يملك صلاحيات مطلقة بحسب النظام الاساسي، ولكن هذا لا يخوّله بحسب التقاسم التوافقي على السلطة تغيير المواقع الرئيسية أو الخاضعة تحت سلطة الجناح السديري. خارج وزارات الدفاع والداخلية وربما إمارة الرياض، هناك مجال للمناورة بالنسبة للملك الجديد، فمن المتوقع أن يدخل أبناء الملك دائرة المنافسة على الامارة في بعض المناطق الرئيسية، وربما ستكون المنطقة الشرقية مرشّحة لعملية تغيير متوقعة.

وصول عبد الله الى العرش لم يكن حدثاً سعيداً بالنسبة للجناح السديري، وهو من المؤكد حدث ضار للامير نايف الذي يفتقر الى قوة قانونية، كالتي تمتع بها الامير سلطان حين تم تعيينه نائباً ثانٍ للملك، فالصلاحيات الواسعة التي حصل عليها الامير نايف في عهد شقيقه الراحل بفعل غياب سلطة حاسمة في الدولة، لم تعد مبررة ولا قانونية، وبات الملك الجديد قادراً على إستعادة ما حرمه منه الجناح السديري الذين أبقوا على ملك عليل نحو عقد من الزمن من أجل تمكين أنفسهم في مواقع سيادية وتأجيل وصول عبد الله الى العرش، أي الى مرحلة يكونوا هم متنفذين في جهاز الدولة، ويكون فيها عبد الله قليل الحظ من الناحية الطبيعية، أي من حيث السن، حيث يبلغ من العمر ٨٢ عاماً، مع أن من يخلفه لن يكون أوفر حظاً منه فأبناء المؤسس يقتربون تدريجياً من

نهاية العمر الافتراضي بما يلمح الى معركة شرسة بين أبناء الجيل الثالث في العائلة المالكة.

إن فرصة الملك الجديد تاريخية ولكنها غير مضمونة تماماً، فبإمكانه تفتيت البنية السديرية فيما لو أراد ذلك، وهذا يحتاج الى قرار شجاع منه، ودعم من أجنحة داخل العائلة المالكة تتمتع بقدر كبير من النشاطية والطموح والمنافسة، فكثير من الامراء بات خاضعاً تحت رحمة إعطيات الجناح السديري، وهناك قلة مازالت تراهن على تشقق الجناح السديري وتحاول تثمير خلافاتها التقليدية لصالح الملك عبد الله في معركته مع الامراء السديريين.

شأن سلفه، يحاول الملك الجديد أن يحيط نفسه بجبهة حصينة بخاصة أمام طرف متغوّل في الجهاز الاداري للدولة، وهناك أطراف عديدة داخل وخارج العائلة المالكة على إستعداد للانخراط في تحالف مع الملك رغبة في كسر الجبهة السديرية وطمعاً في نيل حصة ترى حقاً أم باطلاً بأنها خسرتها في الماضي بفعل الاستئثار الفارط في الشراهة لدى الجناح السديري.

إن تجربة الملك عبد الله إبان توليه ولاية العهد لا تبعث على التفاؤل البته، فقد خيّب آمال كل من عوّل على لهجته الاصلاحية والوطنية، وقد يُعذر في ذلك كونه لم يصل بعد الى موقع يحرز فيه النصاب القانوني بما يؤهّله لإمتلاك سلطات مطلقة، وهاهو يخوض تجربة أخرى يتوّج فيها عبد الله ملكاً بصورة رسمية، بما يحرره وفق النظام الاساسي للدولة من وطأة التوافقات العائلية وضغط الجبهة السديرية، وفي الوقت ذاته يسقط الاعذار التي كان يتوسل بها بعض أفراد حاشيته في تبرير مواقفه التراجعية. فقد كان أحد كبار أعضاء الحاشية يردد: إصبروا حتى يصل الامير عبد الله الى العرش فهو الآن في وضع لا يحسد عليه، فالجناح الآخر (= السديري) يمارس ضغوطات عليه من أجل ثني عزيمته عن المضي في ما عقد النية عليه، وقد يصدق في ذلك ولكنه لا يبرر مواقفه الواهنة وبخاصة فيما أعلن عنه مراراً بشأن الاصلاح السياسي. لقد ساهم جناح عبد الله في إضفاء صبغة لوثرية عليه، وأفرط كثير من المقربين منه في فبركة الآمال الطويلة والعريضة المتوقفة على وصوله الى العرش ودعم الشعب من خلفه.

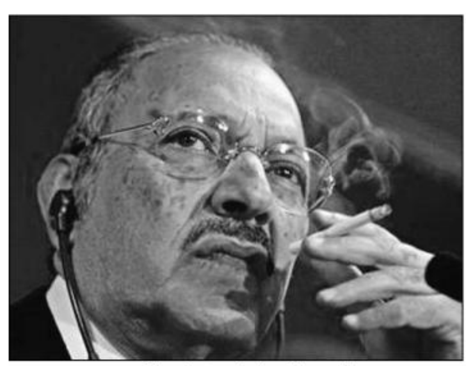
وللانصاف، فإن كثيرين من مختلف القوى الاجتماعية والسياسية راهنت بدرجة كبيرة على الدور المرتقب للملك عبد الله منذ كان ولياً للعهد يصارع الجناح السديري بمفرده بالتعويل على تسلسله الوراثي في العرش وثانياً رئاسته للحرس الوطني كقوة عسكرية حظيت بتطورات بنيوية وتقنية بوتائر متسارعة، ولكن تلك المراهنة لم تثمر عن شيء كبير، سوى ذلك التقليد المتعارف عليه بإصدار عفو عن المعتقلين السياسيين مع وصول ملك جديد للعرش.

إن ثمة تغييرات في المناصب العليا باتت منتظرة، رغم التحصينات المبكّرة التي قام بها الامراء السديريون منذ سنوات من أجل تمكين أنفسهم بما تحت أيديهم من إمكانيات وسلطات.. إنها تغييرات مطلوبة من الملك الجديد ومن قطاع عريض من الشعب، رغم أن ثمة من يخبر عن تسويات جرى حسمها قبل فترة وجيزة من موت الملك فهد، ولكن يظل أبناء الاخير على وجل من أمرهم. فعلى العكس من أبناء الملك فيصل الذين ورثوا امتيازات الشخصية الكاريزمية لأبيهم، بوصفه رائداً لعملية التأسيس الثاني للدولة السعودية الحديثة، إضافة الى إمكانياتهم السياسية المتميزة، فإن أبناء الملك فهد أقل حظاً كونهم يرثون مشكلات من صنع والدهم، الى جانب إفتقارهم للخصائص الشخصية المتميزة في الادارة، فالأمير محمد بن فهد، أمير المنطقة الشرقية

فرصة الملك الجديد تاريخية ولكن غير مضمونة، لتفتيت البنية السديرية وهذا بحاجة لقرار شجاع ودعم أجنحة أخرى

كان على خلاف دائم مع مركز السلطة، في زمان والده، وقد سعى الى قطع الصلة إدارياً وسلطوياً بين المنطقة الشرقية والرياض بالرغم من غيابه الطويل والمتكرر عن إمارة المنطقة الشرقية، دع عنك التوترات التي صنعتها منهجيته الادارية وجموح النزوع الشره في التملك، أسوة بأعمامه السديريين.

لاشك أن وصول عبد الله الى العرش سينمّي تطلعاً من نوع ما لدى أبنائه، كما هو شأن بعض أفراد حاشيته والمقرّبين منه بالنسب أو التوافق السياسي، بما يجعل دائرة التنافس الشديد على السلطة عرضة للاتساع الدائم. وعلى أية حال، فإن وجود متنافسين كثر على السلطة يسهم على المدى البعيد في تفتيت هادىء للسلطة، وقد يضعفها تدريجياً بخاصة في ظل وجود تطلعات شعبية متصاعدة نحو الاصلاح والتغيير في شكله الشامل والجوهري.


الامير طلال: هل ينبعث حلمه القديم

قيل بأن أبناء الامير عبد الله أقل تطلعاً نحو السلطة، وربما كان ذلك صحيحاً إبان ولاية عهد والدهم ولكن بالتأكيد لا يصدق هذا القول على مرحلة يكون أبوهم ملكاً مطلق السلطة والصلاحية، وبحسب نظام ملكي وراثي يحتفظ فيه الملك بكامل عملية صناعة القرار السياسي، فإن تعيين أبناء الملك سيكون تسهيلاً لمهمة الملك وتعزيزاً لسلطته المطلقة. وبحسب تجربة الملك فهد، فإن أبناءه وبخاصة الامير عبد العزيز والامير محمد قد إضطلعا بأدوار رئيسية في تسيير سياسات والدهم، فقد كان الامير محمد يرجع بصورة مباشرة الى والده الملك دون المرور بالقنوات الادارية المعنيّة، وكذا الحال بالنسبة للأمير عبد العزيز بن فهد الذي كان يدير شؤون والده بالتنسيق مع والدته وأخواله، وبلغ الحال أنه كان يتولى الاشراف بصورة مباشرة على شؤون مرض والده، وكان يمنع أياً من الامراء بما فيهم أشقاء الملك من الوصول اليه ما لم يقرر الامير عبد العزيز ووالدته ذلك، وحتى خلال فترة بقائه في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، كانت هناك قيود صارمة مفروضة على الأمراء الكبار فضلاً عن الصغار من الدخول عليه. وكان الامير عبد العزيز بن فهد يمارس، على سبيل المثال، دور والده أحياناً، وكان ذراعه الايمن في قضية الاصلاحيين، حيث كان يجري إتصالات كثيفة مع رموز التيار الاصلاحي وإقناعهم بالتخلي عن مطالبهم في التغيير. وكان معروفاً بين أمراء العائلة المالكة أن الامير عبد العزيز بن فهد هو المفتاح السحري لوالده، وهو وحده القادر على تحقيق ما يعجز عنه كبار المسؤولين بما فيهم أعمامه السديريين.

عبد الله أصبح ملكاً وهذا يمنحه فرصة لتعديل الصورة المواربة التي كان عليها خلال ولايته للعهد، وهناك تغييرات جوهرية مطلوبة ومنتظر منه أن يصنع قرارات تاريخية من أجل تصحيح الاختلال العميق في بنية الدولة.

مقتل زعيم القاعدة في السعودية

نايف ينتظر المكافأة


نايف: حلم العرش عبر الامن

لم يكن مقتل زعيم تنظيم القاعدة في السعودية صالح العوفي في الثامن عشر من أغسطس حدثاً أمنياً خالصاً، فقد كان هناك أغراض سياسية تختفي خلف الحادث، وهو ما أراده الامير نايف والعصبة السديرية المؤيدة له. إن إختيار عملية نوعية في هذا الوقت بالخصوص له دلالات سياسية محددة تتجاوز أهدافها الأمنية المعلنة.. إنه حدث يمثل مفتتحاً متميزاً لعهد الملك عبد الله، الذي يتطلع لتدشين عهد يتسم بالهدوء والاستقرار على مستويات أمنية وإقتصادية وسياسية، كما يشكّل في الوقت ذاته صفحة جديدة لعلاقة إتسمت بالتوتر المزمن بين جناحي الامير عبد الله والامير نايف.

بعد فترة هدوء على مستوى المواجهات الامنية دامت أكثر من شهر ونصف سوى من رسائل التحذير التي أطلقتها سفارات غربية لرعاياها في السعودية من أن الجماعات المسلّحة على وشك القيام بعملية عسكرية داخل السعودية، خاضت قوات الامن مواجهة مسلّحة في المدينة المنورة والرياض مع عناصر من الجماعات المسلّحة بقيادة زعيم تنظيم القاعدة في السعودية صالح العوفي والتي أودت بحياته. وكان العوفي متهماً بتدبير هجوم مسلّح على القنصلية الاميركية بجدة قبل عدة أشهر، وفي مقتله رسالة غير مباشرة للاميركيين. وكان حي الملك فهد شهد قبل أكثر من عام مواجهة أمنية تمكن خلالها العوفي من الهرب فيما تم القاء القبض على زوجته التي جرى اتهامها بالتستّر على اعمال زوجها وتواجدها في موقع لتخزين الاسلحة، وقد تم الافراج عنها لاحقاً لأسباب تتعلق بوضعها العائلي.

العوفي المدرج على قائمتي المطلوبين لوزارة الداخلية، هو جندي أول متخرج من مؤسسة الامن العام السعودية وتعيّن في سجن بمنطقة المدينة المنورة، ثم ترك وظيفته عام ١٩٩٢ حيث سافر الى أفغانستان والشيشان للمشاركة في العمل الجهادي وأصيب بجروح وعاد للسعودية عام ١٩٩٥، لينخرط في نشاط تنظيمي وعسكري داخل السعودية بعد الحادي عشر من سبتمبر. وكان زعيم تنظيم القاعدة في العراق الاردني أبو مصعب الزرقاوي قد أعلن قبل أكثر من شهر عن مقتل العوفي في العراق، الا أن وزير الداخلية الامير نايف أبدى إهتماماً ضئيلاً برواية الزرقاوي وقال بأنه لم يثبت له وجوده في العراق.

وقد تولى العوفي قيادة تنظيم القاعدة في السعودية بعد مقتل عبد العزيز المقرن في العام الماضي، وتميّز العوفي بخبرته الامنية والعسكرية الى جانب نزوعه الايديولوجي الشديد، حيث قدّم للتنظيم نظرات عقدية في العمل الجهادي الى جانب التخطيط الاستراتيجي، كما تولى شخصياً الاشراف على عمليات تهريب الاسلحة وتخزينها في المنطقة الغربية وبخاصة في منطقة المدينة المنورة، والتي قيل أنها كانت معدّة لتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق، كما قاد العوفي عدداً

الامير نايف حاول كسب الملك الجديد عبر عملية نوعية ترسخ الاستقرار حتى الانتهاء من حسم قرار تعيينه كنائب ثانٍ للملك

من الهجمات على المصالح والمنشآت الغربية والاميركية قبل وبعد توليه قيادة التنظيم.

ان مقتل العوفي في الثامن عشر من أغسطس حيث عثر على جثته في معقل بالقرب من مسجد المدينة الى جانب عنصر آخر من التنظيم، وقع قبل وصول الملك عبد الله الى المدينة بساعات قليلة، كما جاء في بيان وزارة الداخلية، وهنا تكمن الرسالة السياسية التي أراد الامير نايف إيصالها الى الملك.

إن مقتل العوفي مثل إحدى أهم الضربات الخاطفة لتنظيم القاعدة في السعودية، فحصد الرؤوس المتواصل يكسر شوكة الجماعات المتشددة، ويقدّم أغلى هدية للملك الجديد الذي أفصح في مرات عديدة لوزير الداخلية عن تذمره من عجز قوات الامن عن القضاء على ظاهرة العنف، وقد أفاد الامير نايف من هذا التذمر في البحث عن مدخل مناسب لكسب رضا الملك الجديد للفوز بالغنيمة المؤجّلة، أي منصب النائب الثاني لملك.

ومن المؤكد أن الامير نايف عمل مافي وسعه في هذه الفترة من أجل كسب ود الملك الجديد من خلال تنفيذ عمليات نوعية ضد الجماعات المسلّحة والمشاركة بفعالية غير مسبوقة في ترسيخ أسس الامن والاستقرار في عهدد الملك عبد الله، على الاقل حتى الانتهاء من حسم قرار تعيينه كنائب ثانٍ للملك، بعد أن بدأت أعناق الاخوة الآخرين تتطاول للتنافس على المنصب الشاغر، وبخاصة إذا ما جرى إعتماد السن كمعيار لاختيار النائب، فهناك من هو أكبر من الامير نايف سناً بين أخوته وبالتالي من هم أحق منه في النيابة الثانية.

لاشك أن إرباكاً في الوضع الأمني سيفضي الى تعكير صفو شهر العسل الذي يعيشه الملك عبد الله، الأمر الذي يدفع الامير نايف الأحرص على نيل المكافأة الى بذل جهود جبّارة، سيما وأن تدابير السفارات والبعثات الدبلوماسية الغربية في أوائل أغسطس وقرارات إغلاقها لمدة يومين خشية تعرّض المباني الاميركية والحكومية في السعودية لهجمات وشيكة تفقد العهد الجديد تميّزه، وتدرجه في سياق العهد الفائت من حيث كونه مليئاً بالتوترات الامنية الى جانب الانخفاضات الاقتصادية والسياسية.

الأمر الآخر، إن صدور بيانات من السفارات

الأجنبية في السعودية حول توقّع هجمات مسلحة قريبة يبعث السؤال الاستنكاري القديم حول قدرة أجهزة الأمن على ضبط الاوضاع الأمنية ورصد تحركات الجماعات المسلّحة، وقد يحرم وزارة الداخلية من نشوة الانتصارات الامنية التي حققتها في الشهور الماضية.. إن مبادرة قوات الامن على إقتناص الفرص الذهبية والنادرة يمثل مكسباً سياسياً لوزير الداخلية في هذه المرحلة، فهو بحاجة الى منجز أمني متميز يقدّمه قرباناً للملك الجديد طمعاً في الجائزة.

قد لا يملك الآخرون من أخوة الامير نايف أوراقاً قوية للمنافسة على منصب النائب الثاني، سوى ورقة السن التي تم إسقاطها في عهود سابقة حين تولى من هم أصغر سناً العرش سواء عبر تسويات داخل العائلة المالكة أو عن طريق فرض الأمر الواقع.. إن الأمر قد يتطلب إخراجاً حاذقاً من الملك الجديد الذي يميل بشدة الى تفكيك الهيمنة السديرية من خلال منح منصب نائب ثاني للأمير نايف على أن يتولى وزارة الداخلية أمير من غير الجناح السديري وكذا الحال بالنسبة لوزارة الدفاع، وهنا مكمن الخلاف بين الامير عبد الله ومعه أفراد من العائلة المالكة والجناح السديري الذي يتمسك بموقفه المتصلب من قضية التعيينات.

الامير نايف الذي يتطلع للوصول الى العرش بعد شقيقه الامير سلطان يرفض الا الدخول الى العرش من بوابة وزارة الداخلية، كما هي سيرة شقيقه الراحل، ويدرك تماماً بأن عامل السن الذي يعوّل عليه في نظام التوريث داخل العائلة المالكة تجبره القوة على الأرض، ولكن يبقى أن عامل القوة ليس حاسماً دائماً في ظل تعقيدات العلاقة الداخلية بين الامراء والاستقطابات الجديدة التي بدأت تتبلور في السنوات الاخير ثم إنفرازها تدريجياً مع وصول عبد الله الى العرش.

ثمة رسالة أخرى يلزم الالتفات الى فحواها السياسي من وراء مقتل صالح العوفي، وتندرج أيضاً في سياق رغبة الامير نايف في الحصول على مكافأة سياسية متميزة، وهذه الرسالة موجّهة تحديداً الى الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص. فمنذ بدء الحرب على الارهاب كانت السعودية ممثلة في أجهزتها الأمنية متّهمة بالتقصير في أداء دور فاعل في ملاحقة عناصر الجماعات المسلحة وتعقّب ظواهر العنف، بل إن ثمة إتهامات غير مباشرة الى وزير الداخلية بضلوعه في عمليات العنف داخل العراق عبر تشجيع العناصر المتشددة داخل السعودية لنقل عملياتها خارج الحدود بدعم من رجال دين سلفيين معروفين، وقد ساهم ذلك كله في توتير العلاقة بين الحكومة السعودية والادارة الاميركية، بالنظر الى تصريحات ذات لهجة صارمة صدرت عن الامير نايف يرفض فيها تدخل الادارة الاميركية في الشؤون الداخلية للمملكة عن طريق مكافحة الارهاب.

إن تشكيك الامير نايف في الرواية الاميركية حول تورط تنظيم القاعدة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر أثار حفيظة الادارة الاميركية، ثم رفضه المتكرر لتدخل محققين أميركيين في عمليات التحقيق مع مشتبهين سعوديين، قد ترك أثراً كبيراً في الموقف الاميركي، يضاف الى ذلك الشبهات الكثيرة التي أحاطت بدور الامير نايف من أعمال العنف داخل العراق.. ساهم ذلك كله في تشكيل الرؤية الاميركية حول الامير نايف الذي يضطلع بدور مزدوج في الحرب على الارهاب.

الاميركيون عبّروا عبر قنواتهم الدبلوماسية للقيادة السعودية بعدم رغبتهم في تولي الامير نايف منصب النائب الثاني، ويستند الموقف الاميركي على رفض احتكار السديريين للسلطة بكاملها مع إستثناء الاجنحة الاخرى داخل العائلة المالكة، لأن في ذلك تعطيلاً لحركة الاصلاح المرفوضة أصلاً وفعلاً من الامراء السديريين. فمن المعروف أن الجناح السديري أبدى تشدداً بالغاً من قضية الاصلاح السياسي ودخل بصورة مباشرة في مجابهة رموز التيار الاصلاحي. إن خضوع السلطة للجناح السديري سيفضي دون شك الى الغاء إمكانية التغيير، القائمة على أساس وجود حالة حراك وتنوع داخل العائلة المالكة، وقد يعطي إحتكار فئة للسلطة فرصة لمزيد من التشدد والاستبداد الامر

رهان الجناح السديري للفوز بمنصب النائب الثاني أقوى ولكن رفض الملك والاجنحة الاخرى والاميركيون قد يطيحون بالرهان

الذي سيؤدي الى توتير الاوضاع الداخلية وإعادة البلاد الى مرحلة سابقة.

إن الاميركيين يتطلعون لوجود عناصر متباينة داخل نظام الحكم في السعودية، بما يسهّل مهمة التعامل معهم، رغم أن السديريين أقرب من حيث المصالح الى الادارة الاميركية، ولكن في الوقت نفسه يخشون من تشكّل حالة عصبوية تؤدي الى نزاع داخلي أولاً اضافة الى ما تمنحه الحالة العصبوية من أوراق ضغط وتهديد للمصالح الحيوية الاميركية. وبحسب مصادر مقرّبة من الملك عبد الله، فإن الموقف الاميركي الرافض لتعيين الامير نايف نائباً ثانياً للملك يلتقي مع رغبة الملك نفسه والاجنحة الاخرى في العائلة المالكة، وهو أمر يجري تداوله على نطاق محدود في ضوء ما ستسفر عنه المداولات الحامية بين أطراف عديدة في العائلة المالكة، حيث يرى بعض الامراء المدعومين من الملك أن تراكم السلطة في أيدي السديريين يعني ترسيم عملية النبذ لكافة الاجنحة الاخرى، التي ستجد نفسها خارج معادلة السلطة للأبد.


صالح العوفي: قربان نايف للملك

يدرك الامير نايف بأن الموقف الاميركي منه لا يمكن تعديله سوى بعملية نوعية، وبمزيد من الليونة والتقارب، وقد قامت أطراف سديرية بمهمة التقريب بين الامير نايف والادارة الاميركية، عقب مقتل العوفي الذي قاد الهجوم على القنصلية الاميركية بجدة، ولم يكن الامير نايف قادراً بصورة مباشرة على استثمار هذا الحدث.. فقد لعب سماسرة الجناح السديري مهمة تسويق المنجز الامني الذي حققه الامير نايف وقصد به إرضاء الملك الجديد والادارة الاميركية.

لا شك أن مقتل العوفي وعدد من عناصر الجماعات المسلّحة في ظل تكهنات قوية بقرب وقوع هجمات مسلّحة قد ألقى بظلاله على الموقف من الامير نايف، الذي كان بحاجة الى صيد ثمين بحجم العوفي كيما يكفّر عن تشدده المعهود.. فقد قُتل قائد التنظيم السابق عبد العزيز المقرن بأيدي رجال الملك عبد الله في سياق إفشال لصفقة بين المقرن ووزارة الداخلية، أما العوفي فهو إنجاز خاص بوزارة الداخلية وبالأمير نايف.

على أية حال، فإن الاوراق التي بيد الامير نايف والجناح السديري لكسب رهان منصب النائب الثاني تبدو أكثر، الا أن ثمة عناصر أخرى معيقة قد تطيح بالرهان، فلا الملك عبد الله ومن خلفه كتلة الامراء الاخرين من الاجنحة الاخرى ولا الاميركيون راغبون في تمكين الجناح السديري من كامل السلطة، ما لم تتم عملية قسمة للسلطة تمنع أي توترات مستقبلية داخل العائلة المالكة وقد تضطر بعض الاجنحة للتوسل بقوى من خارج الاسرة لتحقيق مآربها السياسية، وهو ما يؤذن بزوال الملك السعودي.

هل حقاً يأتي الاصلاح مع الملك الجديد؟

الآمال الموقوفة

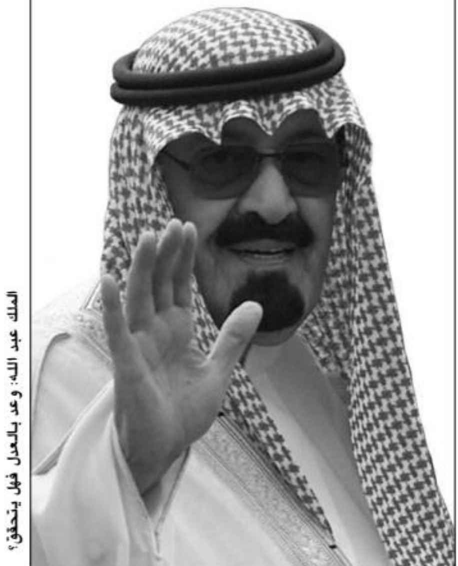
مع وصول الملك عبد الله الى العرش بدأت تنتعش الآمال والأحاديث عن الاصلاح والتغيير في المملكة المحافظة دينياً وسياسياً، بعد أن طال أمد انتظار ظهور المصلح في العائلة المالكة. في المنظور العام، فإن الاصلاحيين السعوديين يعلقون آمالاً كبيرة على الملك الجديد مع إدراكهم المسبق بأن عملية التغيير ستأتي بصورة بطيئة للغاية كما بدا ذلك من سيرة الملك عبد الله في فترة مرض أخيه ومن المضامين المتواضعة للخطوات الاصلاحية السابقة.

إن الاحتفالية غير المسبوقة التي أظهرتها مراسم البيعة للملك الجديد قد تنبىء عن تطلعات لدى كثير من الناس نحو عهد مختلف كثيراً عن العهود السابقة في تاريخ هذا البلد. ولم يتوقف هذا التطلع على فئة دون غيرها، بل هو يسري على الاصلاحيين في الداخل والغربيين في الخارج، حيث تنعقد آمالهم على أن يمثل عهد الملك عبد الله نقطة تحوّل جوهرية في تاريخ البلاد، في ضوء وصول شخصية معتدلة الى الحكم، أو هكذا قدّم نفسه للعالم وبخاصة للغرب.

المؤشرات التي يلتقطها المراقبون القريبون من البيت السعودي هو غياب الامير نايف، وزير الداخلية المتشدد من المشهد العام لعملية المبايعة المنقولة عبر شاشات التلفزيون والتي جرى تفسيرها على أن نفوذ الأمير نايف بدأ في الانحسار، وهو أمر من المتوقع حصوله سيما وأنه مثل جبهة مواجهة مع الملك عبد الله، الذي بات يمسك بكامل السلطة بحسب تقاليد الحكم السعودي ومنصوص النظام الاساسي، مع أن خلف الكواليس تجري معركة أخرى يحاول فيها الامير نايف الانتقال الى المركز الثالث في الهرمية الادارية للدولة، أي بعد الامير سلطان، ومع التنبيه الى أن صناعة القرار داخل العائلة المالكة لا تتم بصورة إفرادية بل هناك مشاورات تجري بين أقطاب البيت السعودي.

يحلو لكثيرين أن يعيدوا معزوفة الاصلاح في عهد الملك عبد الله، أملاً في إثارة حلمه المدفون، وربما رغبة في صناعة كاريزما تاريخية لشخصية لم يثبت حتى الآن قدرتها على امتلاك المقوّمات الضرورية للقيادة الكاريزمية ما لم يقدم على خطوات عملية فريدة. يجادل البعض بأن توقعات المرحلة المقبلة تدور حول إنخراط كثيف للملك الجديد في العملية الاصلاحية، الى حد االترادف الاصطلاحي بين كلمة (إصلاح) والملك عبد الله، مع أن الطريق مازال في بدايته لخوض الملك الجديد غمار الاصلاح وليس هناك ما يدعو لتقرير هذا الترادف فضلاً عن صناعة تراث إصلاحي موسوماً به. يعتقد كثير من المراهنين على القرار التاريخي للملك عبد الله بأن السعودية ستكون أقوى من خلال تدشين قواعد العملية الاصلاحية وهو السبيل لاندماجها في النظام العالمي، إذ إن السنوات الماضية التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تسببت في أضرار فادحة لسمعة ومكانة وقوة السعودية على المستوى العالمي ولا سبيل الى إستعادة ذلك سوى من خلال البدء بإصلاحات جوهرية تفتح أمامها الابواب نحو العالمية، وهو ما سعى الى تحقيقه منذ سنوات، عبر زيارتين للولايات المتحدة وعبر حملة علاقات عامة مكثفة تستهدف إعادة بناء الثقة والسمعة.

وجهة النظر الاخرى تقوم على أساس التجارب التي شهدتها السعودية في عهد ملوك طاعنين في السن محكومين بنظرات تقليدية للحكم والادارة لم يتلقوا تعليماً حديثاً بدرجة كافية تؤهّلهم لمعرفة ضرورات التغيير ومكاسبه. فالجيل القديم من الامراء بما فيهم الملك يتقدمون بنحو ١٥ سنة عن الجيل اللاحق من الامراء المؤهّلين لاستلام السلطة. عبد الله هو الابن الخامس للملك المؤسس ابن سعود الذي يعتلي العرش، فيما يتولى الابن السادس الامير سلطان البالغ من العمر ٨٠ عاماً ولاية العهد كوريث معيّن للعرش بعد الملك الحالي. فالملك عبد الله البالغ من العمر ٨١ عاماً قاد البلاد نحو عقد من الزمن بعد إصابة الملك فهد بجلطة دماغية دون أن ينجز تغييرات جوهرية على الارض، وبقي متردداً كثيراً في إتخاذ خطوات إصلاحية ذات دلالة قوية، وحتى الحوار الوطني الذي إنطلق إبان ولايته للعهد بدأ يفقد تدريجياً أهميته الى أن وصل الى مرحلة موت طبيعي، بالرغم من الحماسة العالية التي أبداها عبد الله في دعم فعاليات الحوار الوطني ولقائه بالمشاركين وتشجيعهم على مواصلة الحوار.. لقد مات الحوار ولم يحقق أهدافه الاصلاحية المنشودة، وبقي إطاراً جامداً يتحرك وفق ممليات السياسة ورغبة الملك نفسه.



الملك عبد الله: وعد بالعدل فهل يتحقق؟

من المثير للدهشة أن صورة المملكة مازالت تحت حكم المسنين الخاضعين تحت تأثير الاصولية الدينية. وقد يقال الآن بأن خلافة عبد الله تشير الى بارقة أمل للاصلاحيين في البلاد بأن المواطنين سيحصلون على حقوقهم المعترف بها في

الغرب. وعلى أية حال، فإن أيَّ تقدم من المحتمل أن يكون بطيئاً للغاية، فالملك مهما بلغت قوته ورغبته في الاصلاح يظل محكوماً بمعادلة أخرى داخل العائلة المالكة، وهو في الاخير قائد لتحالف أمراء على قاعدة مصالح متبادلة، وإن رغبة الاصلاح لا يمكن أن تعبّر عن نفسها عملياً دون النظر الى مواقف الأمراء الآخرين الذين يقررون بالتوافق طبيعة الخطوات الاصلاحية ومداها وحجمها وتأثيراتها أيضاً. إن السبيل الى الاصلاح لا يمكن السير فيه بدون إجماع وتشاور بين أقطاب العائلة المالكة وحسب تعبير أحد الدبلوماسيين الغربيين (إن الاشياء في هذا البلد تتحرك عند سرعة أبطأ جمل في القافلة).

إن ما يقرب من عشرة آلاف أميراً من عائلة آل سعود، تسيطر على كافة مجالات الحكم، بالرغم من أن الاقطاب الكبار القابضة على مفاصل الدولة أصبحت تقرر من يقرّب أو يُبعَد في هيئة كرملين عائلي يزاول فيه هؤلاء الاقطاب دور القيادات الحزبية العليا. يتقارب هذا التحليل كثيراً من خلال الحديث الطويل الذي ألقاه الامير نايف في لقائه مع عدد من الاصلاحيين الذين إجتمعوا معه في بيت أحد المقربين منه بالرياض عقب اعتقال الاصلاحيين الثلاثة في الخامس عشر من مارس العام الماضي، حيث كان يؤكد على الامتياز العائلي وأن الدولة بكاملها تمثل منجزاً عائلياً خالصاً بما يمنحها حقاً تاريخياً في الحكم وأن ليس هناك من له الحق في المطالبة بالاصلاح، لأنها مطالبة بغير وجه حق!

إن هذه الرؤية تجعل حصر السلطة وتقاسمها بين فئة محدودة من آل سعود ترى بأنها مالكة للحرث والنسل، وإن ما يتنازع عليه الأمراء يعتبر شأناً داخلياً لا مجال فيه لمن دونهم بالتدخل فيه، فعليهم السمع والطاعة.. إنها صورة تقليدية للنظام التراتبي الحزبي المغلق.

تدعم هذا النظام الحزبي في هيئته البدائية سلسلة مؤسسات نشأت في الاصل لتوفير الأساس الايديولوجي لاستمراره واستقراره، فالى جانب المؤسستين العسكرية والامنية، فإن المؤسسة الدينية تمثل الدعامة الايديولوجية الرئيسية التي ظلت إحدى ذرائع المناهضة للاصلاح. فمنذ نشاة الدولة السعودية الحديثة فرضت المؤسسة الدينية سلطانها على التعليم والاعلام والقضاء وهي القنوات الاساسية التي يمر عبرها مشروع الاصلاح في دول العالم. إن دور المؤسسة الدينية كان مركزياً في توفير الوصفة الشرعية للعائلة المالكة، ولكنها أيضاً زاولت دوراً تعويقياً لأي عملية اصلاحية داخلية، وكان الامراء يتخفّون خلف الرؤية الدينية التقليدية الصارمة لدى العلماء من أجل تبرير مواقفهم النابذة في الاصل لأي خطوة إصلاحية تؤدي الى اختلالات في السلطة.

لقد ظلت الدولة السعودية منهوبة لتيارين متنافرين: تيار التوهيب الديني الصارم وتيار التحديث المشوّه، والذين وصلا الى لحظة إلتحام كارثية في الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن المجاميع الشبابية التي نشأت على ثقافة الكراهية الدينية في ظل مشاريع التحديث المشوّهة وجدت نفسها أمام حقائق متناقضة بين الاصالة الدينية المزعومة وبين مشاريع تحديث مفقرة، فقررت إستعمال ثقافة الكراهية لوضع حد للتناقض الداخلي بطريقة دموية.

إن هذا التناقض الفاضح الذي رسّخ العهد السابق أسسه من خلال إطلاق العنان لتياري الدين الوهابي الصارم والتحديث الفوضوي لم يكن بالإمكان إيقاف غلوائه وتداعياته الكارثية الا عن طريق عملية بحجم زلزال الحادي عشر من سبتمبر الذي إرتدت آثاره على الدولة والمجتمع بل والعالم بأسره، وسيتطلب من الملك الجديد، إن صدقت توقعات المتفائلين ببدء عهد إصلاحي على يده، البدء بعملية تصحيح داخلية أي في بنى الدولة ومؤسساتها أولاً قبل الانطلاق نحو

مهما بلغت رغبة الملك في الاصلاح يظل محكوماً بمعادلة أخرى، وهو في الاخير قائد لتحالف أمراء على قاعدة مصالح متبادلة

رحلة الاصلاح على مستويات أخرى.

إن التيار الاصلاحي الوطني الذي نشأ في السعودية كان دون شك متقدماً على المزاعم الاصلاحية للملك عبد الله ويفوق في نضجه ورؤيته في الاصلاح ما عبّر عنه الملك من تصريحات ونظرات في الاصلاح، وبالتالي فإن أجندة الاصلاح التي تقترحها القوى الوطنية قد تكون قائمة تمنيات بالنسبة لملك لم يظهر أكثر من لهجة باهتة في العملية الاصلاحية بجانب خطوات خجولة ومعزولة وغير جوهرية.

إن خطوة الافراج عن الاصلاحيين الاربعة قد ينظر اليها في الخارج كمؤشر على بدء العهد الاصلاحي المنتظر، ولكن الامر غير ذلك فهو تقليد متّبع في تاريخ البلد، حيث يصدر الملك الجديد عفواً عن السجناء السياسيين. قد يكون من المبكر الحديث عن


عبد العزيز القاسم: لا خيار آخر الا الاصلاح

خطوات إصلاحية جوهرية مع بداية عهد الملك الجديد سيما وأن ترتيبات البيت الداخلي لم يتم حسمها بصورة نهائية، ولكن ليس هناك ما يدفع للمبالغة في المأمول الاصلاحي، فما قاله الامير عبد الله للاصلاحيين بأن (مشروعكم الاصلاحي هو مشروعي) تحوّل من حلم الى كابوس مزعج في الخامس عشر من مارس من العام الماضي، وإن السبب الذي يساق لتبرير موقف الملك عبد الله المتخاذل من قضية إعتقال الاصلاحيين بأنه كان خاضعاً تحت ضغط الجناح السديري بقيادة الامير نايف لم يكن سوى سبباً واهياً، فقد تبنى شخصياً الشعار الاصلاحي واستقبل الاصلاحيين بنفسه وأعرب عن دعمه لهم حتى غدا الاب الروحي للمشروع الاصلاحي الوطني.

يعتقد كثير من المتفائلين بأن عجلة الاصلاح بدأت بالدوران مع وصول عبد الله الى العرش وهو تفاؤل لا يستند على أسباب حقيقية ومادية، وكل ذلك مرتبط ببعض الشكليات الاصلاحية التي نشأت خلال اضطلاع الملك عبد الله بمهام الحكم خلال مرض الملك الراحل، مثل تأسيس مركز للحوار الوطني والانتخابات البلدية، مع أنها تمثل خطوات ضئيلة ومتأخرة للغاية. صحيح أن في عهده بدأت لغة الاصلاح تروج في اللغة العامة والمجالس المفتوحة والمغلقة بعد أن كان الحديث في الاصلاح من المحرمات، ولكن ذلك الرواج لم يتجاوز حدود التنفيس المطلوب درءا لانفجار الوضع. إن آمال الاصلاح المعقودة على الملك عبد الله مازالت تراوح في حيزها اللفظي والنظري ولم تترجم في خطوات عملية وخطط وسياسات، وبالتالي فنحن نتحدث عن رجل لم يجر اختبار موقفه على الارض.

إن قائمة الاصلاحات المأمولة تتجاوز حدودها الشكلية وتؤكد على اصلاحات

جوهرية تطال أنظمة التعليم والقضاء والحقوق المدنية (حق التجمع مثالاً) والحريات العامة (حرية التعبير مثالاً)، وإرساء أسس المشاركة والتمثيل السياسي، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع المتكافىء للثروة والسلطة.

لن نتوقع كثيراً من الملك عبد الله، كما بشّر بذلك مستشار الملك خليل الخليل في لقائه مع مجلة ديرشبيجل في الثامن من أغسطس حيث صوّر عهد الملك عبد الله بأنه ثورة إصلاحية من خلال تجديد نظام الحكومة والنظام الادارية بصورة جذرية وحسب قوله (فالقرارات لن تتحدد بعد الآن على اساس الأذون الخاصة والمراسيم الفردية، بل ستتم في الفترة القادمة عبر ضروراتها الموضوعية وهو ما لا يقل أهمية وقابليتها العملية للتطبيق).

لقد قال الخليل أكثر من ذلك، وأطلق بشارة أخرى بقوله (إن السعودية في عهد الملك عبد الله ستصبح دولة القانون) وذلك يعني بالضرورة أن (الأمراء لن يكون لديهم أي أوضاع قانونية استثنائية في المستقبل.. فالاستثناءات والامتيازات يجب أن تنتهي).

إن هذه التصريحات وأشباهها قد نسمعها ونقرأها في عهود سابقة، ولطبيعة الزخم وضرورته في بدء كل عهد جديد فإن مثل تلك التصريحات تحمل على غير معناها الحقيقي، ولكن نضعها هنا حتى لا يقال بأننا نصطف مع المتشائمين ولكن سنعتبرها شهادة مع أو ضد في المستقبل، أي حين يتم وضع الوعود على المحك، وهي صك إلزامي على الملك الجديد الذي لم نرى منه سوى وعوداً.

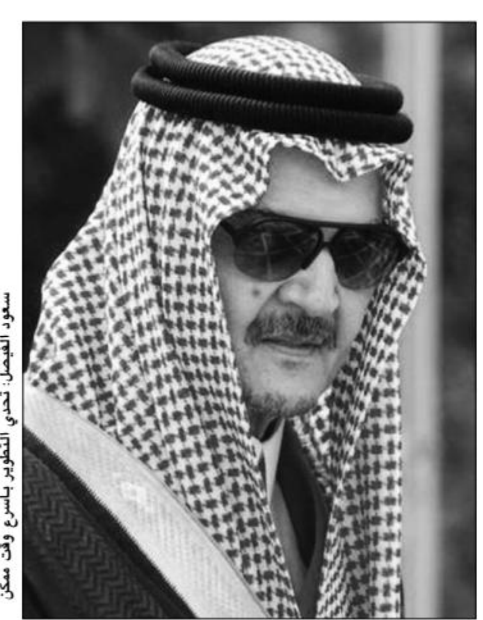
ماذا قالوا عن العهد الجديد؟

توقّع محللون في الرياض أن يسرع الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي إعتلى عرش السعودية بعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز، وتيرة الاصلاحات السياسية في المملكة. وقال المحامي والمحلل السياسي عبد العزيز القاسم (أتوقع أن يكون عهد الملك عبدالله بداية إصلاحات واسعة النطاق، خصوصا أن الظروف المالية والاقتصادية مؤاتية للتغيير). وقال القاسم (واضح ان الملك عبدالله متحمس لاجراء اصلاحات سواء على صعيد المشاركة السياسية او حفظ المال العام - وقد حقق خطوات ملموسة في ذلك - أو إصلاح البنية التشريعية والمؤسساتية للدولة).

وجرت للمرة الاولى إنتخابات بلدية في السعودية في الربيع الماضي إنتخب خلالها نصف اعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٨ في المملكة، بينما عينت السلطة القسم الآخر. وكانت هذه العملية الانتخابية التي اقتصرت على الرجال، الاولى من نوعها في البلاد حيث الحكم يستند الى تفسير الشريعة الاسلامية وحيث تعارض القوى المحافظة بقوة التغيير لا سيما بالنسبة الى اشراك النساء في الحياة السياسية.

وتمت هذه الاصلاحات الحذرة في وقت تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على الحكومات العربية من أجل توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية. الا أن المسؤولين في السعودية شدّدوا على أن أي تغيير يجب أن يكون متطابقا مع الظروف الداخلية.

وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن عبدالله الذي يحكم البلاد فعليا منذ إصابة الملك فهد بجلطة دماغية في ١٩٩٥ (يواجه التحديات نفسها: تطوير السعودية بأسرع وقت ممكن في إطار تقاليد البلاد، مع الحفاظ (...) على الاستقرار في المنطقة).



سعود الفيصل: تحدي التطوير بأسرع وقت ممكن

عبد العزيز العريعر: لا أتوقع تحولا كبيرا عن النهج المتدرج، فالقرارات هنا تتخذ بالإجماع وأتوقع أن هذا سيتواصل

اقتصاديا، بدأت السعودية التي تأمل بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية بحلول نهاية السنة، خطوات على طريق الخصخصة وفتحت اسواقها امام الاستثمارات الاجنبية. وقال المعلق السياسي تركي الحمد (كلمة حق ان الملك فهد بدأ تحديث السعودية، أما الملك عبدالله فسيسرع وتيرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية). واضاف ان (الاصلاح لم يعد فقط خياراً كما كانت عليه الحال قبل عشرين أو ثلاثين سنة، بل أصبح الآن ضرورة حتمية).

واشار الى أن (إحدى المهام الرئيسية للملك الجديد ستكون بناء عدد أكبر من المؤسسات التي تربط بين الحاكم والمحكوم وإصلاح المؤسسات القائمة، بما في ذلك القضاء الذي يحتاج الى إعادة هيكلة). وقال الحمد ان البطالة هي من (التحديات التي تواجه الملك عبدالله خصوصا في ظل التكاثر السكاني وتزايد عدد الشباب)، مشيراً الى ان (عدم القضاء على البطالة قد تكون له إنعكاسات اجتماعية وسياسية لا سيما من حيث زرع الفكر المتطرف في عقول الشباب).

وبحسب أرقام غير رسمية، فان البطالة تشمل حوالي عشرين في المئة من السكان الذكور في السعودية. وتابع المحلل السياسي (لا نستطيع أن نقول أن الفقر سبب الارهاب لكن الفقر يوفر بيئة مناسبة لنمو جرثومة التطرف). واستهدفت السعودية منذ ايار/مايو بسلسلة هجمات دامية نسبت الى تنظيم القاعدة. وقال تركي الحمد (سيكون على الملك عبدالله تكثيف الجهود التي بدأها لترشيد الاقتصاد والقضاء على الفساد الاداري والمالي. فمن دون ذلك، كل دخل يأتي الى المملكة، مهما كان هائلا، سيتسرب من هنا وهناك). من جهة ثانية، وعد الملك عبدالله في تصريح الى الامة بالعمل على (إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة).

أعتقد أن البلد (السعودية) تواجه مخاضاً يصعب التكهن به وخصوصاً في هذه المرحلة الحساسة وهي انتقال دفة الحكم للملك عبد الله والذي سوف يواجه عدة تحديات إن أراد التغيير في الوقت الراهن، فهناك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكل هذه المجالات لا بد لها من تغيير من أجل تقدم البلد وتطويره.

فهناك من يريد التغيير بأسرع ما يمكن وخصوصاً من قبل رجال الأعمال والمثقفين أضف إلى ذلك منظمة التجارة العالمية. ولكن هناك من يعارض هذا التغيير سواءً من أفراد العائلة أو السلطة الدينية. ولكن التغير لا بد منه

إصلاحيو السعودية يرحبون بالعفو ويطالبون بتغييرات جدية

تباينت ردود الفعل على قرار عاهل السعودية عبد الله بن عبد العزيز بالعفو عن خمسة من دعاة الإصلاح في المملكة. فقد سارعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان إلى الترحيب بالعفو الذي شمل ثلاثة من أعضائها.

ووصفت اللجنة في بيان تلقته الجزيرة نت العفو بأنه بارقة أمل لأسر المعتقلين السياسيين في المملكة تجاه إمكانية مراجعة ملفات ذويهم.

ورحّب إصلاحيون سعوديون بقرارات الملك عبد الله و لكنهم قالوا إنه يجب إتخاذ خطوات أكثر جدية نحو الإصلاح.

وأعرب منصور النقيدان أحد أبرز منتقدي المؤسسات الدينية والتعليمية في المملكة عن أمله في أن تشهد الفترة القادمة مزيداً من إجراءات الإصلاح الجوهرية وأشار إلى أنه من المعتاد في السعودية أن يصدر الملك الجديد مراسيم عفو.

أما المحامي الإسلامي محسن العواجي فرأى أن قرارات العفو لا تعني أن الملك عبد الله سوف يتخذ خطوات أكثر جدية على طريق الإصلاح، وأشار إلي أنه يحكم بالفعل المملكة منذ نحو عقد نائباً عن الملك فهد بعد تدهور حالة الأخير الصحية.

وأعرب العواجي عن أمله في أن يتم التعامل مع قضية الإصلاح بجدية أكثر إلا أنه توقّع إستمرار سياسات العاهل السعودي على نفس وتيرتها.

قناة الجزيرة - ١٠/ ٨/ ٢٠٠٥م

الملك السعوديالجديد ينظر إليه كفاعل للتغيير الأجتماعي

لن تشهد المملكة العربية السعودية إصلاحات سياسية كبيرة في ظل الملك الجديد عبد الله، ولكنه سيواصل العمل في مجال التغييرات الاجتماعية الجارية ببطء حالياً في هذه المملكة الصحراوية، هذا ما يقوله الوجهاء السعوديون. فمنذ أن أصبح الحاكم الفعلي منذ عقد مضى في أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، كانت مبادراته ملحوظة من أجل تمدين المجتمع المحافظ جداً من خلال القنوات التقليدية كالحوار والإجماع. وعلى الرغم من معارضة المؤسسة الدينية المتمثلة فإن هذا التحول قد يرى تفاعلاً أكبر بعد أن تم تسلمه للسلطه بعد وفاة أخيه فهد هذا ما يقوله رجال الأعمال والنشطاء السعوديون..

(الملك عبد الله ليس جديداً على الساحه فلذا لا أتوقع تغييرات كبيرة ولكن سوف تكون هنالك حركة أكثر وأسرع) يقول عبد العزيز العريعر وكيل سابق لوزارة المالية وعضو في مجلس الشورى المعين، ويضيف (إن عبد الله معروف عنه بقدرته على الإستماع وإنفتاحه على الأفكار ولكن لا أتوقع تحولاً كبيراً عن النهج المتدرج، فالقرارات هنا تتخذ بالإجماع وأتوقع أن هذا سيتواصل).

وبالنسبة إلى الغربيين فإن التغيّرات الاجتماعية والسياسية التي حصلت في موطن الإسلام خلال العشر سنوات الماضية لا تبدو ذات أهمية، ولكنها بالنسبة لعموم السعوديين تعتبر كبيرة فقد أقيمت أنتخابات بلدية لأول مره بداية هذه السنة، كما أعطي مجلس الشورى صلاحيات تشريعية وشُكّلت لجنه لحقوق الإنسان، كما أن الصحافة تناقش القضايا الشائكة، ومع أن هنالك منعاً قائماً ضد سياقة المرأة، لكن النساء عملياً تعمل الآن جنبا الى جنب مع الرجال في مهن عديدة مع أن معظم المجتمع لايزال مفصولاً. يقول محمد الزلفة عضو الشورى الذي أثار قضية حساسة في شهر يونيو لاتزال معلّقة مقترحا قيام مجلس الشورى برفع الحظر عن قيادة المرأة: (لدي ثقة كبيرة في هذا الرجل ونعرف أنه داعماً للإصلاح ويعتقد بأن التغيير لابد أن يحدث ولكنه لا يعمل شيئاً الا مع مراعاة حاجات الأمن والأستقرار في البلاد).

لقد كسر عبد الله الحاجز السياسي عند لقائه ليبراليين سعوديين مطالبين بإصلاحات سياسية قبل عدة أعوام. وفي عام ٢٠٠٣ عقدت لقاءات لأول مره جمعت السنة والشيعة المهمّشين في المملكة العربية السعودية، وقد إستهدف الحوار الوطني مواجهة أكثر المواضيع حساسيةً للكثيرين من



هل يزول عائق الاصلاح

الأتباع المتشددين للمنهج الوهابي في السعودية مثل النظرة لغير المسلمين الذين يطلق عليهم هؤلاء بالكفرة.

ويقول جعفر الشايب وهو رجل أعمال شيعي فاز بمقعد في المجلس البلدي في المنطقة الشرقية بداية هذا العام (أعتقد أنه سيكون هنالك بعض التغيرات حيث أن الملك عبد الله قد إتخذ مبادرات مسبقة وأسّس لإصلاحات مستقبلية مع أننا لا نستطيع توقع حجمها ولكنه الشخص المناسب).

وكانت أول إشارة قالها عبد الله في خطابه التلفزيوني عندما أصبح ملكاً بأنها تعبّر عن نواياه حيث قال (أن من واجبي هو تحقيق الحق والعدل وخدمة جميع المواطنين من غير تمييز وأسألكم بأن تقفوا معي وتساعدوني ولا تبخلوا عليّ بنصحكم) هذا ما قاله بعد إستقباله لآلاف من الرجال السعوديين الذين أعلنوا عن بيعهم في لقاء تقليدي. ويشير رجل الأعمال عبد الرحمن الزامل بأن القرارات ستستمر في إتخاذها بالأجماع بين الأخوة وليس من قبل الملك عبد الله وحده وهذا ما يجعل أي تغيير مفاجئاً مستبعداً (لا ينبغي أن نتوقع مواقف تقود الى تحولات مفاجئة فهذا ليس من عاداتنا ولكن قد يكون هنالك تطور في العملية لأن المجتمع يكون أكثر تقبلاً).

وكالة رويترز للأنباء -١١ / ٨ / ٢٠٠٥م

(قد) يرغب في تنفيذ بعضها فينوء بها كاهله

مهام مطلوبة من الملك الجديد

بين اليأس والرجاء، الأمل والإحباط، الرغبة والخشية.. تنتثر آمال المواطنين على صفحات الجرائد ومنتديات الإنترنت معبرة عما تنتظره من الملك الجديد، بل من العهد الجديد.

الدعاية للملك الجديد قد تحمّله ما لا طاقة له به من مهام. فإن كان الملك الجديد رجل الإصلاح والتغيير، والملك (الشعبي) الذي يحسّ بمشاكل الطبقات المسحوقة والفقيرة.. وإذا كان كما يقول رجال الدعاية عنه بأنه رجل مرحلة لا ملك عابر بالكاد يذكر إسمه. إذن فليرنا ماذا سيعمل: وهذا هو الميدان يا حميدان! كما يقول المثل الشعبي!

بالطبع فإن مطالب المواطنين كثيرة، وأولوياتهم مختلفة، لكنهم يتفقون على الخطوط العامّة المطلوبة لبناء بلد عصري، ومجتمع مسالم موحّد. وليس المطلوب من الملك الجديد إلا أن يتناول الملفات الساخنة، والقضايا الكليّة الجوهرية التي تحدّد مسار البلاد لعقود قادمة، وليس الإنشغال بالتفاصيل الصغيرة والمشاريع المجتزأة والمبتورة التي لا تمثّل استراتيجياً قيمة يعتدّ بها.

على صعيد العائلة المالكة، فإن الملك الجديد مطالب بالتالي:

١) أن يُلجم الجناح السديري ويقطع استفراده بالسلطة. فهذا الإستفراد يمنع التسويات ويشكل عامل قلق في العائلة المالكة ومن ثمّ في استقرار الدولة نفسها. ثم إن الجناح السديري نفسه قد فسد حتى النخاع وأفسد من حوله، وأصبح هذا الجناح برموزه المعروفة وبينها رمزه الأكبر الراحل الملك فهد المثال الأوضح لكل ما هو فاسد وخليع وساقط وهابط. وفوق هذا فإن تعديات هذا الجناح على حقوق المواطنين لم تقف عند حدّ، فصارت أملاكهم وأعراضهم وكراماتهم مستباحة، فصار ضبط عناصر هذا التيار يمثل رغبة شعبية، خاصة وأن السخط المتراكم يتجه نحو رموز الجناح السديري نفسه في أكثر الأحوال.

إن إبقاء الجناح السديري في مراكزه ويتمتع بكامل قواه سيخنق تحركات الملك الجديد، وسيمنع من إحداث أي تغيير وفي أي اتجاه يرغب فيه الملك، وبالتالي سيخنق الدولة نفسها ويمنع تطورها، كون هذا الجناح قد قدّم ما يمكنه تقديمه منذ أن قبض على مفاصل السلطة في الستينيات الميلادية، ولا ينتظر منه إلا الردود السلبية التي تحفظ احتكاره للسلطة والثروة ومنع الآخرين سواء من داخل العائلة المالكة أو من الشعب من المساهمة في صناع القرار الأمني والسياسي والإقتصادي وحتى الديني.

٢) والمهام المطلوبة في هذا الصدد تستدعي وضع قانون واضح في مجال الوراثة يضع النقاط على الحروف وعدم الإكتفاء بمفردات عامة من قبيل (يتولى الأصلح الحكم)! فكل أمير يرى نفسه الأصلح! ويتطلب التغيير هذا أن يصادق عليه شعبياً ضمن دستور مكتوب، يحدد ما للعائلة المالكة وما للشعب من صلاحيات ومن حقوق. ما هو مطلوب من الملك اليوم هو ان يخفف من احتكار السلطة من قبل الأمراء وكذلك احتكارهم للثروة، وأن يجدد شباب القائمين على الدولة منهم. الملك عبد الله مطالب بأن يكون هو (آخر) أعضاء اللجنة المركزية من كبار الأمراء الذين يتولون الحكم. يجب أن تنتقل السلطة الى جيل شاب فهرم الدولة صار مسألة مقلقة للمواطن قبل المسؤول. المسؤول يستطيع أن يحزم حقائبه ويعيش في أي بلد! أما المواطن فلا بديل له عن وطنه، ولا إمكانية له للفرار إن تعرّض الوطن للشروخ والتصدع والحروب الأهلية والتقسيم.

٣) المملكة اليوم بحاجة الى ملك قوي يضبط تسيّب العائلة المالكة ويوقف استهتارها كيما تحفظ البقية الباقية من مكانتها، وحتى لا تنزلق البلاد الى عنف أكبر، ومحاولة للتغيير عبر استخدام السلاح بدل الكلمة الطيبة والحوار والشفافية. فهل الملك عبدالله هو ذلك الرجل الذي ينقذ العائلة المالكة من غلواء جشعها واستبدادها، وينقذ معها مكانتها ويحفظ للبلاد استقرارها وأمنها وسيادة قانونها ونظامها؟

على صعيد الحكومة، الملك الجديد تنتظره المهمّات التالية:

(١) حصر حصّة العائلة المالكة في رئاسة مجلس الوزراء، ويمكن التمهيد لذلك بأن تعطى للعائلة المالكة وزارتا الدفاع والداخلية فحسب، دون وزارة الخارجية، وبحيث لا يتولى أحد من أفرادها مناصب وكيل وزارة او ما أشبه، كما هو الحال الآن.

(٢) التخفيف من - إن لم يكن ممكناً القضاء على - الإحتكار النجدي للسلطة، ومحاباة العائلة المالكة للنجديين حتى أصبحت الدولة في معظمها بيدهم. أكثر من ثمانين بالمائة من المسؤولين هم من نجد، ومن مقاطعتين من نجد فحسب: القصيم والرياض، وهما لا تمثلان - إذا ما أزحنا المهاجرين الى الرياض - سوى ١٥٪ من مجمل سكان المملكة. إن التواطؤ النجدي مع العائلة المالكة النجدية هي الأخرى، وانحياز الأخيرة لحريمها الإجتماعي أحدث ارتباكاً في السلطة نفسها، وبذر بذور الصراع المناطقي، وأصبح اليوم عامل تهديد لوحدة الدولة، حيث عدّ ذلك الإحتكار الديني والثقافي والمالي والسياسي والأمني والعسكري والقضائي لصالح نجد أكبر دافع باتجاه تحقيق تقسيم البلاد وعودتها الى مكوناتها التاريخية. إن الإحتكار النجدي للسلطة، والإقصاء المتعمّد لباقي السكان أو معظمهم وعدم تمثيلهم فيها، أدى الى خلل في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة عدم توازنها، وأشعل المرارة في النفوس، وزاد الأحقاد على الأمراء ومشايخ الوهابية الذين ينتمون الى نفس المنطقة الحاكمة. ومما لا شك فيه أن البلاد رهينة اليوم بيد فئة، ورهينة مرة أخرى لمشاعر التفتيت والتقسيم، حيث يعدّ الإحتكار النجدي أكبر مولّداته. ولهذا فهناك من بين المواطنين من ينتظر تشكيل الوزارة الجديدة ليرى ما إذا كان الملك الجديد سيبعث برسالة مفادها بأنه



طوابير البطالة: هل يحلّها الملك الجديد؟

سيخفف من محاباة العائلة المالكة للنجديين، ويقوم بإشراك الفئات المهمّشة في الشمال والجنوب والشرق والغرب في ماكنة السلطة.

(٣) المؤسسة الدينية كجزء من الحكومة تغوّلت في عهد فهد تغوّلاً مخيفاً، أدّى في بعض أضراره الى التطرف والعنف وتوريط البلاد في معارك مع دول العالم، واستعداء الاخرين من المسلمين ضد البلاد وأهلها، فضلاً عن آثار التطرف المحليّة من انغلاق ذهني وثقافي وجمود يخنق المجتمع والدولة. إن احتكار الفتيا لمذهب ولمدرسة واحدة يقيّد الدولة، وإن عدم كبح جماح تطرف المؤسسة الدينية الرسمية (الوهابية) لم يؤدي فقط الى تفكيك أواصر المواطنة والأخوة بين المواطنين كما هو واضح بسبب الفتاوى المكفرة والمتطرفة، ليس هذا فحسب، بل أدّى الى محاولة تجريد الدولة من شرعيتها، وتهديد القائمين عليها بإخراجهم من الملّة.

لقد كان الملك فهد ينتقد الملك فيصل في حياته من أنه لم يقم بتقليم أظافر المؤسسة الدينية ورجالها بما فيه الكفاية، ولكنه حين جاء منح رجال (الوهابية) أضعاف السلطات والصلاحيات التي منحها لهم فيصل، مع أن فهد لم يعرف التديّن في حياته، ولكنك بالكاد تجد من يترحّم على فيصل! الذي كان واعياً بحق لخطورة التطرف الديني وارتهان الدولة لمجموعة من المشايخ الذين لا يقدرون ولا يعون الأمور. فما عسى الملك الجديد أن يفعل تجاه هذه المؤسسة؟ هل يطعمها بعلماء من


هذا النمط من الحكم يجب أن يتغير

خارج محيطها الطائفي؟ أم هل ينأى بالدولة عنها شيئاً فشيئاً ويحولها الى مؤسسة أهلية؟ أم هل يسمح لأتباع المذاهب الأخرى بتشكيل مؤسسات خاصة بهم موازية، فتقوم الدولة بدور الحياد الديني كما دعا عدد من الكتاب السعوديين والأمراء (طلال)؟

على صعيد الإصلاحات السياسية، فإن المهمّات التالية تنتظر الملك الجديد:

أ) إعلان صريح من الملك الجديد بأن الإصلاحات السياسية تدخل في صلب مشروعه السياسي؛ بحيث يوضح الإعلان ماهيّة هذه الإصلاحات، وما المقصود منها بالضبط، فالكلام في الفضاء ـ كما جرى خلال السنوات الماضية لم يعد مفيداً، بل كان للأسف أداة تضليل، حيث الحديث العام عن إصلاحات لا لون لها ولا رائحة ولا أجندة ولا تحديد ما هي تلك الإصلاحات في الأساس. المطلوب حين يعلن الملك تبنّيه للإصلاحات أن يحددها بالضبط ما هي، ثم يحدّد المدّة المطلوبة التي ستستغرق تطبيقها حتى لا تتيه في مسالك النسيان، وحتى لا تصبح الوعود جوفاء بدون تطبيق، فيما المواطنون ينتظرون تحققها الى أن يصيبهم اليأس كما حدث في السنوات الأخيرة، بل طيلة العقود منذ الستينيات الميلادية الماضية حتى الآن، حيث الوعود الملكية عديدة وفارغة، وهدفها التهدئة أو المرور من أزمة، أو التمهيد لحكم جديد كما هي العادة. بحيث يعلن الملك الجديد نيّته الإصلاحات بدون تحديد ماهيتها ولا موعد تنفيذها.

ب) الإصلاحات السياسية التي ينتظرها المواطنون ونخب البلاد الإصلاحية تختلف كثيراً أو قليلاً عن تلك التي في ذهن الأمراء، والمدّة التي يتوقعون استغراق تنفيذها أقصر بكثير من تلك التي يريدها الأمراء. الإصلاحات السياسية وحسب ما جاء في عرائض الإصلاحيين، خاصة تلك التي قال الملك عبد الله أنها تمثل مشروعه، ونعني بها عريضة الرؤية، تتضمن التالي:

– وضع دستور للبلاد خلال فترة وجيزة من قبل فئة منتخبة ومتخصصة، ثم مطالبة المواطنين بالتصويت عليه.

ـ إقرار مبدأ الإنتخابات الكاملة لمجالس تشريعية ومناطقية وبلدية مع صلاحيات كاملة، خاصة للتشريعية (البرلمان).

ـ إطلاق الحريات العامة، وبينها حريّة التعبير والصحافة والنشر، وحرية التجمّع وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات.

ـ رفع اليد الحكومية المانعة لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، بل الحث على تشكيلها والدعوة اليها.

ـ إقرار مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم المذهبية والمناطقية والقبلية، وكذلك إقرار مبدأ المساواة بين المناطق من حيث الخدمات العامة.

ـ اعطاء المرأة حقوقها اسوة بالرجل في كافة الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

أما المدّة التي تستغرقها الإصلاحات فإنها لا تزيد عن أربع سنوات، في حين يريد الأمراء تحقيق هذا الأمر خلال عشرين عاماً كما صرحوا مؤخرا. ومن المؤكد أن وضع عشرين عاماً تعني أنهم لن يقوموا بأي إصلاح حتى بعد عشرين عاماً، هذا إذا بقوا في السلطة الى ذلك الحين بدون القيام بإصلاحات! من المؤكد أن عمرهم سيكون أقصر بدون إصلاحات، ولكن الأمراء يعتقدون غير هذا. بل عكسه تماماً.


الفقر في مملكة النفط بلا حدود

على صعيد الإصلاحات الإقتصادية، فالمهمات التي يطالب المواطنون الملك الجديد بتنفيذها هي:

ألف) مكافحة الفساد والرشوة ومنع التعدّي على أملاك الدولة من أراض وميزانية وعقود ونفط. وهذا يشمل بالدرجة الأساس الناهبين الكبار من الأمراء؛ وكذلك وضع برنامج لتوزيع المنافع الإقتصادية على عموم المواطنين الضعفاء والفقراء أو من ذوي الدخل المحدود خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي الحكومية على المواطنين، كما هو الحال في بلدان خليجية حلت مشكلات الإسكان.

باء) تحسين وضع الخدمات الصحية والتعليمية، من بناء مستشفيات ومستوصفات ومدارس وجامعات، والتخلص من البيوت المستأجرة التي تشكل نحو ٧٥٪ من مجمل مدارس الدولة!

جيم) معالجة مشكلة البطالة التي تفاقمت وأصبحت قنبلة موقوتة تفرخ قنابل أخرى منها التطرف والعنف.

دال) مكافحة الفقر، حيث بلغ آفاقاً غير مسبوقة في عهد الملك السابق، وقد قدّرت دراسات محلية نشرت في الصحافة أن ٤٠٪ من سكان المملكة يعيشون تحت خط الفقر. ولما كان الملك عبد الله هو أول من سمح بالحديث علناً عن الفقر حتى في العاصمة، فإنه مطالب اليوم، طالما وجدت الوفرة المالية، أن يحل أزمة الفقراء في كل مناطق المملكة، ضمن مشاريع طموحة تعالج الجذور ولا تكتفي بالأعراض المرضية.

هذه بعض الآمال ـ المهمات ـ المعلّقة في عنق الملك الجديد ـ الملك عبد الله. فهل يواجهها ويعالجها بشجاعة، أم أن الروتين الذي سارت عليه الدولة باق، وبالتالي لا يجب أن يؤمل الناس في الملك الجديد خيراً؟!

النمط اليهودي للإسلام السعودي المفرّغ من جوهره

السعودية: طقوس السياسة وسياسة الطقوس

د. مضاوي الرشيد

أثبت النظام السعودي انه ككل الأنظمة العربية القديمة والحديثة بحاجة الى مقولات وطقوس تساعده على توطيد شرعيته. فرغم محاولات النظام اقناع رعيته انه المثال الحي للدولة الاسلامية المعاصرة، الا انه يظل يحتاج الى العنصر المرئي وخاصة في زمن تتصدر الصورة الحية المكانة الاولى في مخيلة الشعوب بعد ان انتشر استعمال الاعلام المرئي. فبينما كانت أنظمة العرب تبني شرعياتها على مقولات محاربة الاستعمار وطرد المستعمر، كان النظام السعودي ينسج صورا مستمدة من المخيلة الدينية، اذ انه استطاع ان يحول الطقوس والشعائر الدينية الى طقوس سياسية بحتة، مهمتها الاولى والاخيرة ترسيخ شرعية النظام بطريقة مرئية تكون اقوى بكثير من قدرة الكلمة على فعل هذه المهمة.

هذا التحول في مفهوم الطقس الديني ساعد النظام على خلق وعي يربط بين مفهوم الدولة الدينية ومظاهر الدين دون التمحيص في ماهية الرابط. كان لطقوس السياسة هذه سياسة مدبرة ومؤدلجة اذ انها تعتمد على قدرة الطقس في خلق نوع من التمويه يولد اقتناعا بدينية الدولة.

استطاع النظام السعودي ان يعتاش لفترة طويلة على الطقوس خاصة وانها دوماً تكون ظاهرة ومرئية للمتفرج والمشارك سوية. ولد النظام مجتمعاً يعتبر ممارسة الشعائر وعرضها على الملأ واقامتها على مرأى ومسمع الجمهور، مقياسا وحيدا لهذه الدينية.

ظهرت اهمية الطقس مؤخراً في لحظة مبايعة ولي العهد الامير عبد الله ملكا على البلاد: حيث اثبتت هذه البيعة بشكل جلي ان المجتمع هو بالفعل مجتمع للطقوس الدينية. لا يخفى على الجميع ان بيعة الملك هذه تختلف اختلافاً جوهرياً عن بيعات تاريخية كبيعة الانبياء وغيرها من البيعات الاسلامية الماضية، ولكن لم يتردد الاعلام السعودي وما يسمي بعلماء الدين من اجراء مقارنات تاريخية تعرض على الشاشات التلفزيونية هدفها ترسيخ مفهوم البيعة الاسلامية للنظام واقناع الجمهور ان هذه البيعة التاريخية التي تحصل في القرن الواحد والعشرين ما هي الا امتداد لممارسات المسلمين الاوائل. لقد وصلت الوقاحة الفكرية والاستهزاء بالانبياء والتاريخ القديم الى درجة اجراء مقارنة بين بيعات الانبياء وبيعة حالية لا تعتمد على اي بعد تاريخي أو شرعي. فمنذ متى كان المسلم يبايع اسرة او افرادها بالجملة. وفي اي نص ديني ثبتت بيعة القياصرة والملوك. لقد فرغت البيعة ومفهومها ولم يبق منها الا الطقس الديني.

هذا الطقس امتاز بميزات غريبة، اذ انه بدأ بمبايعة فرد او فردين من قبل افراد العائلة ومن ثم عرض القرار على ما سمي بالوجهاء او اهل الحل والعقد، وعلى رأسهم علماء الدين، اذ ان هؤلاء هم من يضفي الشرعية على هذا الطقس والذي لا يكتمل الا بوجودهم ولو الشكلي. يستطيع هؤلاء ان يسخروا علمهم الشرعي في سبيل اضفاء البركة والنعمة خاصة عندما يشرحون للرعية مفهوم الطقس وضرورته، ويرتلون الجمل المستمدة من حقبة تاريخية قديمة لاضفاء نوع معين من القدسية والتي هي بالنتيجة عملية تضليل واضحة المعالم. ان استعمال النص الديني في مناسبة ما سمي ببيعة الملك ما هو الا استهلاك مفضوح للدين ونصوصه. وبغياب الخلفية الشرعية لمثل هذه البيعة يتشبث هؤلاء بالطقس ومظهره وكلماته ليتجاوزوا الواقع الحقيقي للنظام وبيعته الحالية والسابقة ومدى قربها او بعدها من النمط الذي يكمن في الذاكرة الدينية والذي تتحدث عنه النصوص الشرعية.

انحصرت اسلامية النظام السعودي بالطقوس الدينية، وهذا لا ينطبق على البيعة فقط، بل تتصدر الطقوس وهمينتها على الخير العام كل مناسبة من حج وصلاة وصيام وغيرها من الطقوس المعروفة. وليس من الغريب ان يستغل النظام هذه المناسبات والشعائر لترويض النفوس وتعويدها وتدريبها على نمط معين يقلص الدين ويختزله في عمارة المساجد وسقاية الحاج بينما يتجاهل ما هو اكبر من ذلك واعظم.


د. مضاوي الرشيد

كلنا نعلم ان حتى المجتمعات التي تطبق العلمانية تضطر الدولة الى المشاركة في الخير العام الديني؛ ففي بريطانيا مثلا، تدفع الدولة مبالغ كبيرة من الخزينة العامة لمساعدة المدارس الدينية وخاصة التابعة للكنيسة البريطانية، وكذلك تمول الكثير من المشاريع الدينية وتدخل في شراكة مع بعض الجهات ذات التوجه الديني. لذلك ليس بالفخر ان يتصدر النظام السعودي المشاريع الدينية والتي تبهر الناظر اليها، فالدولة الدينية لا يقتصر مفهومها على المظهر الديني بينما يطمس جوهرها.

سياسياً اثبت النظام السعودي علمانيته. هو بالفعل نظام يفصل بين الدين والدولة، الأول يبقي مطبقاً اجتماعيا فقط، اما شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية فهي تدار دون اعتبار للدين رغم الطقوس الظاهرة والشكليات والتراتيل المتكررة. خذ مثلا القضاء. من المعترف به ان الدول تحترم سيادة قانون واحد يطبق على أرضها ولا تقبل ان تتواجد عدة مصادر للتشريع، اذ ان هذا يخل بمبدأ السيادة

المرتبطة بالدولة وحدودها.

ففي السعودية الكل يعلم ان الزواج والطلاق والإرث وربما بعض السرقات التافهة والأمور الاخلاقية كلها تخضع للشريعة الاسلامية، أما الأمور التجارية والاقتصادية فتخضع لسلسلة انظمة وضعية مرتبطة بمراسيم ملكية وكذلك مؤخراً القضايا الاعلامية حيث لها محاكمها الخاصة بها وهلم جرا. التعددية القضائية والتشريعية هذه حالة فريدة خلقت وضعاً لا تعرفه الدول الاخرى، وان عرفته فهي تعترف به كما يحصل في الدول العربية الاخرى والتي تصر دساتيرها على ان الاسلام هو دينها ولا تحتفظ الا بقوانين الاحوال الشخصية، بينما تسن قوانينها الخاصة الوضعية في المجالات الحياتية الاخرى.

هذه التعددية السعودية افقدت القضاء مصداقيته، ونسفت مقولات الاحتكام الى الشريعة والتي تتردد من باب الدعاية والتضليل، وقد زاد الطين بلة موضوع ما يسمي بالعفو الملكي، هذا العفو ما هو الا دليل قاطع على مهزلة ما يسمي القضاء. هذا القضاء الذي يجرم ابرياء بعد تلقي الاتهامات من النظام والبحث عن ادلة شرعية لاثبات جرائمهم المزعومة، ومن ثم يأتي العفو ليكرس المكارم الملكية التي تأتي على حساب هذه الهيكلية المسماة محاكم شرعية. ليت النظام يكرس مكارمه على حساب شيء آخر وليس التلاعب بالقضاة والشرع الذي يزعمون انهم يطبقونه. ان يصيب النظام اهدافه على حساب هذه المؤسسة هو دليل قاطع على تجنيد مؤسسة يجب ان تكون مستقلة في سبيل خدمة مصالح آنية. القضاء كغيره من الأمور الجوهرية تحول على ايدي النظام السعودي الى طقس آخر من طقوس الدين والتي تستغل ابشع استغلال في سبيل بناء شرعيات خيالية تنسجها آلة اعلامية ومؤسسة دينية وحلقات ثقافية همها الاول والأخير اقناع الجميع ان مجتمع الطقوس الدينية يحكم من قبل الدولة الدينية.

استغلال النظام السعودي للدين وشرعيته نجح في تحويل دين سماوي جمع بين جوهر عالمي يصلح لكل زمان ومكان، وطريقة حياة نظمتها قوانين وقيود معروفة للجميع، الى دين يختزل في طقوس دينية تعرض على الجميع. وبهذا التحول استطاع النظام ان يقرب بين الاسلام الممارس في بلد كالسعودية والدين اليهودي المعروف بانه نمط واضح من انماط الديانات التي يغلب فيها الطقس الديني على كل شيء آخر. فبينما المسيحية مثلاً تخلت عن كثير من الطقوس خاصة بمفهومها البروتستانتي، نجد ان اليهودية الارثوذكسية بقيت تدور في فلك الطقوس وقيودها.

جاء الاسلام ليجمع بين روحانية الدين والجانب التعبدي الطقسي وبذلك تميز عن هاتين السابقتين التاريخيتين اي اليهودية والمسيحية. الاولى اغرقت نفسها في تفاصيل العبادات والحرام والحلال، اما الثانية فتجاهلت العبادات واغرقت في الروحانيات والتي ورثتها من فلسفات قديمة كالفلسفة اليونانية. وعلى يد النظام السعودي نجد ان الاسلام في المملكة بدأ يقترب من النمط اليهودي اكثر فأكثر، وتم تفصيل وتأصيل جزئيات العبادة حتى غرق المجتمع بأمور ابعدت الاسلام عن وسطيته. فشغل المجتمع بأسره بموضوع دخول المرحاض وبأي قدم يبدأ المرء هذا الدخول، او بموضوع الرموش المستعارة هل هي حلال ام حرام، اما موضوع البيعة وموضوع الملكية وموضوع الدولة الاسلامية فبقيت موضوعات محرمة لا يتطرق اليها اي عالم الا بما يكرس شرعية النظام. وبينما كثرت موضوعات الدكتوراه التي تناقش الطقوس الدينية كالطهارة مثلا، نجد قحطا ثقافيا متعلقا بموضوعات تحرج النظام ولو من بعيد.

فما فائدة الجامعات الاسلامية اذا كانت لا تنتج الفكر الذي يسلط الضوء على اهم الأمور التي اقلقت المجتمعات الاسلامية الماضية والحاضرة، وتسببت في شتات فكري بل حتى في مأس كبيرة؟. هؤلاء الذين يتصدرون الجبهة الرافضة لكل شيء وفكر غريب - اين هي يا تري اطروحاتهم الشرعية التي تفصل لنا مفهوم الدولة الاسلامية وان وجدت - اين هي يا تري؟ لن يستطيعوا ان يقنعوا الجميع ان الدولة الرشيدة الحالية هي نمط متأخر زمنياً ولكنه في جوهره ما هو الا تجسيد لدولة الانبياء والموحدين. ان في هذا تجنيا واضحا على تاريخنا وعقولنا وقدرتنا على المقارنة والاستنتاج.

عندما كان المجتمع يتلقي الحكمة والكلمة بطريقة شفوية ترددها ألسنة علماء محليين محدودي النظرة والقدرة، ربما تقبّل هذا المجتمع التفسيرات الاحادية والتنظير السياسي المستتر تحت عباءة الدين. اما اليوم فالوضع يختلف اختلافا كليا، اذ ان المجتمع يتعرض لهجمة اعلامية وفرتها التكنولوجيا الحديثة، اعادت للاسلام تعدديته والتي كانت ملازمة له منذ ايامه الاولى. اليوم لا احد يحتكر التفسير الديني ولا حتى الطقوس الدينية، وعندما يبني النظام السعودي شرعيته على مركزية اقامة الشعائر، يستطيع الجميع ان يروا بأم أعينهم كيف تقام هذه الشعائر بعفوية في السنغال وماليزيا والهند وغيرها دون ان تجند طقوس الاسلام لمشاريع سياسية بحتة.

هذا التجنيد القبيح له انعكاسات خطيرة على تطور المفهوم الديني ذاته، حيث انه ولد ردة فعل اولى وثانية. الاولى هي نمو جيل كبير يختصر الاسلام ورسالته بظهور الرجل بمظهر من يقيم الطقوس ظاهريا فقط، اذ ان ممارسة الطقس نفسه اصبحت بديلا عن ممارسة الدين كرسالة. هذه الرسالة طمستها ممارسات النظام ذاته. فاذا شوهد رجل في المسجد يصلي مع المصلين يتسارع الجميع لابداء أحكامهم عليه ومنها تزكيته واعطاؤه بطاقة براءة من كل جرم قد يرتكبه خارج المسجد. اما ردة الفعل الثانية فتجلت في رفض جيل آخر لجميع الطقوس الدينية والتعامل معها على انها ضرب من النفاق والرياء يستغله النظام لاصابة اهداف خاصة به وليس بالعبادة.


بيعة عبدالله مثل بيعة النبي!

ردات الفعل هذه ما هي الا نتاج طبيعي لعقود من الزمن تم فيها تحويل الدين كخطاب ورسالة وشعائر الى آلية تستهلك يومياً من قبل نظام يبحث عن شرعية في مجتمع بدأ يفصل بين الطقوس الدينية المستهلكة من قبل النظام وبين ماهية هذه الطقوس ومغزاها الحقيقي.

لن ينجح النظام السعودي في دروسه الدينية والتي تقارن يوميا بين بيعة الانبياء القديمة وبيعته الحديثة مهما حشد اطياف العلماء وطوع النصوص، ولكنه بالفعل نجح في ارساء دعائم مجتمع الطقوس الدينية في النظام العلماني. فكلما ترسخت علمانية النظام كلما تطورت فنون الطقوس واستهلاكها. لقد حقق النظام نجاحا باهرا في التقريب بين الاديان عندما قرب بين الاسلام ودين سابق يعتمد اعتمادا كليا على الطقس ويسقط غيره من حيثيات الاديان ورسالتها العالمية. لم يحصل هذا التقارب عن طريق مؤتمرات عالمية تجمع بين اهل العمائم والحاخامات والرهبان بل عن طريق ممارسات يومية اختزلت الرسالة المحمدية بطقس او طقسين وجردتها من جوهرها وجندتها لمشروع دنيوي سياسي ضيق. وان استمرت المتاجرة المفضوحة بالاسلام وشعائره ستذوب الفوارق بين ديننا ودين الاورثوذوكس من بني اسرائيل.

من القدس العربي، ٢٠٠٥/٨/١٥

رحيل الملك فهد... ومحاسبة المرحلة

الدكتورة مضاوي الرشيد

منذ أكثر من عقد من الزمن والجزيرة العربية تحكم من قبل خمسة ملوك ومنذ يوم الاثنين الموافق ١ آب (أغسطس) ٢٠٠٥ أصبحت تحكم من قبل أربعة ملوك. لن نمجّد الفقيد كما فعلت الفضائيات والجرائد المملوكة من قبل النظام السعودي، لن نظهره بمظهر العفيف الطاهر المدبّر لشؤون الوطن صاحب التنمية والتقدم، إذ إننا نؤمن بأن الكمال لله وحده. لن نخلد ذكراه كما تخلد سيرة الانبياء فهذا ما لا تقبل به عقيدتنا ومنهجنا. كذلك لن نستعرض شخصيته من باب تعداد مساوئه وزلاته كما فعلت بعض الجرائد الغربية. هذا الغرب والذي ارتمى في أحضانه مليكنا لمدة ثلاثة عقود هو نفسه اليوم يسلط الاضواء على زلاته والتي في مجملها كان الغرب مسرحا لها.

لن نفعل هذا لاننا نتقيد بقيود تمنعنا من التشهير بالموتى خاصة واننا نعلم أن الله وحده هو من سيحاسبهم في آخرتهم. وبهذا الاسلوب نرفض أن نتدنى الى المستوى الذي يتبعه النظام والذي يشهر بمعارضيه في حياتهم ومماتهم فنحن أرقى من أن ننزل الى هذا المستوي والاسلوب في التعامل مع من لا يتفق معنا ولا يجمع على آرائنا. بدلاً من هذا كله سنحاسب مرحلة تاريخية، وان كان الملك صاحب القرار الاول والاخير في هندستها ورسم ملامحها الا انه يعتمد في بلورتها على طاقم كبير من المساعدين والابناء والاخوة وغيره.

داخليا: ارتبطت العقود الثلاثة الماضية بإقتصاد متذبذب اذ أنه إرتبط بسلعة واحدة سعرها قد ينخفض الى ثمانية دولارات ويرتفع الى ستين دولاراً. أمام هذه الحقيقة ولد إقتصاد بقي رهينة هذه السلعة والطلب عليها. فشل النظام في إيجاد حل لهذه المشكلة والتي أفقرته في منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات وها هي اليوم قد أغنته بعد الصعود الكبير في أسعار هذه السلعة. لم يستطع النظام أن يحد من اعتماد اقتصاده على هذه السلعة ولم يستطع ان يتحكم بالاسعار الا اذا كان انخفاضها في مصلحة الغير. ضخت مضخاته المزيد والمزيد عام ١٩٩٠ ومن ثم عام ٢٠٠١ ومن ثم الآن حتى لا يتأثر الاقتصاد العالمي ولكن هل من فكر في مخزون البلد وفي مستقبله وفي مستقبل الجيل الشاب القادم؟

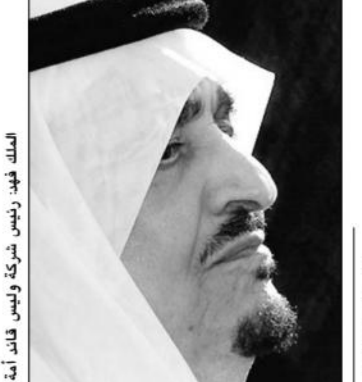
اجتماعيا، دخل المجتمع عصر الآفات الاجتماعية فكثرت الجرائم وحالات الانتحار والادمان والاضطراب النفسي ناهيك عن حالات الطلاق والعنوسة والشذوذ وغيره. هذه الآفات فنّدت مقولات العفة والطهارة والتدين اذ أنها صدمت الاباء بأبنائهم وثكلت الامهات. طبعا لا احد يعتبر المجتمع مجتمع ملائكة ولكن على خلفية المقولات التالية انصدم الجميع بحجم الكارثة ومدى انتشارها بين اطياف المجتمع المختلفة والمتباينة. شباب يتسكع في الشوارع ومطاردات في المدن ومغازلات في مراكز تجارية وجرائم قتل هنا وهناك. ونحن هنا لسنا بصدد مجتمع صناعي تأتي ثروته على حساب بعض الممارسات الاجتماعية بل نحن بصدد مجتمع ما زال يعتبر الأواصر العائلية والمثاليات منهجه. ماذا حدث يا ترى؟ غناء فاحش مارسه الامراء وحلقات الولاء على مرأى ومسمع الاكثرية. تفشى البذخ وانتشرت الاستهلاكية في طبقات المجتمع التي أصابها الثراء على خلفية إقتصادية غير متّصفة بالثراء. فبينما كان الدخل القومي ينخفض في الثمانينات كان دخل افراد الاسرة الحاكمة يزداد وقصورهم تنتشر من الرياض الى جدة مرورا بلندن وباريس وجنيف وغيره من عواصم العالم ومنتجعاته.

بينما كان الدخل القومي ينخفض في الثمانينات كان دخل افراد الاسرة الحاكمة يزداد وقصورهم تنتشر من الرياض الى جدة مرورا بلندن وباريس وجنيف وغيره من عواصم العالم ومنتجعاته.

لم يستوعب المجتمع هذه التناقضات. أصبح منهج الثراء السريع الشرعي وغير الشرعي هو النمط المتبع ليس فقط من قبل الامراء بل حتى من قبل من لفّ لفهم. إختلطت الامور في عقول الكثير بعضهم التحق بالركب يسرق وينهب ويبني قصوراً في الداخل والخارج وبعضهم لاذ بالمخدرات وآخرون تقوقعوا مفضلين الانزواء على الانخراط في عملية جمع الاموال السريعة. أصبحت النساء سلعة تباع وتشتري والمهور ترتفع وتنخفض وكأننا في سوق النخاسة. لم نعد نكتفي بزيجات شرعية بل ظهرت علينا أنواع اخري لم نكن نسمع عنها أو ندري بها. وتصدر المشرعون يشرعون لها ويحللونها تارة لامتصاص العنوسة وتارة لرغبات خفية والله أعلم. انبهر المجتمع بالثراء السريع والويل الويل لمن لم يلتحق بالقافلة فلا علم يعطي المرء قيمة في سوق الرجال والذي صنع مؤخراً ولا أصل ولا سيرة حسنة.

> **في عهد فهد تكرَّس موقعنا كمصدر نفط ولم نعد وطناً بل نحن بئر عميق يفرغ يوما بعد يوم وجسر تعبره القوات الغازية**

اصبحت الامور تقاس بالمال والمال فقط. اصبح الكرم مرضاة للجميع ومفخرة يزايد بها على الاخرين. اصبحت الصدقة وسيلة في كسب الارصدة وليس إطعاما للمسكين. اصبحت الصلاة مسرحية للمشاهدين. اصبح تحفيظ القرآن مهرجانا للأمراء. أصبح الحج طقساً من طقوس السياسة وليس من طقوس الدين. أصبحت الفتوي مرسوما ملكيا وليس إجتهادا علمياً. اصبحت الثقافة سعودية بعد ان كانت إسلامية ثم عربية. كنا أمة إسلامية أصبحنا وطنا ومن ثم بدأنا نبحث عن هوية. كنا قبائل بدوية شرسة متوحشة أصبحنا فجأة وبقدرة قادر خليجيين. استبدلنا الهوية المنتزعة من الدين والثقافة بجغرافيا معظمنا بعيد عنها. ولكنها كانت ارادة الغير والتي كان لها ما كان. طُلب منا أن نصبح خليجيين فأنشأنا مجلساً وجلسنا فيه أو بالاصح جلسنا عليه واليوم بدأ هذا المجلس يتصدع وعلى يد من؟ هؤلاء الذين أمرونا أن نشيده انفسهم. هم ذاتهم بدأوا يسحبون عفشه قطعة قطعة إذ أن مهمته قد إنتهت.



الملك فهد: رئيس شركة وليس قائد أمة

خارجيا: تميَّزت مرحلتنا التاريخية هذه بانجرارنا وراء الغير في سبيل الحفاظ على نظام قضى على كل مؤسساته المستقلة وشيَّدت آلته القمعية ـ إستوردنا أكثر الآلات قدرة على التضليل والقتل، استعملنا الاولى كأبواق اعلامية والثانية لقهر المجتمع المحلي. عاوننا على هذه المهمة أقوى دولة في العالم باعونا آلات تجسس وتنصت فشلت في اكتشاف خطط الغير ومطامعهم ولكنها نجحت نجاحا تاما في مراقبة المحلي المجرد من القوة والارادة. اشترينا طائرات ودبابات لا تطير ولا تسير الا في اجواء مدننا المحلية وشوارع القرى النائية. دفعنا ثمنا باهظا لأن السوبرماركت محتكرة من قبل مجموعة ضيقة لا تتسع للآخرين.

وقعنا في فخ مؤامراتنا خلف الكواليس. وصدمنا عندما التف علينا أصدقاء أضداد جمعتهم المؤامرة وفرقتهم المصلحة. وعندما طاح الفأس بالرأس التفتنا الى حليفنا نطلب الاغاثة. فأتي ملبيا ودفعنا الثمن الغالي. وانحدرنا الى الحضيض وخسرنا الهيبة والسمعة ولكننا انتصرنا حسب التعريف الرسمي لمعني النصر. ولم لا ننتصر اذ ان النصر اليوم يقاس بمدي بقائنا على الكراسي وتربعنا على العروش؟

خلال هذه المرحلة التاريخية ضربنا أكبر دولتين اسلاميتين من حيث الموارد والقدرة البشرية بعضهم ببعض ووقفنا نموّل الضربة بملايين الدولارات على أمل أن تهلك الحرب الدولتين ومن ثم نخرج من المأساة كما تخرج الشعرة من العجين. لكن هيهات للمؤامرة أن تنجح.

خلال هذه الفترة رابطنا على كل ثغر. في نيكاراغوا جاهدنا بأموالنا ونفطنا. لم نعتبر جهادنا في هذا البلد فرض كفاية بل كان فرض عين عينته السي. آي. أيه لنا لنخرجها من عدم مرونة قوانينها المحلية والتي تحرم عليها دفع مبلغ أكثر من ثلاثين مليون دولار لحبك المؤامرات ضد أنظمة لا تحبها. نحن لا نتقيد بمثل هذه الجزئيات لذلك جهادنا في نيكاراغوا كان من باب مساعدة الصديق. كذلك جاهدنا على ثغور إسلام آباد وقندهار وغيره ليس حرصاً على إخواننا المسلمين من البشتون والبلوش وغيره بل من باب حرصنا على تنفيذ مشاريع الغير. هذه المرة كان جهادنا بالمال والرجال. صدّرنا الفائض البشري والذي قد يخل بالامن المحلي الى تورا بورا علّنا نتجاوز مرحلة صعبة. جنَّدنا المجتمع وأطيافه وتذكَّرنا مرة أخرى أننا مسلمون وبدأت القوافل ولكنها عادت. نعم عادت ليس لنفتخر بإنجازها الحضاري ونصرها المبين بل عادت لتجد نفسها أنها فجأة تحولت من مجموعة كانت يوماً ما تسمى جهادية الى مجموعة تسمى اليوم بالارهابية. من كان مجاهداً في الثمانينات هو اليوم المجرم الارهابي الابن العاق ـ الجاهل بالعلم الشرعي المضلل المفسد في الارض.

نصَّبنا أنظمة بدعمنا وأموالنا واعترفنا بهذه الانظمة وطبلنا لها للأنها نموذج الدولة الاسلامية المعاصرة لنعود ونسحب إعترافنا فجأة وبسرعة بهلوانية. ومرة أخرى طلب منا أسيادنا أن نسحب الاعتراف بعد أن كان قد غضَّ البصر. أثبتنا أننا برغماتيون من الدرجة الاولى رغم مقولاتنا التي تمجِّد إحترامنا لشرع ثابت غير متحول أو متغير. بعثنا من جنَّسناهم وأغدقنا عليهم الاموال لكل دولة وحكومة ونصَّبناهم رؤساء ووزراء من باب الأخوة وسحبنا جنسيتنا من لأبناء بلدنا ومن له جذور قديمة في تربتها. هؤلاء نسحب جنسياتهم ونلفظهم الى الخارج لانهم مصدر إزعاج لنا. لم نفرِّق بين من يستعمل القلم ومن يلوِّح بالسيف، الكل سواسية إذ أنهم إما فئات ضالة أو عملاء. نحن نحتكر العمالة ولا نقبل بالمنافسة حتى

مرحلة فهد لم تنته برحيله فالشركات العائلية تستمر على النهج رغم اختلاف الاسلوب من رئيس مجلس ادارة الى آخر

وإن أتت من داخل الشركة ذاتها ومن المساهمين فيها.

في هذه المرحلة تكرَّس موقعنا من الاعراب فنحن لسنا بالمجتمع بل نحن مصدر نفط وموقع استراتيجي لا أكثر ولا أقل. لم نعد وطناً رغم تشدقنا بهذه المصطلحات بل نحن بئر عميق يفرغ يوما بعد يوم وجسر تعبره القوات الغازية في طريقها الى بلدان الجوار. نحن من حوَّل الـ Pax americana من حلم الى واقع. نحن لم نكتف بوجود عسكري بعيد خلف الأفق بل أردنا علاقة حميمة في الاحضان وفي عقر دارنا إذ أننا أهل الكرم والشهامة. لكن هذه الشهامة تكسَّرت عند أبواب بغداد خلال أعوام الحصار. تكرَّمنا بأجوائنا وأرضنا لتجويع أطفال العراق وتركيع أكثر الشعوب العربية عزة وكرامة. كنا نتبادل القبل مع قيادة هذا الشعب



الملك عبد الله: وريث عرش أم مرحلة؟

ونقيم المعسكرات الصحراوية لمن هرب الى أرضنا ودخل حدودنا. في إجتماعات القمم نتهم البعض بالعمالة وننسى تاريخنا الحافل. فهل استقطاب الزعماء العرب وعبوديتهم لمن استعبدنا ومن ثم خلف الكواليس نكيد لهم ونموِّل معارضاتهم هنا وهناك؟

هل يا ترى إنتهت هذه المرحلة التاريخية يوم الاثنين؟ بالطبع لا. الشركات المساهمة عمرها طويل، خاصة أنها بنمطها الذي تبلور خلال العقود الماضية قادرة على التوريث الذي يؤدي الى إستمرارية المنهج رغم ان الاسلوب والطريقة لتفعيل الخطوط العريضة قد تختلف بعض الشيء من رئيس مجلس ادارة الى آخر. هناك من يفضِّل الأسلوب المباشر كالقمع والسجن ومنهم من يميل الى المراوغة وشراء الولاء وغيره من أساليب الاستقطاب. وهناك من يجمع بين هذين الاسلوبين بعضهم من يدين غلوّنا ومنهم من يدين إنفتاحنا وبعضهم من يحاول إقناعنا أننا أمة وسط. بعد إستعراضنا لهذه المرحلة التاريخية نتساءل أين الوسط؟ هل الوسط هو تمجيد الاموات؟ هل الوسط قصور شامخة واحياء فقيرة؟ هل الوسط امبراطورية اعلامية تمتد من واشنطن الى الرياض مرورا بصفحات مشتراة من مجلة الاكونوميست و اللوموند و الفايننشال تايمز.

في زمن تحول فيه الوطن الى مهرجان لا نستعجب ان رقص مرجان. ولكن السؤال المطروح الآن على أي نغمة وايقاع ستعاد صياغة الاوطان.

القدس العربي ـ لندن ٤ / ٨ / ٢٠٠٥م

حريّة الرأي بداية الإصلاح

الملك الجديد يطلق سراح المعتقلين الإصلاحيين

اعتقل الإصلاحيون بدون جرم في مسرحية ساخرة، ولفقت لهم تهم تضحك الثكلى، وصدرت الأحكام من قبل أحبار الوهابية وفق توصيات الوزير المبجل نايف بن عبد العزيز. فكانت تلك الأحكام صدمة للموالين للنظام أكثر مما كان صدمة لمعارضيه؛ ذلك أن الموالين وجدوا بأن المسرحية الهزلية لسوء حبكها ولإيغالها في الظلم والتعنت والإفساد للمشايخ القضاة وغيرهم، تستفزّ المواطنين وتستفزّ حلفاء النظام من الأميركيين. أفيكون جرم من طالب في عريضة الحكومة بالإصلاح ٥-٧ سنوات سجناً؟! هذا مع أن ولي العهد ـ الملك الحالي ـ أيّد ما في العرائض، أو أحدها، فإذا بها تتحول الى تهمة. ترى ماذا كان سيحدث لو دعا هؤلاء الإصلاحيون الى المظاهرات والعصيان المدني ضد نظام فاسد في كل محتوياته السياسية والقضائية؟ ماذا كان مصيرهم؟!

لقد أنقذ موت الملك فهد النظام من مآزق قادمة لو استمر في اعتقال القيادات الإصلاحية.

لكن الماكنة الدعائية الحكومية أبت إلا أن تخرج النظام بشيء من حفظ ماء الوجه. فاعتبر اطلاق سراح المعتقلين (مكرمة) للعهد الجديد! مكرمة لأناس مظلومين، سجنوا بلا جرم، وعوقبوا بلا جريرة! ونجا المجرم الأكبر من الحساب والعقاب ـ ونقصد به وزير الداخلية.

لقد كان المعتقلون سجناء رأي ليس إلاّ، والضحيّة ـ حتى مع إطلاق سراح المعتقلين ـ هي حريّة الرأي، فهي مفتاح المشكلة وبداية الحلّ لأزمة البلاد السياسية.

إن إطلاق سراح القادة الإصلاحيين لن تكون له قيمة ذات معنى إلا بهامش واسع من حرية الرأي التي تسبق أي حريّة أخرى، بل هي مفتاح الحريات الأخرى، كحرية الإعلام، وحرية العمل السياسي، وحرية الإعتقاد، وحرية النشاط الإقتصادي حتى، وغير ذلك.

وحرية الرأي وإن تمت ممارستها فردياً، فإن منفعتها وضرورتها لا تتحقق إلا بالممارسة الجماعية لتلك الحرية، وإلا أصبح ممارسوها شاذين بين مجتمعهم، ينظر اليهم الآخرون كـ (متفلسفين ـ أدعياء علم ـ لا يحق لهم الخوض فيما يخوضون فيه ـ من أنت حتى تتكلم في هذا او غيره؟!) وهذا ما كان النظام وأدواته يقولونه للإصلاحيين. بل سينظر اليهم البعض نظرة حسد، لما أوتوا من شجاعة على نحو ما في قول رأيهم.

إذا مارس أفراد المجتمع حرية الرأي، سيشعر الجميع انهم متساوون فيما يطرحون، فكلام كل واحد منهم يقبل الصح والخطأ، وكلهم لن يشعروا بالحرج فيما لو أخطأوا في طرح رأيهم، لأنهم يعلمون ان غيرهم يخطيء أيضاً. وسيعرف كل واحد ايضاً ان الحق الكامل لا يستطيع احتكاره فرد او جماعة، فكل واحد له نصيب من الحقيقة، وليس كلها. وأهم ما سينتج عن ممارسة افراد المجتمع لحرية الرأي، ان يتقبل كل واحد ما يأتي به الآخر حتى ولو لم يؤمن به.. تلك هي فائدة الممارسة (الجمعية) لحرية الرأي، ولا تجدها عند ممارسة افراد قلائل لها. ولعل هذا يفتح لنا واحداً من أسباب الإعتداد بالرأي والتعصب له في مجتمعنا، حيث نرى كل واحد يعتقد انه يمتلك الحقيقة، وما عداه على باطل. او نجد الأكثرية الصامتة التي تدعم بصمتها القديم والاستبداد بالرأي والجمود والتي يسهل استخدامها ضد المصلحين ودعاة التغيير.

من طبيعة حرية الرأي، انها تعطي (رأياً) وليس بالضرورة (رأياً صحيحاً). والذين يعملون ضد (حرية الرأي) يستندون الى أن أحداً لا يجب ان يتحدث، ولا يجب ان يكتب، ولا أن يعلِم، ولا أن يبدي رأياً إلا إذا كان صحيحاً (من وجهة نظر هؤلاء) مائة بالمائة. وهذا الشرط يلغي في حقيقة الأمر (حرية الرأي) لأن أي رأي (بما هو رأي) قابل للخطأ والصواب، مهما بدت عليه الوجاهة والصحة، أو هو بتعبير أصح يحمل جانباً من الصحة وليس كلها.

إن (حرية الرأي) لا تعني بالضرورة (صحة الرأي).

وإن (حق إبداء الرأي) لا يعني (إلزام الآخرين به).

وإن (صحة الرأي) تحسب من وجهة نظر قائلها (لا المستمع اليها). فهو يؤمن بصحة ما يقول، وليس بالضرورة ان يؤمن بما يقوله المستمعون او المتحدثون والمناقشون.

في مجتمعنا فإن المستغرب والشذوذ هو الدعوة لأن تكون هناك حرية رأي، عكس هذا يوجد لدى الآخرين.. إن حرية الرأي والتعبير التي تدرس في المدارس وتمارس بالنسبة للطفل في البيت والمدرسة والجامعة والعمل والشارع، إضافة الى مواقعها الصحيحة في الإعلام.. هذه الحرية المتوفرة تقف اليوم أمام أعتى ديكتاتورية.. لا يمكن ان لا تكون هناك حرية رأي في الغرب، لأنها صارت جزءا من الحياة، بدونها لا تكون لها طعم ولا رائحة ولا معنى حتى.

بينما هي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ينظر اليها كترف عند البعض وكمرض عند البعض الآخر!

الأصل في الغرب حرية الرأي، وحرية الإعلام، وحرية الإعتقاد وحرية التفكير.. وهناك شذوذ لهذا الأصل او هذه القاعدة.

والأصل عندنا ـ خاصة في المملكة ـ هو الإستبداد بالرأي، واحتكار الإعلام، وفرض العقائد، وقمع التفكير.. وهناك شذوذ لهذا الأصل أو هذه القاعدة.

هذا ما نتحدث عنه يقع على ارض الواقع.

في الأصل انه ليست هناك حرية مطلقة في هذا الكون.. حتى الحريات التي ذكرناها ليست مطلقة. حدودها مصلحة الجماعة، أو مصلحة الأمة. فالإعلام حرّ في الغرب،

ولكن ليس في المطلق. هناك رقابة ذاتية، وهناك ضغوط حكومية في بعض الأحيان، بالنسبة لموضوعات، او بالنسبة لبعض الدول، ولكن الظاهرة العامة، ان هامش الحرية في الغرب واسع، ولا يصح ان يأتي أحدهم فيتحدث عن حرية مزيفة، او قمع أو ما أشبه.. ويأتي ببعض الأمثلة النادرة فيعتبرها الاصل.

هناك من يريد ان يطعن في الحرية وفي قيمة الحرية، وهناك من يريد ان يجعلها مذمومة في أعين المبتلين بالديكتاتورية، فيقولون انظروا ماذا تصنع الحرية: جرائم قتل اغتصاب وما أشبه. هذه ليست مشكلة الحرية، هذه مشكلة بشر اجتماعية.

في كل مكان وجدت فيه الديكتاتورية وجد مجتمع مخصي لا يستطيع ان يدافع عن نفسه، لأن من لا يستطيع او لا يمتلك الجرأة في الدفاع عن رأيه لا يستطيع ان يدافع عن نفسه وعن أرضه وعن وطنه.

وإن من تمتهن كرامته لا يستطيع ان يحفظ كرامة غيره، ولا أن يبقي كرامة لوطنه، او يغار عليه من اعتداء الاعداء.

ميزة الإعلام في الغرب، انه ليس في تناقض مع مصلحة الشعب والحكومة. في الغالب هو ينتقدها بعنف في الشأن الداخلي، اما في الشأن الخارجي فهو قريب منها، يستمع اليها، يقدم لها الرأي والمعلومة، والحكومة نفسها تقدم لرجال الإعلام المعلومات وتسربها للصحافة. هناك توافق من نوع ما، هذا هو الأصل، اما الشاذ فلا يعتد به.

بالطبع أن فكرة (الدولة) وتوسع سلطان (الدولة) يأكل بعض الهامش من الحريات العامة، وهذه ضرورة للبشر فيما يبدو. ان هامش الحرية الموجود في الغرب أعلى مما نتخيل، وانه لولا الحرية ما حصل التقدم لديهم. وإن التشكيك في الحرية الموجودة في الغرب، أكاديمياً، وإعلامياً، وغيرها مما يقوله المتطرفون الوهابيون، يخشى ان تكون وراءه جهات تريد أن تقنعنا بفضائل الديكتاتورية، التي هي سبب بل سر تأخر وانحطاط العالم الإسلامي. نحن نريد حرية، او بالأصح نريد توسيع هامش الحرية، لرجل الإعلام ولرجل الدين، ولرجال البحث، ولرجال التاريخ، وللطلبة، والأساتذة والناس اجمعين، لأن هذا هو بالتحديد مفتاح التقدم.



ماذا بعد؟

زد هامش الحرية، يزدد المجتمع وعياً، ومسؤولية، وانتماءً، وثقافة، ومبادرة، وترتفع المعنويات والشعور بالثقة والكرامة وغير ذلك. اما التضييق فلا يزيد إلا في الرذائل.

بعض المواطنين، اذا ذكرت أمامه كلمة (الحرية) تصور معها: حرية الجنس، والتعري، او في احسن الفروض قد تعني له: الفوضى! وحرية الإلحاد!

هل هذا معنى الحرية في ذهن العامة عندنا، ومن اتى به اليهم؟! الى حد جعلهم يخشون من التفكير، من طرح الأسئلة المغلقة، بل وغير المغلقة. انهم يخافون: يخافون من سيف الدين، وسيف السلطان، وسيف المجتمع، وسيف الذات، يخشون ان يقال لهم ان فكرتهم خطأ، وأنه لا يحق لهم ان يسألوا مجرد السؤال.. ولذا هناك في داخل كل واحد منا اسئلة مكتومة، وآراء مكتومة، هو يظهر امام العالم والناس والمجتمع بشيء، ثم يمارس في بيته شيئاً آخر مغايراً لما يظهر به.

صارت حالة ازدواجية الشخصية شائعة في بلادنا.

فالناس تحيا حياتين، وتظهر بوجهين، وتؤمن بالشيء ونقيضة، او تؤمن بشيء وتعمل شيئاً آخر.

كلما زاد الضغط في مجتمع وجد النفاق والعمل السرّي ولغة التآمر وخطاب السلطنة، ومثل هذه الأمور لا توجد في المجتمعات الحرّة، التي يستطيع المرء فيها ان يمارس حرية الفكر والرأي والإعلام والإعتقاد وحرية التعبير والمشاركة السياسية وغيرها. في مثل هذه المجتمعات يتضاءل الى حد كبير الخوف ومن ثم النفاق.

المجتمع يضع قيوداً تؤدي الى ممارسة النفاق الإجتماعي.

العائلة تضع قيوداً تؤدي الى ممارسة النفاق الأسري.

الشلل والأصدقاء يضعون نفس القيود.

المؤسسات الدينية والسياسية تفعل نفس الشيء.

اذا اردت ان لا تكون هناك حاجة كبيرة للنفاق والمنافقين.. اعط حرية، ستجد ان الجميع يعلنون عن ألوانهم على السطح. ستراهم بلا مساحيق، وبلا أغطية.

وبسبب الضغوط والقيود تظهر على السطح في الأكثر آراء سقيمة، متلازمة مع احتكار ومصادرة الرأي.

يصبح ـ مثلاً ـ الدين محتكراً بيد جماعة، هي من يفسره، وهي من يفهم نصوصه، وهي من يعرف القرآن. اما الباقون فالقرآن لم ينزل اليهم، وهم جهلة لا يستطيعون التدبر في آياته، وهم بالتالي لا يحق لهم الحديث في موضوع الدين، او التاريخ، او غيره.

تصور لو ان كل جماعة قامت بمثل هذا النوع من الاحتكار (هذا لا يعني تخصصاً) ترى ماذا يحدث. يحدث ان الفرد العادي: لا يحق له الحديث في أمور الدين لأنه لا يفهم فيه، ولا في التاريخ لأن رجال التاريخ يقولون له: ومن أنت؟،، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم السياسة، والاقتصاد والتجارة، والزراعة والصناعة. ستجد الأكثرية نفسها مكممة الأفواه مركولة الى جانب (لا يحق) لها مجرد الحديث في مثل هذه الموضوعات. بينما نحن نقول ان حرية الكلام وحرية الرأي متاحة للجميع، اما قبول ما يقال فهو ليس خيار المتحدث وإنما خيار المستمع او (المتلقي).

والخلاصة.. إن حريّة الرأي هي الصخرة التي تبتنى عليها الإصلاحات المنشودة، وهي الضامن لمنع أمثال نايف وغيره من وضع المواطنين في السجون بلا سبب، وهي نفسها قادرة عبر النقد وغيره على تخويف وعاظ السلاطين من أحبار الوهابية قضاة كانوا أو غير ذلك من تجاوز ليس حدود الله فحسب بل وحدود المجتمع الذي سيعبّر عن غضبه وسخطه عليهم.

لقد أطلق سراح الإصلاحيين، ويجب أن يكرمهم المجتمع، وأن يحمل الراية معهم آخرون لمواصلة طريق الحرية والكرامة.

في فكر الدولة

الشرعية والعقد الاجتماعي

المناقشة في موضوعة الشرعية في سياق النظرية الاجتماعية والسياسية تبدو وكأنها جاءت لتؤكد مقولة هيغل بأن الانعكاس النظري يبدأ فحسب حين يكمل الفعل تطوره ويصبح إشكالياً. فالمسائل المتعلقة بالكفاءة الاخلاقية أو الحقانية لأشكال مختلفة من الحكم كانت حاضرة منذ بداية التفكير المنظم حول المجتمع. في كتاب (السياسة)، على سبيل المثال، يرى أرسطو بأن بعض الدساتير كانت محقة، أي تلك الدساتير التي صاغت المصالح المشتركة للمواطنين. فيما كان بعض الدساتير الاخرى فاسدة، أي تلك الدساتير التي تم توظيفها لخدمة مصلحة محددة للحكام، وهو تمايز يندكّ في الميتافيزيقيات الغائية. وعلى أية حال، فإن النظرية الكلاسيكية افتقرت الى لغة صريحة حول الشرعية، فتلك اللغة كانت إبتكار الفكر الحديث، ممثلاً بصورة جيدة في وعد روسو في العقد الاجتماعي لبيان كيف أن السلطة السياسية تصبح شرعية. إن الفرضية الجدلية لروسو تتموضع على أساس الكلمات القصيرة للتقليد الارسطي والتحذير حول سجالية الشرعية في العصر الحديث. إن هذا التحول من الاعتبار الميتافيزيقي الى الاعتبار الطوعي مهّد السبيل لمساهمة ماكس ويبر، المنظر الأكبر الحديث للشرعية.

تبدأ كافة النظريات الحديثة من فرضية أن الشرعية يجب أن تنطلق من الكفاءة السلطوية، والقانونية، والوثاقية، أو الحق الملحق لنظام ما، حكومة أو دولة كيما تعتبر شرعية، إذا ما حازت على (الحق في الحكم).

من سوء الحظ، فإن تعريف الشرعية يتوسل بالسؤال الحاسم: كيف يتشكل الحق، وكيف يتحدد معناه؟ وبصورة عامة فإن السؤال قد تمت الاجابة عنه في إتجاهين: فهناك مدرسة فكرية جادلت ويبر بأن إحتمالية التوجيه فحسب للايمان الذاتي في صلاحية أي نظام هي التي تؤلف صلاحية النظام نفسه. ووفق هذا الرأي بأن الحق يخفض الاعتقاد في الحق في الحكم. وقد حاول ويبر المجادلة ضد التداعيات النسبية لذلك المفهوم من خلال تحديد أربعة أسباب لتوصيف شرعية أي نظام إجتماعي: التقليد، التأثير، عقلانية القيمة، والقانونية. وهذا التصنيف خدم كأساس لتحليله المشهور للنماذج النقيّة للهيمنة الشرعية: النموذج التقليدي، الكاريزمي، العقلاني القانوني.

ومن الناحية النظرية الواسعة، فإن كل المجتمعات البشرية المعقدة تواجه،

> **منذ أن يولد كل فرد حراً وسيداً لنفسه، لا يستطيع أحد، بأية ذريعة، إخضاعه دون قبوله**

بطريقة أو بأخرى مسألة الشرعية، أي بعبارة أخرى، مسألة: لماذا وكيف يستلزم النظام الاجتماعي خضوع الأفراد؟ ولكن هذه القضية أكثر حراجة وجلاء في المجتمعات الحديثة. والصورة التي صاغ بها روسو المسألة في البداية الأولى للعصر الحديث قد تساعدنا في إدراكها بصورة أفضل.

(يولد الانسان حراً وهو، في كل مكان، يرسف في القيود. كيف حدث هذا التغيّر؟ أجهل ذلك. ما الذي يمكن أن يجعله شرعياً؟ أعتقد أني أستطيع الإجابة عن هذا السؤال. فالنظام الاجتماعي حقٌ مقدّس يستخدم أساساً ككل الحقوق الاخرى. الا أن هذا الحق لا يأتي من الطبيعة، بل يقوم على إصطلاحات. والأمر يدور حول معرفة ما هي الاصلاحات (أنظر العقد الاجتماعي، جان جاك روسو). لم يكن لهذا التصريح وهو أقرب الى الراديكالية أن يصدر قبل بضعة قرون. فقد كان العالم يدرك، إذ ذاك، على أنه نظام كوني يحدد، فيه، للكائنات البشرية هدف وموقع معاً. والعرف، في هذا العالم، من مستوى إلهي والسلطة السياسية راسية في نظام كوني أوسع. ولم تكن مفاهيم الحرية والشرعية والارادة والقبول والمال والاصطلاح المترابطة التي تكمن وراء تأكيدات روسو مألوفة، وإنحيازه الى استقلال حيال عالم الرموز والدلالات القديمة مرتبط بتجربة حالة لانعدام الحرية في المجتمع. وجوهر تجربة الضياع والفوضى الحديثة محتوى في هذه الصياغة. وبالفعل، فإذا لم يمسّ النظام القائم نظاماً كونياً، فإن كل منع وكل طلبٍ أو كل قاعدة تصدر عنه تؤلف ضروباً من المس بالحرية - مساً بحريتي، بحريتنا. فالحدود غير المرغوب فيها تصبح قيوداً ولا يمكن للحدود أن تكون مشروعة مالم تكن ناجمة عن الارادة البشرية.

ولا يستطيع أحد أن يسلّم، اليوم، بالحل الذي نادى به روسو لمسألة الشرعية - نظرية الارادة العامة - ولكننا نستوعب كل مسألة الشرعية في الاطار العام للفكر الذي طوّره. وهذا ما يحمل على التفكير في أن ضروب ضعف الاجابة الخاصة التي إقترحها ليست، فقط، ضروب ضعف نظرية خاصة في الشرعية، ولكنها ترد الى صعوبات أكثر أساسية، ملازمة لاطار الفكر نفسه.

والنظريات المعاصرة للشرعية على ثلاثة أنواع، ويحاول بعضها إستعادة عناصر العالم الذي فقدناه بتحليلها الأعراف والمعايير كتقاليد تنتمي الى

المستوى الالهي أو تعكس غرضاً متضمناً في الطبيعة. وهي تحاول، كما تقول حنة أرندت، إعادة مذهب (للشرعية يشتق من شيء غريب عن فعل الانسان). وتأخذ نظريات أخرى في الحسبان الطابع الاصطلاحي للحياة الحديثة، ولكنها تقصر مسألة الشرعية على الاصطلاحات التي تحكم العلاقات بين الدولة والمواطن وتسعى الى ضمان الشرعية من خلال القبول العقلاني للمواطنين. وأخيراً، تلحّ بعض النظريات على كون الطابع الاصطلاحي للمعايير وتقنين التصرفات قد إنتشر في كل ميادين الحياة، فهي تحاول، إذن، تحديد معيار للقبول واسع جداً، صالح لجملة نمط حياة.

ويقدم جورج كانت مثالاً للنموذج الثاني من النظريات، فالحداثة تعني تجريد الطبيعة والطابع الاصطلاحي للحياة وتبلور الدولة وأولوية قبول الفرد في إقامة الشرعية على صفة القداسة. ولكن مسألة الشرعية يجب أن تقتصر، في رأيه، على مسألة قبول المواطن بالمبادىء الدستورية الأولية التي تدير الدولة. وكانت الذي ينتقد نظريات الشرعية الفعلية والضمنية في الدول الرأسمالية الديمقراطية يتبين (مشاعر وآراء فقدان ود عميقة ومبثوثة حيال الديمقراطية التمثيلية). فقد توجد، في ميادين عديدة من الحياة، ظواهر غرابة وضياع، ولكن هذا الوضع للأشياء جزء لا يتجزأ من الفكرة الحديثة عن الحرية والاصطلاح. وهو ليس علامة لا شرعية للدولة، ولا يمكن أن يعالج دون الرجوع الى تصور مضلل تكون فيه الطبيعة أو الله هما اللذان يقدمان معايير شرعية خارجية عن الانسان.

ويرى تقليد آخر يمثله جورجن هابرماس أنه يجب، في المجتمعات المعاصرة، توسيع المجال الذي تتخذ فيه مسألة الشرعية معناها. وبالفعل فإن ممارسات وقواعد ومعايير عديدة كانت تعد، في السابق، مدارة من جانب التقليد أو السوق اللاشخصية تعاش، بصورة متزايدة، كإصطلاحات صيغت بناها من جانب ظواهر سلطة أو من جانب السياسة، واذا مضت هذه الاصطلاحات ضد إرادة المنخرطين فيها، فإنها تكون مضللة أو تعاش بوصفها ضروب قسر مكروهة بدلاً من أن تكون وسائط للحرية. وعند ذلك، تصبح شرعية الدولة - ولكن ليس، بالضرورة قابليتها للمحافظة على النظام - هي قدرتها على تحقيق التناغم بين هذه الاصطلاحات وإرادة المواطنين المنضجة بصورة إستدلالية من خلال سيرورة شفافة وديمقراطية. وتشكل، من الآن فصاعداً، جزءا منها مسائل كتوزيع المداخيل وتنظيم حياة العمل والتركيب الاجتماعي للاستهلاك وسمات البيئة الطبيعية والتقسيم القطاعي للعمل والعلاقات بين الآباء والأبناء ومصير الاشخاص المسنين، وهي مسائل كانت تعد، سابقاً، خارج مجال الارادة والاصطلاح والحياة السياسية والشرعية. ومن الصعب أن نرى نظاماً يعتنق الحداثة يعاكس هذا التطور دون أن يمر بدروب تعسفية ولا شرعية.

ونستطيع الآن، أن نفهم ما يقود الى تبني أكثر المواقف نموذجية حيال مسألة الشرعية: فالمحافظون والمحافظون المحدّثون يحاولون إعطاء طابع أقل اصطلاحية لبعض مجالات الحياة بإعادة إعطاء دلالة طبيعية للتضييقات الرئيسية التي تفرضها الديمقراطيات

تجمّع البشر في كيان سياسي يفرض قبولاً مشتركاً وإرادة حرة، وأن القبول المشترك لا يتحقق ما لم تكن الأفعال طوعية

الدستورية الرأسمالية أو بنسبتها إليها طابع ضرورة. ويحاول الليبراليون قصر مسألة الشرعية السياسية على المبادىء الدستورية التي تدير الدولة بالمحافظة على خط تفريق بين الاقتصادي والسياسي ويتبني معايير شرعية مختلفة لكل من هاتين الدائرتين. ويحاول الراديكاليون الاحاطة بجملة إصطلاحات قادرة على تلقي قبول مجموع السكان. إن كلا من هذه الاجابات تصطدم بصعوبات خطيرة: فيمكن ان يعاش موقف المحافظين كمحاولة لخفض قيمة الاصطلاحات في الحياة الحديثة، وفصل الليبراليين بين الاقتصادي والسياسي يبدو متزايد الصنعية في سياق يتزايد فيه دخول السلطة والسياسة في الحياة الاقتصادية (والعكس بالعكس)، ورؤية الراديكاليين مهددة بأن تبدو كطوباوية.

العقد الاجتماعي

الفكرة المركزية لنظرية العقد الاجتماعي هي أن الحكومة الشرعية هي النتاج الصنعي للقبول الطوعي لعملاء أحرار على الصعيد المعنوي: فلا وجود، إذن، لسلطة سياسية (طبيعية) ما. وبالتالي، فإن مايكل أوكيثوت على حق حين يقول أن نظريات العقد هي مذاهب (الارادة والاصطناع). وفضلاً عن ذلك، يمكن تلخيص هذه النظريات بصيغة لوك التي تقول (إن الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم السياسي). وإذا وجدت آثار لنظرية العقد في الفكر السياسي القروسطي، وإذا عبّر بعض الليبراليين المعاصرين عن عودة الى الاهتمام بهذا المذهب، فإن العصر الذهبي للعقد الاجتماعي يقع، حقاً، بين عامي ١٦٥٠ و١٨٠٠ وهو يبدأ مع (ليفياثان) هوبز وينتهي مع (العناصر الميتافيزيقية للعدالة) لكانت. ويمكن الدخول في جدال حول الاسباب التي إتخذت الطوعية، من أجلها، مثل هذه المكانة في الفكر الغربي. فمن المحتمل أن تكون نظريات النظام السياسي الجيد والطبيعة الاجتماعية للانسان القديمة التي شقت الدرب بتأثير من المسيحية، لرؤية الظواهر السياسية على أساس نموذج (الأعمال الجيدة). فكما أن الاعمال الجيدة تقتضي معرفة الخير والشر، فإن الحياة السياسية تقتضي القبول الأخلاقي، انخراط الفرد في السياسة من خلال إرادته. وقد كانت حرية المرء في التطابق مع المعايير، طيلة الوقت، عنصراً هاماً من عناصر العقيدة المسيحية، ومدلول الشك في فكر الاصلاح لم يفعل شيئاً خلاف إنه دعم هذه المركبة الفردية والمسؤولة في تصور الاخلاق على حساب الخضوع لسلطة معنوية. ومن الطبيعي، على وجه الاجمال، ان يكون التصوّر البروتستانتي للاستقلال المعنوي للفرد قد انتقل، تدريجياً، من الصعيد اللاهوتي والفلسفي الى الصعيد السياسي وأن يكون قد وفر الأساس

الثقافي لنظرية العقد. فلم تعد شرعية مؤسسة ما تستطيع، بعد انتشار أفكار الاصلاح، الاستناد الى الصفات الباطنية وحدها. فقد أصبحت تفترض، بعد ذلك، قبول الأفراد الذين يعدون أصحابها.

ومهما تكن الصورة التي إنبثقت، عليها، نظرية العقد الاجتماعية الارادوية، فمن المؤكد أن الأفكار المتصلة بالدولة الجيدة شقت الدرب، تدريجياً، لمدلول الدولة الشرعية. وقد أعتبر، بعد القرن السابع عشر، أن هذه الشرعية يجب أن تستند الى مدلول الارادة.

وقد جاء المنعطف الحاسم في ظهور الارادة كمدلول أساسي في الفكر الاجتماعي الغربي مع القديس أوغسطين الذي أخذ عن شيشرون وسينيك فكرة (الارادة الطيبة - Good Will) وعمقها ليجعل منها مفهوماً مركزياً للاخلاق. وعلى الرغم من أن القديس أوغسطين لم يعد نفسه، في كتاباته السياسية الخالصة، منظراً للارادة والعقد الاجتماعي، فإنه قد أقام في تصوره للأخلاق، صلة وثيقة بين القبول والارادة لم يكن يمكن لنظرية العقد الاجتماعي أن تنمو دونها. وأصبح هذا التيار الارادوي سياسياً بصورة أصرح، لدى بعض الفلاسفة السياسيين المسيحيين الذين عقبوا توما الأكويني، وبصورة رئيسية وليم دوكهام ونيكولاس كوزانوس: فقد إدّعى كلاهما أن السلطة السياسية الشرعية تستند الى قبول الرعايا الحر.

ولكن أكثر صور النظرية السياسية للإرادة السابقة لمدرسة العقد الاجتماعي تقدماً ودقةً هي تلك التي طوّرها فرانشيسكو سواريز في كتابه الكبير (مطوّل في القوانين وفي الله الذي أعطانا القانون). إن الارادة الحرة والقبول السياسي، في نظرية سواريز، متشابهان، بل ومتوازيان: فالارادة هي (العلة الاولى) للدولة. ويلخّص سواريز مذهبه حين يلاحظ أن (الارادة البشرية ضرورية من أجل أن يستطيع البشر أن يتّحدوا في جماعة وحيدة وكاملة)، وأن البشر، بوصفهم أفراداً، يملكون الى حد ما، بطبيعة الأشياء، القدرة على إقامة جماعة كاملة وخلقها)، وهذه الملكة هي، بكل بساطة في نظرية سواريز، الارادة. فيمكن للبشر ان يتجمعوا، كلهم معاً، في كيان سياسي بفضل إرادة خاصة أو قبول مشترك. والشعب لا يستطيع إظهار قبوله المشترك ما لم تكن (الأفعال طوعية).

إن جهداً من هذا النموذج يكفي، بالنسبة لمنظري العقد الحديثين، من أجل أن نقول إن حكماً ما إكتسب الشرعية بالقبول. بحيث يكون الالتزام والسلطة نتاج مسؤولية الجميع وحريتهم، نتيجتين لارادة كل فرد، بتعابير أخلاقية. ومن الممكن تماماً مقاربة نظرية العقد من وجهة نظر أحدث من حيث هي إمتداد لبعض الأفكار القروسطية المتّصلة بالعقد بين الحكام والشعب أو من حيث هي نظرية للحدود العقلانية للحكومة. وسيئة هذه التصورات التضييقية هي أنها لا تأخذ في حسبانها، حقاً، الثورة التي أدخلتها الأفكار المسيحية في الفلسفة الاخلاقية والسياسية وأنها تخفّض، من أجل ذلك، من قيمة المركبات الأخلاقية لنظرية العقد، كالاستقلال والمسؤولية والواجب والارادة. ولقد إحتل القبول أو الاتفاق المبني على الارادة، مفهوماً كملكة أخلاقية وفي القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، مكانة لم يحتلها بهذا الكمال من قبل. فهوبز، مثلاً يقول في (الليفياثان - ١٦٥١): (أن حق كل الملوك مشتق، أصلاً، من قبول كل الذين يجب أن يُحكموا). ويلح على كون الارادة البشرية (تؤلف جوهر كل إتفاق). بل إنه كان قد قال، في كتابه السابق (حول المدينة - ١٦٤٢): (إني أؤكد أن الانسان ملزم بالعقود التي قبلها، وهو ما يعني أنه يجب عليه إحترامها بإسم الوعود التي قدّمها، ولكن قيود القانون تفرض نفسها عليه كإلتزام، وهو ما يعني أن القانون يكرهه على إنجاز وعوده تحت طائلة عقوبات ينص عليها القانون).

إن هوبز يقرر بوضوح، هنا، أن الالتزامات تشتق من الوعود، من العقود التي تكون الارادة جوهرها، وليس من الخوف من العقوبة التي لا تفعل شيئاً خلاف توطيد النية الناجمة عن وعد. ودون أن نتوقف عند لوك الذي يرى، من جهته، ان (الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم من أجل خير رعاياهم)، نستطيع الالتفات الى روسو. إن هذا الأخير يقول:(لا أدين بشيء لمن لم اعدهم بشيء..إن الترابط المدني هو أكثر أفعال العالم طوعية. فمنذ أن يولد كل فرد حراً وسيداً لنفسه، لا يستطيع أحد، بأية ذريعة، إخضاعه دون قبوله). وهذا المقطع يبين، بوضوح، الى أي حد تترابط أفكار القبول والعقد والفعل الطوعي. ويرى كانت، كذلك، في كتابه (العناصر الميتافيزيقية للعدالة - ١٧٩٧) أن من العدل ترك انحطاط النبالة يتم تدريجياً على اعتبار ان الشعب لم يرد قط، حقاً، قيام طبقة وراثية لا يستند مقامها الى الاستحقاق. وهو يرى، أيضاً، أن كل القوانين يجب أن تكون بحيث يستطيع رجال عقلانيون قبولها. وهيغل نفسه يؤكد، صراحة، أننا في العصر الحديث (نطالب بوجود حكم خاص، إرادة خاصة، ووعي خاص)، في حين (كانت الغاية الذاتية تتطابق، في دول العصور القديمة) بكل بساطة، مع إرادة الدولة. ويتابع هيغل مشيراً الى أن (كلمة أريد) يجب أن تصدر عن الانسان ذاته عندما يتخذ قراراً إجتماعياً.

وقد كان هيغل على الرغم من قبوله الاطروحات الارادوية، ناقداً مؤثراً للنظرية التعاقدية للدولة. وقد كشفت نظرية العقد الاجتماعي، خلال أكثر من قرن بعد وفاته عام ١٨٣١، من جانب النفعية، من جهة، والنظريات التاريخية للدولة المشتقة، الى حد بعيد، من فكر هيغل نفسه والتي وجدت أكمل تعبير عنها في الماركسية من جهة أخرى. ولم تعد القوة الى هذه النظرية الا مؤخراً، لا سيما من جانب جون راولز، الذي حاول تقديم مبادىء العداله لديه بوصفها (مبادىء يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون راغبون في السعي وراء مصلحتهم الخاصة إذا أرادوا تعريف حدود ترابطهم على أساس مساواة اولية بين الجميع). وليس هدف تأمل راولز تبرير السلطة السياسية ولم يستعمل، قط، مدلولي الارادة والقبول، الا أن محاولته تقديم المجتمع العادل بوصفه (مخططاً طوعياً للتعاون) يربطه بالتقليد التعاقدي. ويبدو هذا النمط من الفكر الذي تعود جذوره الى القديس أوغسطين والذي رسم فلسفة الانوار قد حقق عودة ملحوظة.

ما بعد صعود عبدالله لسدة الملك

صراع الأمراء.. مشكلة تم تجاوزها أم معركة بانتظار الحسم

ركّزت وسائل الإعلام المحلية على أن الحكم انتقل بسهولة وسلاسة وهدوء الى الملك عبد الله، وكأن انتقال السلطة الهادئ ـ كما عبّر عنه ـ يضيف حسب وجهة نظرهم شرعية لنظام الحكم نفسه، ويمنحه الثقة من قبل الجمهور، دونما نظر او اعتبار لطبيعة الحكم الملكي الوراثي المخالف لشرع الله والمتعارض مع أبسط مفاهيم السياسة الحديثة. إن انتقال السلطة، سواء كان بهدوء أو بغيره، لا يغير الموقف من أصل النظام نفسه، ولا من تركيبته. وهناك أنظمة عديدة انتقلت فيها السلطة بهدوء أيضاً، وبينها أنظمة ملكية (المغرب والأردن والبحرين) ولكن هذه الأنظمة رغم اتفاقها مع النظام السعودي في طبيعته الأبوية الوراثية، إلا أنها تختلف عنه في حقيقة ان مصادر شرعيتها متعددة، وإن كانت غير مكتملة الشرعية.

كأن الأمراء يقولون لنا بأن الحكم انتقل بهدوء وبدون دم! ولكن من هو الذي يعكر انتقال السلطة بهدوء وسلاسة؟ هل هو الجمهور، الشعب، المعارضون، الأميركيون؟! كلا..

فمن يهدّد بانتقال عنيف للسلطة هم الأمراء أنفسهم، وليس من قبل أحد من خارج محيطهم وأسوارهم.

ولقد شهد تاريخ آل سعود بأن انتقال السلطة لم يكن هادئاً في أكثر الأحوال. والسبب يعود الى عدم وجود قانون واضح ومفصّل للتوارث، الأمر الذي يدفع بكل واحد من الأمراء للإدعاء بأن من حقه الوصول الى الحكم ولو بالقوة ـ إن امتلكها بالطبع!

قبل ان يموت الملك عبد العزيز كان مدركاً للصراع بين إبنائه على الحكم، خاصة بين سعود وفيصل. وفي الطائف، وحسب ما ينقل الزركلي، فإنه قال لهما: سعود.. أخوك فيصل! فيصل.. أخوك سعود!

بعد خمس سنوات فقط اشتعل الخلاف، ثم تكرر عام ١٩٦٠ ثم عام ١٩٦٢، الى أن أقيل سعود وطرد من المملكة هو وعدد من أبنائه عام ١٩٦٤م، وبقي في المنفى (اليونان) حتى وفاته عام ١٩٦٨، وطيلة هذه الفترة كان دائب العمل للعودة الى الحكم ولو بالقوة.

أما فيصل فمعلوم أنه قتل هو الآخر في عملية انتقال (هادئ جداً!) للسلطة. قيل أن الملك فهد تواطأ مع الأميركيين على مقتله، وأن الأمير سلمان ـ أمير الرياض ـ كان هو الآخر متواطئاً في الأمر، وظهر كأنه هو المستجوب الوحيد لقاتل الملك.

بالنسبة للملك خالد، كان هناك حديث عن (احتمال) تسممه، وقيل أن ابنه الأكبر طلب التحقيق وتشريح الجثة، وأن سعود الفيصل حينها شتمه وهدده.

الآن مات الملك فهد، في حين وقف الوارثون شاهرين أسلحتهم لتأمين كراسيهم ومواقعهم. الأمر الوحيد الذي اتفقوا عليه هو ما أعلن عنه: أن يكون عبدالله ملكا، وسلطان ولياً لعهده.

عدا عن ذاك لا شيء حُسم، لا من جهة النائب الثاني ولا الوزراء، ولا إمارات المناطق، ولا حتى المحافظات التي يصرّ الجناح السديري على التدخل فيها. فضلاً عن قسمة الأموال وحصص النفط لكل أمير وأميره!

المشكلة ليست في وصول ملك (على الأرجح ضعيف) بل في وصول طبقة حاكمة جديدة، تعوّض ضعف الملك عبدالله. فالأخير لا يسعى الى كرسي الملك فقط، وانما يريد محازبيه ان يصلوا الى هرم السلطة.. ان يكافأهم على دعمهم ومساندتهم، وأن يزيح آخرين محسوبين على السديريين السبعة، فالخلاف حول مراكز الدرجة الثانية، والمراتب التي ستعطى لطبقة جديدة من الأمراء حرمت من السلطة مع وصول الملك فيصل الى السلطة في الثمانينات الهجرية.

أما السيديريون فيريدون ملكاً فقط، ملكاً بالضرورة ضعيفاً أمام عصبتهم، وليس طبقة حاكمة جديدة تحل محلهم أو تضعف مركزهم، بحيث يتمكنون من ممارسة نفس السياسات بنفس الوجوه، عدا تغيير شكل الملك، الذي هو في مثل هذه الظروف سيكون ضعيفاً وحيداً بين مجموعة متراصة ذات خبرة متراكمة.

أما وجهة النظر المقابلة، فهي تقول أن ولي العهد إنما حافظ على مركزه في ولاية العهد الى أن وصل بعد لأي الى كرسي الحكم، إنما جاء بدعم من الأمراء المبعدين من أبناء الملك عبد العزيز وحفدته، والذين يعتقدون بأنهم حرموا من حقهم في السلطة ردحاً من الزمن، بسبب استئثار السديريين بالحكم. ولذا فإن عبد الله يخشى بأن يهمّش حتى مع الإقرار بأنه الملك، ما لم يكن مدعوماً من طبقة الأمراء من اخوته غير الأشقاء وغيرهم، كما أنه يشعر بالدين المستحق عليه لإولئك الأمراء الذين وقفوا معه أثناء المحنة حتى مرت الفترة الماضية بسلام.

ويبدو أن عبدالله ـ الملك الآن ـ كان قد سعى في الفترة الماضي لتشكيل طبقة من الأمراء متبلورة تسنده ومن ثمّ تستلم السلطة أو على الأقل بإمكانها أن تتفاوض مع الجناح السديري من موقع قوة. ولكن لا يبدو من الواضح أنه نجح في ذلك، إذ لم يتبيّن أنه كسب شخصيات قوية الى صفه. وهناك من يعتقد بأن مرحلة الصراع قد بدأت بموت الملك فهد وليس قبله، وأننا في قادم الأسابيع سنرى تمايزاً واضحاً بين المعسكرين: معسكر الأمير عبد الله ومعسكر خصومه السديريين. الآن، وبعد أن صار ملكاً، بإمكانه العمل بحريّة في جلب من يريد الى صفه، وفي هذه الفترة بالذات وبعد أن صار ملكاً، لم يعد الأمراء الضعاف يخافون على مكانتهم وإمكانتهم من الإنضمام الى الشخصية الأولى في الدولة والعائلة المالكة (رسمياً على الأقل)!

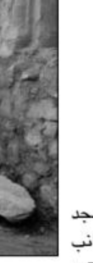
وهكذا فإن المعركة بالكاد قد بدأت، ولم تنته بانتقال السلطة (الهادئ!) الى عبد الله، فقد يتحوّل الى عاصف بل شديد العصف!

الرأي القائل بأن الإنتقال الهادئ للسلطة يعكس إجماعاً داخل العائلة المالكة لن يؤدي ـ بسببه ـ الى تغييرات هيكلية في سياسات الدولة ورموزها، وبالتالي لن يحدث التغيير الإصلاحي المنشود في مجاليه السياسي والإقتصادي.. هذا الرأي يقابله رأي آخر، يفترض أن معركة الخلافة والصراع على السلطة لم تحسم بعد، وبالتالي فإن آفاق الصراع مفتوحة حتى مع رضوخ الجناح السديري، وقد تستمر الى آخر ولاية عبدالله، أي الى أن يموت.. وبناء على ذلك، فإن الصراع غير المحسوم والذي قد يكون ناتجاً عن تكافؤ القوى، إما أن يولّد تجميداً للإصلاحات السياسية، وإمّا أن يؤدي الى إشراك الجمهور فيه، رغم أن ذلك غير محبّذ لدى الأمراء، بما يفسح المجال لتغيير سياسي من نوع ما.

موضوع الغلاف

المتشددون السعوديون يزيلون تراثهم

تدمير مكة



آثار لم يبقى الا أسمها

نشرت صحيفة الايندبندنت البريطانية في الثامن من أغسطس مقالاً للكاتب دانييل هودن تحت عنوان (The Destruction Of Mecca) جاء فيه:

مكة التاريخية، مهد الاسلام يتم محوها في عملية إنقضاضية غير مسبوقة من قبل المتشددين الدينيين.

إن التاريخ الثري المتعدد الطبقات للمدينة المقدّسة قد زال في الغالب. ويقدّر معهد الخليج ومقرّه في واشنطن أن نسبة ٩٥ بالمئة من المباني القديمة ذات الألف عام قد تمت إزالتها خلال العقدين الاخيرين.

وفي الوقت الحاضر، فإن المكان الحقيقي لمولد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يواجه الجرّافات، مع تستّر السلطات الدينية السعودية حيث يملي التفسير المتشدد للاسلام ـ للوهابية ـ إزالة التراث الخاص بهم.

إنها نفس الارثوذكسية الغنية بالنفط التي تضخ الاموال لحركة طالبان، حين تهيئوا لتدمير تمثال بوذا باميان عام ٢٠٠٠. وهو نفس المعتقد الذي عارض بعنف كافة أشكال الوثنية ـ حيث صدرت فتوى بأن يتم دفن ملك السعودية في قبر صحراوي غير مشخّص المعالم.

وقد ذكر مهندس معماري سعودي، سامي عنقاوي، المعروف بكونه متخصصاً في الزخرفة المعمارية للمنطقة، ذكر لصحيفة الايندبندنت بأن حفلة الوداع الاخير لمكة باتت وشيكة:(ما نشهده هو الايام الاخيرة لمكة والمدينة).

وبحسب تصريح الدكتور عنقاوي، الذي كرّس حياته للحفاظ على المدينتين المقدستين، فإن ما يقل عن ٢٠ بناءً فحسب موجوداً الآن ويعود الى فترة حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) أي قبل ١٤٠٠ سنة، وأن ما بقي منها قد يجرّف في أي وقت. (إنها نهاية تاريخ مكة والمدينة ونهاية مستقبلهم) كما يقول الدكتور عنقاوي.

وتعتبر مكة المكان الأكثر زيارة في العالم. إنها موطن المسجد الحرام، والى جانب المدينة التي تضم قبر النبي (صلى الله عليه وسلم)، تستقبل أربعة ملايين زائراً سنوياً حيث يؤدون فريضة الحج والعمرة.

إن القوة المحرّكة خلف حملة التدمير والتي بدّلت معالم هذه المدن هي الوهابية. وهذه، أي عقيدة الدولة الصارمة للسعودية، قد تم إستيرادها من قبل الزعامات القبلية السعودية حين إحتلت المنطقة ـ أي الحجاز ـ في العشرينيات من القرن الماضي.

إن الدافع وراء التدمير هو الهاجس الوهابي التعصبي من أن المواقع ذات المنفعة الدينية والتاريخية قد تسهم في انتشار الوثنية والشرك، وعبادة آلهات متعددة بصورة متساوية.

ما يقل عن ٢٠ بناءً فحسب موجوداً الآن ويعود الى فترة حياة النبي (ص)، وأن ما بقي قد يجرّف في أي وقت

إن عبادة الاوثان في السعودية تبقى، من حيث المبدأ على الاقل، تحت طائل عقوبة الاعدام. وذات الحرفيّة هذه تملي بأن بوسترات الاعلان قد ويجب أن يتم تعديلها. إن الجدران في جدة مزيّنة بإعلانات تحمل صوراً لأشخاص قد تم تغطية عين أو رجل منهم (بناء على حرمة التصوير). إن هذه الاختلالات المبتدعة هي المؤشر الأكثر بروزاً لأرثوذكسية لا تتحمل أي شي قد يفضي الى شيء يقرب من عبادة القبور. ليس هناك من شيء يجب أن يحول بين عبادة المرء لله.

يقول الدكتور عنقاوي بأن (جذر المشكلة هي الوهابية.. فلديهم عقدة كبيرة حول الوثنية وأي شيء يتعلق بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ). والآن فإن الوهابيين قد وضعوا نصب أعينهم مكان مولد النبي صلى الله عليه وسلم. وقد شهد المكان إعادة تعمير في وقت مبكر من عهد الملك عبد العزيز بن سعود قبل خمسين عاماً حين أقنع المهندس المعماري في مكتبة الحرم الحاكم المطلق بأن يسمح له بأن يحفظ بقايا مكان المولد تحت البناء الجديد. إن هذا التنازل بات الآن تحت التهديد بعد أن وافقت السلطات السعودية على خطط لتطوير المكتبة ببناء جديد والذي قد يؤدي الى طمس الأسس القائمة والبقية التي لا تقدر بثمن من مكان المولد.

الدكتور عنقاوي هو متحدر من عائلة تجارية محترمة في جدة وهو شخصية قيادية في الحجاز، رباط المملكة الذي يضم المدينتين المقدّستين والتي تمتد من الجبال المحاذية لليمين في الجنوب والى الشواطىء الشمالية من البحر الاحمر وحدود الأردن. وقد أسس (الدكتور عنقاوي) مركز أبحاث



معاول الدمار طالت حتى الدمار

الحج قبل عقدين للحفاظ على التاريخ الثري لمكة والمدينة، ولكن هذا الجهد أصبح الى حد كبير آزفاً.

يقول ـ الدكتور عنقاوي ـ بأن الجرّفات قد تأتي في أي وقت وأن موضع ولادة النبي (صلى الله عليه وسلم) قد يزول بين عشية وضحاها.

وليس العنقاوي وحده الذي يحمل بداخله هذا القلق. فقد نشر معهد الخليج، وهو تجمع أخباري مستقل، ما يمكن وصفه بفتوى، صادرة عن هيئة كبار العلماء في السعودية عام ١٩٩٤ ينص على أن بقاء المواقع التاريخية (قد يؤدي الى الشرك والوثنية). وذكر علي الاحمد، مدير مؤسسة عرفت سابقاً بإسم المعهد السعودي، بأن (تدمير المعالم الاسلامية في الحجاز هو الأضخم في التاريخ، وهو أسوأ من تدنيس المصحف الشريف).

إن معظم المباني يواجه نفس المصير مثل بيت علي العريضي، من أحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي تم تشخيصه واكتشافه من قبل الدكتور العنقاوي. وبعد اكتشافه، أمر الملك فهد بتجريف القبر قبل أن يصبح موقعاً للزيارة. يقول الدكتور عنقاوي (إن الجرّفات موجودة هناك وإنها بحاجة الى ساعتين فحسب لتدمير كلّ شي. ليس لديها حساسية حيال التاريخ. إنها تحفر أسفل الاساس الصخري ومن ثم تسكب الخلطة الاسمنتية فيها).

والشيء ذاته لفت إنتباه البروفسور اللبناني كمال صليبي، حيث أشار الى أن إحدى القرى اليهودية الموجودة فيما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية كانت موقعاً لمشاهد من الانجيل، حفرت على إرسال الجرّافات، وقد تم تدمير كافة الآثار.

إن هذا النمط المثير للاحباط من الاكتشاف والتدمير ساق الدكتور عنقاوي وزملائه للمحافظة على سريّة عدد من المواقع في المدن المقدّسة والتي قد يعود تاريخها الى زمان النبي إبراهيم عليه السلام.

لقد كان البيت السعودي الحاكم ملتزماً بالوهابية منذ أن وقّع المصلح الديني محمد بن عبد الوهاب معاهدة مع محمد بن سعود عام ١٧٤٤. إن الاتحاد بين آل سعود والمتعصبين المحاربين الوهابيين أصبح أساس الدولة الحديثة. فالبيت السعودي يتسلم الثروة والسلطة فيما يحصل والعلماء المتشددون على دعم الدولة التي تمكّنهم في العقود اللاحقة لنشر الايديولوجية الوهابية عبر العالم.



أهكذا يحفض تراث الاسلام؟

ما يميّز زي المتعصبين الدينين أنهم أصبحوا معماريين تجاريين وهم حريصون على ملء الفراغ التاريخي الناجم عن التدميرات مع مردودات عالية ومربحة.

يقول الدكتور عنقاوي (أن الرجل الذي صنع بيده تاريخ مكه قد إندثر والآن فإن

وضع الوهابيون مكان مولد النبي صلى الله عليه وسلم نصب أعينهم من أجل تدميره واخراج قبره من المسجد النبوي

مكة التي خلقها الله تندثر أيضاً.. إن المشاريع التي ستأتي ستقوم بإنهائها تاريخياً ومعمارياً وبيئياً) على حد وصفه.

ومع زيادة عدد الحجاج سنوياً حيث يتوقع تضاعفهم خمس مرات ليصلوا الى ٢٠ مليون في السنوات القادمة مع تخفيف السلطات السعودية من القيود المفروضة على الدخول، فإن المكاتب العقارية ستجد فرصة للحصول على مال لقاء الطلب العالي على السكن.

وحسب تصريح مدير لشركة عقارية سعودية رئيسية لوكالة رويترز (إن البنية التحتية في هذه اللحظة لا يمكنها أن تسدّ الحاجة. وأن ثمة حاجة ملحّة لفنادق وشقق وخدمات جديدة).

وبالرغم من وجود ما يقرب من ١٣ مليار دولار نقداً تتدفق حالياً في مكة، فإن المشككين السعوديين ينبذون مجادلة المعماريين. وحسب السيد أحمد (إن خدمة الحجاج ليست هي الهدف الحقيقي) ويضيف (إذا كانوا مهتّمون بالحجاج، كان عليهم بناء سكة حديد بين جدة ومكة وبين مكة والمدينة. إنهم يزيلون كل معلم تاريخي ليس سعودياً ـ وهابياً، ويستغلون الموقع الرئيسي لكسب المال) حسب قوله.

إن من أهم المشاريع الجديدة المهيمنة هي جبل عمر والذي سيتميز ببرجين فندقيين يضم ٥٠ طابقاً وسبع مجمعات شققية تحتوي على ٣٥ طابقاً، وتقع جميعها على مرمى حجر من المسجد الحرام.

يقول الدكتور عنقاوي (يجب أن تكون مكة إنعكاساً للتنوع الثقافي للعالم الاسلامي، وليس الى موقف إسمنتي للسيارات)

وفيما دفعت مقترحات لمشاريع إعمارية عالية الكلفة في القدس العالم للاحتجاج، وأن تدمير طالبان لبوذا باميان قد أُدين من قبل اليونيسيف، فإن الجرافات النشطة في مكة نادراً ما أثارت همسة إحتجاج.

يقول الدكتور عنقاوي (إن البيت الذي تلقّى فيه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كلام ربه قد إندثر ولا أحد يعير إهتماماً لذلك.. لا أريد مشاكل، إن ما أريده فحسب إيقاف ذلك).

الحجاز وتجارة صدر الإسلام

د. إبراهيم بيضون

١ ـ مفهوم التجارة عند العرب

التجارة لغة تعني من باع وشرى(١)، والتاجر اصطلاحا ترادف لدى العرب مع الخمّار(٢) أو مع الفاجر(٣)، وربما تخفيفاً مع الحاذق(٤)، بعد اتخاذ التجارة حيزها الكبير في ظل المتغيرات التي جعلت من مكة حاضرة وحلقة مركزية للتجارة خلال القرن السادس الميلادي. فقد استطاعت هذه الحاضرة، مستفيدة من وجود الكعبة... التحول من سوق محلية للقبائل القريبة والبعيدة، الى سوق للمنطقة بكاملها عبر المثلث التجاري الكبير ما بين الخليج واليمن والشام.

وكان من الممكن ان يحدث هذا التحول صراعاً مبكراً في الحجاز، بين البداوة التي كان لها نمطها الانتاجي المتعارض مع النمط الجديد الذي أخذ يسود في مكة ومراكز الاستقرار المرتبطة بها، لو لم تبادر مكة الى التوفيق بين الانماط السائدة في اطار منظومة "الإيلاف" التي جعلت القبائل العربية أو معظمها تندرج في هذه المنظومة التجارية، فتتخلى عن الحذر ازاء هذه الحرفة التي لم تعد حقيرة في المفهوم البدوي، بعد اشتباك مصالح القبيلة بالتجارة المكية الواسعة.

ومن هذا المننظور، فان التجارة ترادفت مع الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، وتحديداً في الحجاز الذي قدر له ان يتلقف دور اليمن، أول مراكز الاستقرار العربية قبل الاسلام، متزامناً مع هجرة التجارة من خطوطها التقليدية التي جعلتها الحروب الساسانية ـ البيزنطية محظورة أو غير آمنة، الى منطقة البحار العربي في الجنوب(٥)، وانعطافها الشمالي براً باتجاه الشام، ذلك الطريق الذي أخذ ينمو بعيداً عن خطر البيزنطيين أو هيمنة الفرس(٦). واذا كانت مكة في ظل زعامتها القرشية، قد نجحت في استيعاب البداوة دون تحجيمها، حيث بقيت الاخيرة قائمة كمضمون اجتماعي في الحياة المكية، فانها نجحت كذلك في اختراق مفاهيم القبائل وترويض مزاجها بما يتلاءم وحياتها الجديدة. على ان هذه القبائل، لم تخضع في المطلق لهذه المتغيرات التي انعكست على تلك المقيمة في الاسواق أو في محطات القوافل، بينما الضاربة في البوادي، ظلت خارج الحركة التجارية، المتمركزة في الحواضر. ولذلك فان ثمة انماطاً ثلاثة سادت شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام:

١ـ نمط زراعي، انطلاقاً من اليمن الى بعض المراكز الخصبة في الحجاز (الطائف – يثرب) واليمامة.

٢ ـ نمط تجاري تمحور في مكة، حيث انتشرت قوافل قريش في شبه الجزيرة والاقطار المتصلة بها أو المجاورة لها.

٣ ـ نمط بدوي(٧) في الوسط في نجد، لم يأخذ بهذه أو تلك من وسائل التكسب، وظل محافظاً على قيمه وتقاليده الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك فان اقتران التاجر مع الفاجر كما سبق القول، أو اقترانه مع الخائن كما في قول آخر(٨)، انما هو موقف فقهي لا يبطن سوى التحذير من استغراق التجار في أرباحهم، وما يؤديه الى استكثار المال وادخاره لا ليصرف الى الخيرات والصدقات، كما عبر الغزالي(٩)؛ فالتجارة هنا "مذمومة" اذا تلازمت مع الاحتكار والشراهة والإكراه وبيع السلع المحظورة وعدم الالتزام بالصدقات(١٠)، وغير ذلك مما صيغت شروطه في النص القرآني. وفي هذا السياق كان للفقهاء أو بعضهم رأي غير ايجابي في التجارة والتجار وتجاوز الواقع الى التنظير، على نحو بدا فيه الاسلام، وكأنه ثورة على التجارة المرتبطة كنظام بالوثنية العربية، وقد عزز هذه النظرة، غياب الوقائع ذات الصلة بالتجارة أو شؤون الكسب الاخرى كالزراعة والصناعة في معرض التحدث عن شؤون المسلمين وشجونهم بعد الهجرة الى المدينة وتأسيس الدولة الأولى في الإسلام.

و لعل هذا الفراغ التجاري ـ اذا جاز التعبير ـ ما بين الحاضرة والدولة، أو ما بين مكة والمدينة، هو أحدى الإشكاليات الي أسفرت عنها الهجرة والدولة فضلا عن الفتوح فيما بعد. فمن المؤكد ان التجارة لم تكن بين الرموز المتهاوية مع النظام القرشي والاصنام والأحلاف ودار الندوة وبقية الرموز الوثنية، ولكن النمط الانتاجي في "المدينة الاسلامية" لم يعد تجارياً بحتاً. وإنما تدخلت عدة عناصر الى جانب التجارة في تأمين الرزق للمجتمع الاسلامي فيها خلافاً للمجتمع المكي، الذي كانت التجارة محوره بصورة مطلقة. وفي ضوء ذلك، فان التجارة التي انتظمت فيها الطاقة الخلاقة وتبلورت الشخصية الدوْوية للعرب قبل الاسلام، غير منفصلة عن التحولات الجذرية التي انطلقت من مكة ذات السمة التجارية الطاغية. ففي مأثورات العهود الاولى من الاسلام، تترادف التجارة مع الكسب لدى ابن آدم في معرض الاشارة الى فضل التجارة، وذلك استنادا الى الآية الكريمة (انفقوا من طيبات ما كسبتم)(١١) تمايزاً عما يخرج من الأرض(١٢) الذي قصد به النخل حسب المصدر نفسه.

والواقع ان التجارة المقترنة بالكسب، كما عبر عنها يحيى بن آدم، كانت مهنة قريش، متخذة بفضلها تلك المكانة العالية بين القبائل العربية، ليس على الصعيد الاقتصادي وحسب، ولكن على الصعيد السياسي أيضاً، فقد اكتسبت السيادة القرشية و"شرعيتها" بسبب التجارة على هذه القبائل التي انتظمت بدورها في ظل حد أدنى من الوحدة السياسية، مما يفسر مواجهتها لأي مساس بهذا الواقع، الذي يمس برأيها هذه الشرعية. ومن هنا يمكن تسويغ القلق الذي سيطر على هذه القبائل، وموقعها الحاسم من تمرد بعض البطون القيسية في الحجاز على قريش في اطار ما سمي بحروب الفجار(١٣) نتيجة هذه التمرد على "شرعية" الاخيرة.

وكان لابن خلدون رأي أكثر واقعية، وأقل تأثراً بمقولات الفقهاء غير المتعاطفة بصورة عامة مع التجارة والمرتابة بالتجار، فالتجارة برأيه محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء ايا كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحاً. فالمحاول لذلك الربح اما ان يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الاسواق من الرخص الى الغلاء فيعظم، وهي عنده تنحصر في كلمتين – حسب تعبيره ـ "اشتراء الرخيص وبيع الغالي"(١٥) مراقباً التاجر خلال ذلك احوال السوق، واما يخزن السلعة أو الانتقال بها الى مكان آخر، وذلك توخياً للربح، ولكن دون ان يحدد لنا ابن خلدون ماهية هذا الربح ومشروعيته، أو يوضح علاقة (الاختزان) بالاحتكار المرفوض في التجارة، ولكن سرعان ما يتجنب استخدام هذه العبارة في السياق التالي، مستعيضاً عنها بالانتظار كما في قوله عن التجارة بانها "تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء، اما بانتظار حوالة الاسواق أو نقلها الى بلد هي فيه أنفق وأعلى أو بيعها بالغلاء على الآجال، وهذا الربح بالنسبة الى اصل المال يسير، إلا أن المال اذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير"(١٦). اما الاحتكار فقد افرد له ابن خلدون فصلاً خاصاً. ورأى أنه "مشؤوم" و"ربحه" فاسد(١٧) اذ ان المشكلة برأيه ليست في التجارة ولكن في البيع، في ان التاجر مدفوع الى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والارباح ولا بد في ذلك من المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج وهي عوارض هذه الحرفة وهذه الاوصاف نقص من الذكاء والمروءة(١٨).

والوقع ان ابن خلدون في تعرضه لمسألة التجارة على الرغم من منهجه الواقعي المعروف خاضع في احكامه لتجربة أو أكثر من التجارب التي عايشها عن كتب في المغرب والاندلس، حيث

التمزق السياسي بلغ ذروته مع نشوء دويلات عدة على هامش الخلافة أو "الخلافات" الاسلامية، لم يكن النص القرآني بارزاً فيها على الصعيد التنظيمي، كما كان الأمر عليه في صدر الاسلام، بما في ذلك التجارة التي اتخذت دورها الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية، وحتى الدينية في ذلك الحين.

٢ ـ التجارة قبل الإسلام

بعيدا قبل الاسلام، والعرب يحترفون التجارة ويبرعون في فنونها انطلاقاً من مراكز استقرارهم الأولى في اليمن، ومروراً بالدول – الأطراف التي دانت في قيامها لموقعها الجغرافي، كمحطات تجارية على طرق القوافل، وانهارت للاسباب نفسها بعد تضارب طموحها مع مصالح الدول الكبرى الراعية لها، مما أوجد وضعاً لم يخطر حينذاك ببال أحد، مع انتقال مركز التجارة من الاطراف الى الداخل. وقد ترافق ذلك مع نمو الطريق البري وتراجع أهمية الخطوط البحرية أو النهرية، كعامل إضافي عزز دور العرب الذين كانت لهم تجربة محدودة في الملاحة، خلافاً لما أظهروه من باع طويل في قيادة التجارة البرية وتوظيف اقصى ما لديهم من طاقة وذكاء في تطوير اساليبها وتوسيع دائرتها على امتداد العالم القديم.

وعلى الرغم من عمق التجربة التجارية للعرب قبل الاسلام، فان التجارة كانت لها تجربتها الفريدة في مكة، سواء في ارتباطها الجذري بالاوضاع الدينية والاجتماعية والسياسية، أو في تنظيم العلائق الداخلية والخارجية، من خلال "دار الندوة" في الأولى، و"الايلاف" في الثانية. ولقد أصبحت التجارة نحو عرب المدن الذين كانوا من أوائل المؤمنين بالدعوة(١٩).

واذا كانت "الوسطية" على مستوى شبه الجزيرة قد أعطت للحجاز دوره في تلك المتغيرات الهامة، فان مكة كانت لها فوق ذلك وسطيتها الحجازية التي جعلتها في المكان الملائم من الواقع المستجد. على ان مكة لم تكن مرتهنة في "نهضتها" للمعطيات الجغرافية فقط، ولكنها دانت أيضاً لمجموعة من العناصر التي أسهمت بصورة أساسية في هذه النهضة التجارية، فلن نستطيع في هذا المجال، تجاهل دور الكعبة وأهميتها الدينية والاقتصادية بالنسبة للقبائل، وكذلك التحدي أو الخيار الأصعب لـ "واد غير ذي زرع"(٢٠) وبلد قحط(٢١) يكاد يخلو من الماء(٢٢) اذ باتت التجارة وكأنها الوسيلة الوحيدة لمواجهة التحدي وقساوة الطبيعة. ولا يمكن كذلك تجاهل التكوين السكاني المتجانس والمجتمع الموحد المستنفر بكل طاقته لهذه الحرفة، التي شكلت لحين ما نظاماً تعاونيا "تكافليا" متكاملاً، كانت له فرادته في شبه الجزيرة العربية.

ولعل هذه (الوسطية) المكية تعدت كنهج للتجارة، وتحولت مع الوقت الى نهج سياسي، نجحت من خلاله قريش في الابتعاد عن المحاور السياسية وتحييد تجارتها عن الصراعات الدولية في ذلك الحين وفي المقابل لم تشأ أي من الدول الكبرى نقل صراعاتها الى شبه الجزيرة، اعترافاً منها بأهمية الدور الذي تقوم به مكة في خدمة مصالحها التجارية، سواء بالنسبة للدولة البيزنطية التي آثرت التدخل غير المباشر (غزو الاحباش لليمن ومحاولة انقلاب عثمان بن الحويرث)(٢٣)، أو بالنسبة للدولة الفارسية التي كانت متأهبة لتقويم أي خلل يمس التوازن السياسي أو ينال من مصالحها على أطراف شبه الجزيرة.

وهكذا تتضافر العوامل الدينية والجغرافية والسياسية والاقتصادية لتجعل من مكة مركز التجارة في القرن السادس الميلادي، متزامناً ذلك مع تراجع الدور اليمني الذي أنهكته الصراعات السياسية والدينية، فضلا عن سقوط "الحاجز" القبلي في الشام والعراق(٢٤)، وانتفاء الحاجة له، بعد وصول التجار المكيين الى قلب الاسواق الشامية والعراقية، ولكن العالم الذي أكد الطابع الشمولي للتجارة، كرس شرعيتها في مكة وخارجها، تمثل بالايلاف وشبكة العهود التي انتظمت فيها القبائل في الشمال، قبل تعميمها على القبائل الاجنبية (اليمن) وأخوته الثلاثة(٢٥) "العصم"(٢٦) ممهداً لدخول التجار القرشيين وقوافلهم الى أسواقها، في وقت كانت تجارة قريش "لا تعدو مكة"(٢٧) حسب قول اليعقوبي.

اما السلع التي شكلت مادة هذه التجارة الواسعة، فكانت في الغالب من الشرق الاقصى واليمن والساحل الافريقي الشرقي، فضلاً عن الشام واليمامة والحجاز، فقد أشاد المقدسي ببضائع الصين التي ضربت بتجارتها الامثال(٢٨) واتخذت حيزاً هاماً في التجارة المكية، بما فيها الحرير(٢٩) – السلعة الصينية الشهيرة – الذي استوردته بكميات قليلة، في الوقت الذي استمرت تجارته الرئيسة لحساب البيزنطيين، عبر الطريق القديم الى القسطنطينية، من غير ان تتأثر بارتفاع اسعاره، لقاء ضرائب المرور المرتفعة على الطريق المحفوفة بالاخطار(٣٠)، كما تاجر المكيون بالسلع الشرقية المعروفة، مثل المسك والعود والفرند والصندل والكافور والقرنفل والفلفل والنارجيل والثياب القطنية والذهب والاحجار الكريمة (الشرق الأقصى)(٣١)والعاج والعطور وخشب الأبنوس والرقيق (افريقية الشرقية)(٣٢) وغيرها مما كانت تتلقاه سوق عدن من هذه الأخيرة لاسيما الطيب الذي كان يحمل منها الى سائر الآفاق، حسب قول اليعقوبي(٣٣)، وكذلك منتوجات اليمن من البخور واللبان والمر والعقيق(٣٤) والعطور(٣٥) والجلود (الأدم)، حيث كانت الأخيرة "في رأس قائمة السلع التي يحملها أهل مكة الى الشام"(٣٦) وقد كان القليل من هذه البضائع، تستهلكه السوق المكية، بينما كثيرها يتابع طريقه على متون القوافل القرشية نحو أسواق الشام(٣٧)، المحملة أيضاً ببضائع من الحجاز مثل الجلود المذهبة التي اشتهرت بها الطائف والزبيب(٣٨) فضلاً عن المعادن في المنطقة المجاورة ليثرب(٣٩) وبعض الصناعات اليدوية من الأخيرة، كالأسلحة وآلات الزراعة وأدوات الصيد، أما الحبوب فقد كان بعضها يرد على مكة من اليمامة(٤٠) وبعضها الآخر من الشام(٤١) بينما الكمية الأساسية منها كانت ترد من مصر عبر ميناء الجار(٤٢).

كانت تلك أهم السلع التي استوردها المكيون مباشرة، أو عبر موانئ شبه الجزيرة الشرقية التي حشدوها لهذه الغاية، ومن البديهي ان تعود هذه القوافل التي تنوء بأحمالها، بما تجده في الاسواق التي تنتهي اليها، لا سيما الاسواق الشامية(٤٣) التي كانت عصب تجارة قريش وهدف "رحلة الصيف" الكبرى، ولعل أبرز ما حملته القوافل المكية من الشام، الزيتون وزيته (فلسطين) والقمح (حوران والبلقاء) والخمر والجواري وبعض المصنوعات المحلية(٤٤).

وهكذا اتخذت مكة، برغم قسوة الطبيعة، دورها المرموق بين القبائل العربية في الحجاز وشبه الجزيرة التي اعترفت لها بالزعامة السياسية والاقتصادية، دون ان تتمكن الطائف التي حبتها الطبيعة بمناخ عذب وأرض خصبة، من منافستها(٤٥) والخروج من نطاق "المدينة الصغيرة"(٤٦) بالمقارنة مع مكة ودون ان تفلح يثرب بما لديها من معطيات زراعية وصناعية، في التصدي لهذا الدور المكي الريادي، على الرغم من خطورة منافستها له في الحجاز(٤٧).

ومن هذا المنظور تكتسب مكة شخصيتها التجارية بالاضافة الى شخصيتها الروحية كمقر للبيت، حيث تلازمت كلتاهما معاً على نحو بات من الصعوبة الفصل بين هاتين الشخصيتين أو دراسة احداهما في معزل عن الاخرى. كما يكتسب الايلاف أيضا تلك "القداسة" التي تجلت خلال حروب الفجار، وذلك المضمون الاجتماعي الذي تعمق في الادبيات المعاصرة له(٤٨) وتكرس فيما بعد بصورة أكثر عمقاً في القرآن الكريم(٤٩) ولكن هذه الصورة التي تلازمت فيها التجارة مع "الدين" في اطار مجتمع تكافلي متضامن، لم تلبث ان اهتزت واعتراها الضباب، بعد أقل من جيلين على تأسيس الإيلاف. فقد أصبح "حلف المطيبين"(٥٠) – وهو تكتل كبار التجار– بديلاً بشكل ما للإيلاف، مع الفارق ان الأخير كان يحتضن صالح الجميع بصورة متوازنة نسبياً، بينما الأول أخل بأبرز شروط التكافل في المجتمع المكي، عبر استئثاره بالقوة العظمى من رأس المال، مما أدى الى ترادف التجارة مع السلطة والى بداية الانفصال في الشخصية التقليدية لقريش، ما بين "قدسيتها" المقترنة بالايلاف وبين تجارتها التي هيمن عليها "المطيبون" وقد نفسر في ضوء هذه الاشكالية، الارتباك الذي وقعت فيه المرويات التاريخية عن التجارة في الاسلام الاول، بعد سقوط تلك الهالة "الروحية" عنها، حيث تكرس ذلك بصورة ما في حلف الفضول(٥١) ومحاولته غير المجدية لتصحيح التوازن الذي اختل بصورة مريعة.

٣ ـ الإسلام والتجارة

كان حلف الفضول الذي عقد في دار عبد الله بن جدعان – احد كبار تجار قريش من تيم – بحضور تجار ينتمون الى هاشم وزهرة(٥٢) مؤشراً خطيراً للاختلال الذي أحدثه حلف المطيبين، بتحويل التجارة الى مؤسسة مالية بحتة وتجريدها من مضمونها الانساني المتصل تاريخياً واجتماعياً ودينياً بالكعبة التي تدين لها التجارة القرشية بانطلاقتها المحلية والخارجية. ولذلك

فان حلف الفضول الذي كان النبي من "شهوده" وهو دون العشرين أو حولها من العمر(٥٣)، لم يرفض التجارة التي كانت محور الحياة الاقتصادية في مكة، ولكنه سعى الى تقويمها لكبح الجشع ورفض الظلم واستعادة التكافل وحماية الغرباء(٥٤) الى آخر ذلك من قيم المجتمع المكي التي ترافقت مع الايلاف وتراجعت مع حلف الطيبين. وليست مصادفة حينذاك ان يبادر الزبير بن عبد المطلب الى الدعوة لاجتماع في "دار الندوة"(٥٥) رمز السلطة الجماعية، التي كانت شبه معطلة في ذلك الحين، بما يعنيه ذلك من رفض الجمهور القرشي، المس بقيمه الاجتماعية ذات المحتوى الديني بمعنى ما، حيث التجارة لصيقة بالكعبة، والأسواق قوامها الحاجون اليها، والمواسم لها وجوهها المتعددة، ما بين الدين والادب والتجارة.

ولكن هذا الهاجس الذي كان كبيراً بالنسبة للاصلاحيين في حلف الفضول، كان صغيراً جداً بالنسبة للنبي الذي كانت له برغم حرصه على تنظيم التجارة واستمرارها. ومشاركته أكثر من مرة في رحلتها الشامية هواجس أكثر أهمية والحاحاً. وجاءت الدعوة الاسلامية تطرح حلولاً، ليس لمشكلة التجارة أو للمجتمع المكي فقط، وإنما حملت في ثناياها حلولا جذرية لمختلف مشكلات العالم الأوسع في ذلك الحين. ولعل ما همنا في هذا السياق، هو موقف الاسلام من التجارة. اذ بدا الامر في اوله، وكأنه مجابهة بين الاثنين، انطلاقاً من الموقف المعادي الذي اتخذه كبار التجار من الدعوة، والشعور بأنها موجهة ضد مصالحهم في المقام الأول، مما أدى الى رفع وتيرة المجابهة والتضييق على النبي وعشيرته وأصحابه، حتى المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع ان كبار التجار في قريش، كانوا قد بلغوا نقطة بعيدة عن الصيغة التوفيقية السابقة، فكيف بالصيغ الجذرية التي طرحتها الدعوة الاسلامية في مكة. ومن هنا يمكن تفسير عقم المحاورة معهم خلال تلك الفترة، على الرغم من خطاب النبي – كما يبدو لنا في السياق القرآني – الحامل في ثناياه تحريضاً لأهل مكة التجار على اعتناق الاسلام، الذي لم يرفض التجارة ولكنه عزز من شأنها بعد تقييدها بالمشروع من الربح، استناداً الى الآية الكريمة: (ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية، يرجون تجارة لن تبور، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله انه غفور شكور)(٥٦).

ولعله من الطبيعي ان تأخذ المسألة التجارية حيزاً لافتاً في السياق القرآني حيث الصياغة بدت أحيانا "تجارية" دون ان يقتصر ذلك على الآيات ذات المضمون التجاري. وذلك مثل قوله تعالى: (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) (٥٧). ففي سياق الترغيب والمفاضلة كانت التجارة مدخلا الى عقل القرشي التاجر، يحمل اليه الاطمئنان والوعد بالربح، ليس في الدنيا ولكن في الآخرة ايضا. كما ورد في الآية الكريمة التالية: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون)(٥٨). فهي تجارة مربحة اذن للمؤمنين، أين منها تجارة المستغلين والمحتكرين: (اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين)(٥٩). ولعل الملفت في هذه الآية انها عدا الجانب الايماني الذي ينطوي عليه القرآن الكريم بصورة عامة، وعدا الاستيعاب للمزاج القرشي المعروف، فانها تخاطب الذكاء والحذق التجاريين عند قريش في تركيزها على مواقع الربح والخسارة في الاختيار، وفي ان التجارة رابحة أيضا مع اختيار الهدى على الضلالة، كما أشارت الآية الكريمة.

ولكن التجارة في الاسلام، ليست مجرد اختيار عفوي، وانما هي مقيدة بـ(القانون) وأرباحها خاضعة للمراقبة، وأصحابها ملزمون بواجبات وفرائض دينية واجتماعية واقتصادية، ينبغي الا تصرفهم عن (اداء حق الله في الصلاة وأداء حق العباد في الزكاة)(٦٠). وقد عبرت عن ذلك الآية الكريمة: (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيه اسمه يسبّح له فيها بالغدو والآصال. رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تقلب فيه القلوب والأبصار، ليجزيهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب)(٦١). وكذلك الآية الكريمة: (واذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين)(٦٢).

ومن هذا المنطلق تأخذ التجارة، كنمط انتاجي اساسي في مكة وعام في الحجاز، هذا القدر من الاهتمام في الخطاب القرآني، حيث تعرض لها في السياق الايماني والاصلاحي، فضلا عن التنظيمي، ووضع أسس ثابتة لمعاملاتها وأرباحها، محذراً من الاخلال بهذه القواعد، كما جاء في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل، الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما، ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً)(٦٣). فهذه الآية تنطوي على غرض أساسي وهو تحديد الإطار الشرعي للتجارة، حيث لا محل فيه للربا أو الأموال الباطلة من الغش والاحتكار والرشوة، وما الى ذلك مما أباحته تجارة قريش في عهدها الأخير، هذا الاطار الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء بالتراضي والتوافق كما أسلفت الآية الكريمة(٦٤). بالاضافة الى ذلك فان التجارة في الاسلام تؤكد على عنصر الثقة الذي يعتبر من العناصر الهامة في المعاملات التجارية، والذي أدى اختلاله في مكة الى قيام حلف الفضول وتفجير الوضع الداخلي فيها (قضية التاجر اليمني مع العاص بن وائل السهمي)(٦٥). وهذا ما نصت عليه الآية الكريمة التي راعت هذا الجانب التنظيمي، أو ما يمكن تسميته بـ"آداب التجارة عند المسلمين"(٦٦) التي اكتسبت فرادتها بالمقارنة مع المجتمعات الانسانية الاخرى، كما يتضح لنا ذلك من خلال هذه الآية الكريمة: (إلا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن تكتبوها وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد، وإن تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم)(٦٧).

ومن البدهي ان تأخذ التجارة نصيبها من الاهتمام في احاديث النبي الذي عايشها تجربة شخصية وحالة اجتماعية قبل الاسلام، ولقي من اربابها كل عنت واضطهاد في العهد المكي من الدعوة، قبل ان تدخل في نظم الدولة الجديدة في عهدها "المدني". ومن ناحية اخرى فان الاسلام بطابعه الرسالي والتنظيمي في آن لم يقبع وراء دوره التبشيري كعقيدة توحيدية وما تنطوي عليه من واجبات اصولية وفرعية تنتظم فيها العلاقة مع الخالق والنفس والمجتمع، وانما كان بالاضافة الى ذلك ديناً جهادياً يترافق فيه الايمان مع العمل(٦٨) ترافق الدعوة مع الدولة والنفس مع الجسد، حيث لكل منهما حقه ودوره، لتصبح الدعوة والعمل واجباً بل فريضة على كل مسلم(٦٩) وفي ضوء هذه المزاوجة الفريدة، بدت المدينة في عهدها الأول من الهجرة تعج بالحركة وينصرف الجميع فيها الى العمل، وعلى رأسهم كبار الصحابة من المهاجرين، الذين سرعان ما عادوا الى مزاولة حرفتهم الأساسية وهي التجارة من أجل التكسب ومواجهة التحديات التي أسفرت عنها الهجرة الى المدينة، حيث نسب لبعضهم الخروج في تجارات الى الشام(٧٠).

والواقع ان الروايات التاريخية قد اهملت هذا الجانب، من خلال تركيزها على الجوانب الدينية والسياسية العسكرية في دولة النبي (ص) مما أحدث فراغا بالنسبة للمسألة الاقتصادية عامة والتجارية خاصة لاسيما أن الاخيرة كانت محور المجتمعات الحضرية في الحجاز، ويكاد يلتبس الامر على المؤرخ حول مشروعية التجارة في الاسلام، ومدى ارتباطها بـ"القيم" الوثنية التي سقطت بعد فتح مكة، عندما يصطدم المؤرخ بهذا الفراغ في كتب السير والمغازي والطبقات والفتوح، فضلاً عن الكتب الخراجية التي تتخذ التجارة فيها محلاً باهتاً الى حد كبير، وقد تبدو هذه الثغرة غير مسوغة، بعدما أولاه القرآن الكريم من اهتمام بالأمور التنظيمية في المجتمع الاسلامي ومن ضمنها التجارة، بينما كان دأب هذه المصنفات ملاحقة الاحداث الكبيرة وترك هامش بسيط فقط للمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

كما اتخذ هذا الجانب قدراً من العناية في الحديث الشريف، الذي كان محصلة تجربة متكاملة لاسيما الأحاديث المدنية ذات المدلول التنظيمي العملي مما يجعلها مصدراً هاماً عن الوضع الاقتصادي في المدينة، والتعرف الى أنواع السلع المتداولة وطرائق البيع وآداب التجارة والمحظور من المكاسب، وما الى ذلك من معلومات نفتقدها أو نكاد في المصادر التاريخية والخراجية. ومن منظور علاقة الحديث بالوضع القائم، فان التجارة كان لها حضور بارز في الحياة الاقتصادية للدولة الاسلامية الصاعدة في المدينة، وربما كانت الحرفة الأساسية المتداولة بالنسبة للمهاجرين على الأقل، سواء في مبتدأ الهجرة أو خلال الصراع مع مكة، ومحاولة تثبيت المواقع، بعد اعلان حرمة المدينة، بما يعنيه ذلك من اضعاف لقريش وتضييق عليها في مورد ارتزاقها الرئيسي.

واذا كان غير وارد بالنسبة للمسلمين ايقاف التجارة المكية فيما يراه بعض المؤرخين(٧١) مؤكداً على ذلك استمرار مرور قوافلها الى الشام في منطقة نفوذ المدينة، فانهم لم يترددوا في

إرباكها من خلال السرايا العديدة التي بثها النبي في هذه المنطقة، وفي الوقت نفسه تعزيز تجارة المدينة الخارجية، بفتح خطوط على حسب التجارة القرشية(٧٢).. ولعل خطورة هذه المنافسة، كانت في النهج الجديد لتجارة المسلمين وتلبيتها حاجة المجتمع وفقاً للنص القرآني الذي حدد لها الأطر والضوابط والاساليب. وكانت المسافة بعيدة في الوقع بين المنهجين القرشي والاسلامي، حيث لم يتورع الأول عن الاستغلال والاحتكار والربا، بينما تصبح الأمانة، ذلك الخيط الرفيع، الفاصل بين ارتقاء التاجر أو انحداره في الاسلام كما أبرزت ذلك عدة أحاديث نبوية(٧٣).

وكان لا بد في ظل الأحكام الجديدة التي طرأت على التجارة في الاسلام، ان تنحسر دائرتها بالمقارنة مع التجارة المكية الشهيرة بعد اعادة النظر فيها بصورة جذرية، ومن هنا يمكن تفسير تراجع التجارة في الحجاز، حيث لم تعد كما في العهد القرشي محور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل مجرد جانب فيها يتكامل مع الجوانب الاخرى في المجتمع. وقد تكرس هذا التراجع مع انتشار موجة الفتوح واعتماد الدولة على مداخيل مالية طغت على ما توفره التجارة، كالغنائم والجزية والخراج، تلك المصادر التي تشكلت منها - أو كادت - مالية الدولة في الاسلام الاول.

ومن هذا المنظور، فان الاسلام لم يكن دين التجار كما يرى بعض المؤرخين والمستشرقين انطلاقاً من بيئته التجارية الأولى، كذلك لم يكن ثورة على التجارة التي كانت ظاهرة في الصراع الاسلامي - الوثني ولكنه كنظام متكامل، اتخذت التجارة مكانها المناسب فيه، وذلك في ضوء الاستجابة لمصلحة الجماعية التي باتت تمثلها الدولة. ولأن التجارة كانت موروثاً اجتماعياً هاماً بالنسبة للاخيرة، فان الاسلام قدر لقريش هذا التراث وشجعها على المضي في التجارة وإيثارها على أية حرفة اخرى(٧٤) مشجعاً على احترافها بصورة عامة كما في الحديث الشريف: "ان أطيب الكسب كسب التجار الذين اذا حدثوا لم يكذبوا واذا ائتمنوا لم يخونوا واذا وعدوا لم يخلفوا واذا اشتروا لم يذموا، واذا باعوا لم يضروا واذا كان عليهم لم يماطلوا، واذا كان لهم لم يعسروا"(٧٥).

لقد انطلق الاسلام من حاضرة الحجاز الكبرى "مكة" وجاهد النبي وأصحابه الأوائل من أجل اقناع الأخيرة برسالته، وصبر على الاضطهاد والمقاطعة والنفي، بغية التوصل الى تحقيق هذا الهدف، لما يترتب عليه من نتائج هامة على مستوى الحجاز وشبه الجزيرة، ذلك ان مكة كانت قادرة من خلال موقعها الديني والاقتصادي، على التأثير في مواقف الحواضر والقبائل الاخرى، ومن هنا يمكن تفسير التوجه الحضري المبكر للاسلام، بدءاً من مكة ومروراً بالطائف واليمامة بصورة ما، حتى يثرب، وتفادي الحوار مع القبائل المرتهنة في الغالب لمصالحها الاقتصادية، مما يعني أنه دين مديني، وبالتالي يفترض ان يكون للتجارة كنمط انتاجي مديني، دور بارز في حياته الاقتصادية ربما تضاءل في عهوده الاولى ولكنه كان طاغياً في العهود التالية، ابتداءً من القرن الثالث الهجري بصورة خاصة(٧٦).

هوامش

(١) لسان العرب، ج ٤، ص ٨٩، راجع أيضاً الزبيدي، تاج العروس، ج ٣ ص ٦٦.
(٢) بائع الخمر. لسان العرب ج ٤ ص ٨٩. الزبيدي، ج ٧ ص ٦٦.
(٣) لسان العرب ج ٤ ص ٨٦.
(٤) تقول العرب انه لتاجر بذلك الامر أي حاذق. نفس المصدرين السابقين.
(٥) H. Lammens la Mecqea laveille de l.Hegire P.110
(٦) ابراهيم بيضون، الحجاز والدولة اسلامية ص ٥٨.
(٧) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ١٠ وانظر:
lindian Seal pp. 116 - 122 Diavl - Haq: Iraq and
(٨) راجع القول المنسوب لسلمان الفارسي (من استطاع منكم ان يموت حاجاً أو غازياً أو عامراً لمسجد ربه فليفعل، ولا يموتن تاجراً ولا خائناً) الغزالي، احياء علوم الدين ج٤ ص ٦٣.
(٩) المكان نفسه.
(١٠) المكان نفسه:دائرة المعارف الاسلامية ج ٤ص ٦٣.
(١١) الخراج ص ١٣٢.
(١٢) (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه الا ان تغمضوا فيه واعلموا ان الله غني حميد). سورة البقرة الآية ٢٦٧.
(١٣) المسعودي، مروج الذهب / ج ٢ ص ٢٦٨.
(١٤) المقدمة ص ٣٩٤.
(١٥) المكان نفسه.
(١٦) المكان نفسه.
(١٧) المصدر نفسه ص ٣٩٥.
(١٨) المصدر نفسه ص ٣٩٩.
(١٩) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ١٣.
(٢٠) القرآن الكريم سورة ابراهيم الآية ٣٧.
(٢١) المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ص ١٠٣.
(٢٢) الازرقي، اخبار مكة ج ١ ص ٥٧.
(٢٣) ابن اسحق، كتاب المغازي والسير ص ١١٥ ١١٦ وابن حبيب المحبر ص ١٧١، والفاسي، شفاء الغرام باخبار البلد الحرام ج ٢ص١٠٨ ١٠٩.
(٢٤) ابراهيم بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية ص٦٥.
(٢٥) عبد شمس، المطلب، نوفل.
(٢٦) الطبري ج ٢، ص ١٨٠.
(٢٧) تاريخ اليعقوبي ج ١، ص ٢٤٢.
(٢٨) المقدسي، أحسن التقاسيم ص ٩٧.
(٢٩) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ص ٧.
W. Heyd, Histoire de Commerce a Moyen – age, p.311
(٣٠) كان أقصرها يعبر واحات بلاد الصعد (سمرقند وبخارى) مخترقا فارس ومن ثم الى حدود الامبراطورية البيزنطية، نورمان بينز: الامبراطورية البيزنطية ص ٢٧٥.
Hist. d Commerce. 11. P3 - 5 . W. Heyd
(٣١) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ص ٧٠ ٧١ والمقدسي، احسن التقاسيم ص ٩٧.
(٣٢) أحسن التقاسيم ص ٩٧.
(٣٣) تاريخ اليعقوبي ج ١ ص ٢٧٠ وانظر ابراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول ص٢٠٦.
(٣٤) المكان نفسه.
(٣٥) الواقدي، المغازي ج ١ ص ٨٩.
(٣٦) المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ج٧ ص ٢٩٣.
(٣٧) المكان نفسه.
(٣٨) الهمداني، صفة جزيرة العرب ص ١٣٠ روى ياقوت عن المدائني "أن سليمان بن عبد الملك لما مر بالطائف فرأى بيادر الزبيب فقال ما هذه الحرار؟ فقالوا ليس حراراً ولكنها بيادر الزبيب " معجم البلدان ج٤ ص١١.
(٣٩) ديار بني سليم. المقدسي، أحسن التقاسيم ص ١٠٨.
(٤٠) جواد علي. المفصل ج٧ ص ٣٨.
(٤١) البلاذري، انساب ج ١ ص ٥٨.
(٤٢) البكري، معجم ما استعجم ج١، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.
(٤٣) كانت أشهرها بصرى وغزة التي توفي بها هاشم في احدى تجاراته.، راجع ابن هشام ج١ ص ١٢٨ واليعقوبي ج ١ ص ٢٤٤ وجواد علي ج ٧ ص ٢٩٢.
(٤٤) جواد علي، المفصل ج ٧ ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
(٤٥) ابن اسحاق، السير والمغازي ص ٦٤.
(٤٦) ابن حوقل، صورة ارض ص ٣٩.
(٤٧) راجع رواية مقتل التاجر اليهودي (ادينة) على يد قريش بعد مضايقته لهم في اسواق تهامة. انساب الاشراف ج١ ص ٧٢ - ٧٣.
(٤٨) راجع ابيات مطرود بن كعب الخزاعي. المصدر نفسه ج ١ ص ٦٠ المسعودي. مروج الذهب ج١ ص ٣٣.
(٤٩) سورة قريش.
(٥٠) ابن هشام ج ١ ص ١٢٠.
(٥١) المصدر نفسه ج ١ ص ١٢٢. اليعقوبي ج ٢ ص ١٨.
(٥٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠. العقد الثمين ج ١ ص ١٥١.
(٥٤) اليعقوبي ج ٢ ص ١٨. شفاء الغرام ج٢ ص ٩٩ - ١٠٤.
(٥٥) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠.
(٥٦) سورة فاطر الآية ٢٩.
(٥٧) التوبة الآية ١١١.
(٥٨) الصف الآية ١٠.
(٥٩) البقرة الآية ١٦.
(٦٠) سيد قطب، في ظلال القرآن ج٦ ص ١٠٦.
(٦١) النور الآية ٣٦ - ٣٨.
(٦٣) الجمعة الآية ١١١.
(٦٣) سورة النساء الآية ٢٩.
(٦٤) راجع سيد قطب، في ظلال القرآن ج ٤ ص ٣٣٦.
(٦٥) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠ والعقد الثمين ج ١ ص ١٥١.
(٦٦) دائرة المعارف الاسلامية ج ٤ ص ٥٩٠.
(٦٧) سورة البقرة الآية ٢٨٢.
(٦٨) راجع الحديث الشريف: اذا صليتم الفجر فلا تناموا عن طلب ارزاقكم، كنز العمال في سفن الاقوال والافعال ج ٤ ص ٢١.
(٦٩) راجع الاحاديث الشريفة: افضل الكسب بيع مبر وعمل الرجل بيده، طلب الحلال جهاد، طلب الحلال فريضة بعد الحج، طلب الحلال واجب على كل مسلم، المصدر نفسه ج ٤ ص ٤ - ٦.
(٧٠) ابن سعد، الطبقات ج ٤ ص ٩٠.
(٧١) Donner;Meecca's food supplies and Mohammad's Boycott. Journal of the economic and social history of the orient vol xx part IV p 255.
(٧٢) مغازي عروة بن الزبير ص ١٨٣، ابن سعد، الطبقات ج ١ ص ٥٩، ٦٠، ٩٠.
(٧٣) التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة - التاجر الصدوق الامين مع النبيين والصديقين والشهداء التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة - التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة - كنز العمال ج ٤ ص ٧ - ٨.
(٧٤) يا معشر قريش لا يغلبنكم الموالي على التجار - يا معشر قريش انكم تحبون الماشية فأقلوا منها فانكم بأقل الأرض مطرا.. كنز العمال ج ٤ ص ٣٣.
(٧٥) المصدر نفسه ج ٤ ص ٣٠.
(٧٦) راجع التبصر بالتجارة للجاحظ ص ٣٣ - ٤٣، الدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص٥٧ وما بعدها.

حتى لا يغرقكم المديح

مات الملك!
عاش الملك!
خادم الحرمين ودّع الحياة الدنيا فورثه خادم آخر.
والبيعة.. يا لها من بيعة، وما أسهلها من بيعة.
لقد جاءت بصورة سهلة وتلقائية:
لقد بايع الأمراء من عشيرة آل سعود ملكاً من بينهم!
ثمّ جاء مشايخ نجد فبايعوا الملك الجديد ومنحوه الشرعية الدينية واعتبروا بيعته مثل بيعة الرضوان! كما قال الشيخ السديس! مشددين على أن من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، والبيعة قد حجزت لولي الأمر الجديد.
تلا ذلك مبايعة العامّة ـ من نجد خصوصاً ـ وبذلك تحققت الديمقراطية البدوية في أعلى مراتبها وأعظم تجلياتها وصورها.
بضعة أمراء يقررون من يكون الملك، ثم مشايخ مذهب لا يمثل إلا أقليّة في المملكة يقرر شرعية الملك الجديد وإسلامية حكمه، ثم العامة تأتي فتبصم.. لنصل بسهولة الى حكم الإسلام!

★ ★ ★

مات الملك!
عاش الملك!
المفجوعون بموته كذّابون في أغلبيتهم الساحقة. والفجيعة سببها الحرص والطمع، وليس الأسى لخسارة القائد الملهم والعظيم الذي لم تلده حرّة.
أما المدّاحون المطبّلون فكثر، تعودنا أن يكون جلّهم من مصر، فجاءت الفضائل تترى من لبنان هذه المرة! واكتشف المواطنون صفات في مليكهم العظيم لم يدركوها من قبل نحتها فنانو الدعاية والتصنيع في بلد الفينيق، وبصم عليها طبّالو الصحراء الذين أنهكونا لقرون من التحذير من مساوئ الغلو خشية أن نقع دون أن نعلم في الشرك!
لقد حذرنا أفاقو الوهابية ورهبانها من الغلو في المديح لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فذلك يمهد للشرك، حتى وإن كان المديح صحيح المحتوى، وقالوا أن ذلك يؤدي الى (التصنيم) والإشراك بالله.. ولكنهم لا يمانعون أن نشرك ملوكهم بالله، وأن نمدحهم ونحمدهم بما ليس فيهم، وأن نقول فيهم ما لا تجيز الوهابية وأحبارها أن نقول نصفه في أنبياء الله ورسله!
أكثر من أسبوعين ونحن نستمع سيلاً دافقاً من المديح لعبقرية مضت، وعبقرية آتية لا تستطيع (فك الخط) ولا قراءة جملة مفيدة!
أفلام ووثائق وشهادات كلها تتحدث عن مصيبة اهتزّ لها الكون، فيما آيات النفاق تتطاير يميناً ويساراً بشكل مقرف من إعلاميين وأحبار دينيين ومسؤولين يبحث كلّ منهم عن غنيمة آتية تراعي أسعار النفط المرتفعة والفائض الهائل في الميزانية السعودية، وهو فائض سيكون لأصحاب الدفوف والطبول والتمائم والبيعة الشرعية النصيب الأوفر منه!

★ ★ ★

هذا والناس مشغولون بقوتهم، وفجيعتهم بأنفسهم فوق كل فجيعة!
الكثيرون انشغلوا بسوق الأسهم السعودي عن أسهم النفاق الإعلامي.. فكل خوفهم أن يخسروا أموالهم، فلما اطمئنوا الى أن خادم الحرمين الشريفين الجديد لن يسمح بانهيار السوق حتى ولو تدخل بشكل عجيب وألغى البيع والشراء وأوقف التداول! حين علموا بذلك شكروا الله أن قبض روح الخادم الأول دون ارتدادات سلبية أكثر منها في العقدين الأخيرين من حياته!
وفيما كان رؤساء الدول وملوكها يتبارون في إنزال الأعلام وإعلان الحداد يوماً وإثنين وثلاثة بل وصل بأحد مهووسيهم أن جعل الحداد أربعين يوماً! وكأن الخادم الراحل وهو جاءا من بطن واحدة.. متصوراً أن التزلّف السياسي الفاقع هذا سيزيد من حصته ضمن قائمة أيتام الملك الطويلة. وقد يكون تصوره أقرب الى الصحة من فهمنا نحن أبناء الوطن لعقلية حكامنا وعبقريتهم.
وفيما يتبارى هؤلاء بالحداد المزيّف، والأعلام المنكوسة، كانت الحياة تسير طبيعية في البلاد، قال المعلقون أنها تتفق مع الخصوصية السعودية والفهم السعودي للإسلام! فلم تتوقف الحياة للحظة، لا في الدوائر الرسمية ولا لدى الشركات والمؤسسات الخاصة! وقد كانت أمنية الأغلبية ان ينالوا عطلة عن العمل بوفاة الخادم لكي يريحوا أنفسهم ويسكنوا الى أهليهم، لا للبكاء على أطلال الخادم وتذكر فضائله والنواح على معجزاته!

★ ★ ★

لقد قرأنا وسمعنا بل وابتلعنا مرغمين كميّة هائلة من الدجل متعدد المصادر متعدد الأبواق متعدد الأغراض متعدد الأشخاص متعدد الوجوه والألوان والحقول والأبواب.. لم يحدث أن وقع طيلة عقود مضت من تاريخ المهلكة في مناسبات مشابهة. لقد كان أقطاب النظام الجدد بحاجة الى تسخير التكنولوجيا للتأسيس لشرعية جديدة لأشخاص وسياسات ووجوه عفا عليها الزمن؛ وسواء أصبح الخادم الجديد نبيّاً مرسلاً أم حكيماً لم تلد أنثى مثله، وسواء حكم ليوم أو لسنة، فإن واقع الأشخاص والسياسات والنظام والمصفقين والمطبلين أصغر من أن تمتص هذا المديح، بل أن هذا المديح سيغرقهم بدل أن يكون لهم طوق نجاة.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قَضايا الحجاز
- الرأيِ العام
- إستَراحةَ
- أخبار

- تَراثُ الحجاز
- أدب و شعر
- تَاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكةَ

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قَد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكةَ ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علويِ مالكيِ الحسنيِ، الذيِ رحل عنا ونحن فـي أشد الحاجةَ لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلَّى عن هويته وتراثه

نخبةَ الحجاز: هموم المرحلةَ وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلةَ القول التأكيد على أن (الحجاز) وقَد سبق له أن كان دولةَ تتمتع بكل أجهزةَ الدولةَ الحديثةَ هو الأكثر إخافةَ لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينيةَ، وتبقى دعوتهم المتطرفةَ في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابيِ وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسةَ أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قَد أمدّت الحكم السعوديةَ ودعوته الدينيةَ المتطرّفةَ بزخم غير عاديِ لم يتأتّى لأيِ دعوةَ أخرى فيِ العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضةَ لكل ما هو وطنيِ ولكل ما هو عدالةَ ومساواةَ، قَائمةَ ومستمرةَ.. فالنفط ومنطقته قَد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوةَ الذيِ يبديه متطرفو الوهابيةَ وآل سعود على حدّ سواء، والذيِ يُظهر وكأن الدنيا والعالم قَد توقف عندهم وغير قَابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيريِ بين الوهابيةَ والعائلةَ المالكةَ

كان العامل الدينيِ القوةَ التوحيديةَ الفريدةَ الذيِ نجح في تشكيل وحدةَ اجتماعيةَ وسياسيةَ منسجمةَ فيِ منطقةَ نجد. فقبل ظهور الدعوةَ الوهابيةَ

القبّةَ الخضراء فضيّةَ وبلا هلال!

التطرّف الوهابيِ لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقيِ مختزن فيِ صاحبه، قَد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهةَ الدينيةَ او المناطقيةَ، لكنه لا يلغيِ حقيقةَ أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهيِ بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكةَ ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامةَ، وكانت الحكومةَ تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفيِ المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعةَ.. قيمةَ لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التيِ يزورها القادمون إلى المدينةَ المساجد السبعةَ، وهيِ مجموعةَ مساجد صغيرةَ عددها الحقيقيِ ستةَ وليس سبعةَ، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلةَ فيصبح عددها سبعةَ.

وهناك روايات حديثيةَ لابن شبةَ تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدةَ مساجد حوله. وقَد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد





My Computer



لوحة للفنانة صفية بن زقر